[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل علم النحو نورا يهتدى به الى فهم القران المبين وميزانا يفرق بين الغش والثمين والصلوة على من خصه بمظهرية اسمائه وفضله على ارضه وسمائه واله مصابيح الظلام ومفاتيح الخيرات على الانام المبشرين لمن والاهم تبشيرا الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فيقول الغريب فى البلدان المتبعد عن الاهل والاوطان نعمة الله بن عبد الله الحسينى

در هر واری
مثقال عراقی داری
مثقال صیرفی داری
هر ده درم هفت مثقال
عراقی است و نفت مثقال سیم
صیرفی هر یک داد و الله اعلم

الجزايري انى لما رايت العلم المزبور من اجل العلوم و
صرف النظر فيه من الامر المحتوم صرفت برهة من زماني
نحو تحصيل مقدماته وهاجرت اعواما عن اوطاني في
جمع اسبابه وادواته طالما اسهرت في رد شوارده
عيوني وكثيرا ما تفرقت عن عويصاته مع الافاضل ولم
اقف فيه على المتوخى حتى ارجعت اليه يد الفكر فاقتطفت
منه رطب ثماره ووقفت على جوفه فملأت كفي من ثمين
بحاره فالفيت فيه في صغر السن ما يطفي الغليل ويشفي العليل
ثم تطلعت فرايت الشرح المنسوب الى الحبر الجليل والفاضل
النبيل عبد الرحمن الجامي قد احتوى من علم النحو على اللباب
وانطوى على ما يدهش العقول والالباب فقد صنف الغرسا جبالها
عادية عليه وقصدته المشايخ والركبان فوقفوا لديه يطلبون
فارساحا دقايقه لهم على الطريق ودليلا مرشدا قد سلك هذا
الفج العميق وانا كنت قد علقت عليه حال اشتغال عنا من الزمن

بعضها يسنح

بما يسنح لدى وصف الكوثر بين يديه ما كشف القناع عن وجوه
واوضح المغفل من مشكلاته ثم تناوبت على ايدي الاسفار وفرقت اوقاتي
في البر بحرا والبحار يوما بالبصرة ويوما بالاهواز ويوما باصفهان الا
واخر ليشيران فاعرضت النظر في تلك الحواشي لرفعا عنها ما منزها
من الغواشي ووشحتها بتحقيقات احلى من ايام الشباب وزينتها بتدقيقات
اشهى من معانقة الاحباب وجعلتها هدية الى الاخوان في الدين
وجعلت تمتمة رحم الله مولفه وجعل في زمرة الامنين في
مد طرفه اليها ولم يقل ما قالوه عليه فقد غضب الجواهر لانها اتمام
وانصف عالم بتصنيفه ذوو الاتمام جعلنا الله واياكم من جنس
من طلع عليه المنهاج ثم تعاقبت عليه الابكار والاسحار انه
قريب بالاجابة جدير قال الشارح طهر الله روحه
وحشره مع احبته بسم الله الرحمن الرحيم
اعلم ان الكلام في التسمية يستدعي تحقيق امور الاول
في الباء ومتعلقها قيل انها للالصاق مثل قولهم دخلت عليه بالحمد

او للاستعانة كقولك كتبت بالقلم والاول ادل على التعظيم لكنه لذا الثاني
ادل على كون اسمه تعالى الذي يتوصل به الى الغايات وعلى الاول الظرف مستقر وعلى
الثاني لغو والفرق بينهما ان الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف
للقرينة فانتقل الضمير منه الى الظرف فاستقر فيه بحذف صلة المتعلق
كالتلبس هنا فان شاء الجميع نحاه والغو ما كان عامله خاصا
محذوفا كان او مذكورا سمي به لخلوه وكونه ملغى عن العمل في ضميره
المتعلق اما اذا كان مذكورا فظاهر واما اذا كان محذوفا فلانه
في حكم المذكور كالاستعانة وعلى التقدير بن فالفعل المقدر هنا
ما احسن لابتدا في التاليف وقول علماء البيان بتقديره ما جعلت التسمية
مبدا له ان قصد ان تقديم الافعال المدلول عليها للبيان صحيحا
بالوفاق وان قصد تعلق الظرف بها كما هو الظاهر من كلامهم
فمجال المنع واسع فان القائل الابتداء ببسم الله الرحمن الرحيم يمكنه ان يجعل الظرف
لغوا ومستقرا على انه هنا وقد نقل الفاضل الطيبي للظرفين معنى اخر
فقال الظرف المستقر الذي يفتقر تمام الكلام اليه وذلك بان يكون خبرا

نحو ما كان فيها خير منك واللغو ما كان الكلام تاما بدونه نحو ما كان
احد خيرا منك فيها ويمكن ارجاعه بنوع الاعتبار الى الاصطلاح الشائع
الامر الثاني في تحقيق لفظة الجلالة انه مشتق ام جامد فذهب بعض الى الثاني
والاول هو المشهور وهو علم للذات المقدسة في اصل الوضع وهو مذهب المحققين
استنادا الى انه يوصف ولا يوصف به وبانهم عبروا عن كل شيء تتوجه الاذهان
اليه باسم فكيف يهمل خالق الاشياء ومبدعها ان قيل كل واضع شيء لا بد ان
يتعلقه وذاته تعالى غير متعلقة لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ اما هو سبحانه
ولئن قلنا بان واضعه غيره ومذهب بعض الاصوليين او نقول تصور
الموضوع له بوجه ما كاف في صحة الوضع فيكون الواضع له البشر وذهب
الى الاول فقيل انه مشتق من الوله اي التحير لتحير العقول لكاملة في كنه
حقيقته بحكم قوله رسول الله ص ما عرفناك حق معرفتك وطلبه لزيادة
المعرفة واما قول امير المؤمنين ع لو كشف الغطاء لما ازددت يقينا انما هو
محمول على الامور الاخروية كالجنة والنار والحساب ونحوها او المراد اليقين
بوجوده تعالى واثاره وما يترائ اي ظاهر ص انه لا يكون معرفة الامام
ازيد من معرفة الرسول فيه فتامل اما يحمل طلب النبي لزيادة المعرفة على التبليغ

المادة يعني لما كانت مادة السنى اكمل من مادة الالام فقد حمل كمالها

او يحمل طلب الزيادة على ايام الجبوة وقيل اشكال المعرفة التي لا يتصور

فوقها بالنسبة الى مراتب البشر لان درجات معرفته مرتبة كانت

تزيد يوما بعد يوم الى ان تنتهي اليه واكمل المعرفة اللائقة بجنابه

وصوته دفع تلك العلوم باسرها الى الامام عليه السلام فهو عالم بذلك

العلم الكامل فالهذ القول وهذا والاول مسلكي فحمل منه

وسابقه مسلك العلامة الحلي ولا يخفى ما فيه وقيل من لاه اي

احتجب لاحتجابه عن الحواس وقيل من الهت الى فلان اي سكنت اليه

لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته واما اصله

فقيل لاه فالحقت به الالف واللام للتفخيم لا للتعريف انها اسماؤه

نعم معارف وقال سيبويه اصله الاه على وزن فعال حذفت الهمزة

وعوض عنها حرف التعريف ولذلك قطعت الهمزة في النداء الاو

الثالث في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة والرحمن ابلغ

من الرحيم لما تقرر من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ونقص

نحبه وهاذ رواجب بان المراد اتحادهما في النوع بان يكونا اسم فاعل منه

او صفة وقال الامام جعفر بن محمد الرحمن اسم خاص بصفة عام

والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره تعالى

واما صفته فعمومه لان رحمته تعم في هذه النشاة تمام

لكل موجود ومن يظهر وجها الرحيم الرابع في دفع التعارض

بين الحديثين المرويين في الابتداء بالتسمية والتحميد وهو

كل امر ذي بال لم يبدا فيه ببسم الله فهو ابتر وفي اخر لم يبدا

فيه بحمد الله وهو يحصل من وجوه احدها ان المراد بالابتداء

الابتداء العرفي الممتد وهو ما يكون من حين الشروع الى الاخذ

في المقصود ولا ريب في صدق الابتداء عليهما بهذا المعنى وبهذا

يندفع تعلق الجار في اوايل التصانيف بالابتداء لان فيه

امتثالا لظاهر الحديث ومعنا وفي غيره ضمنا لا للمعنى خاصة

ثم اي الابتداء بين الحقيقي قبل الابتداء بالبسملة للتقدم وقيل

بالحمد لان الابتداء الحقيقي يقتضي شيئين التقدم والمقارنة وهما

حاصلان فی الابتدا وثانیها ان البا فیها للاستعانة والالتبس لا
ینافی فی الاستعانة باخر وثالثها ان البا فیهما للملابسة و
علامة ورابعها ان البدا بمعنی التقدیم فالمعنی المغرب بدا بالشیء اذا
قدمه فلا تعارض حیث لتقدیمهما معًا وخامسها وهو التحقیق
عندی ان المراد بالاسم ذکر ما یدل علی الذات وبالحمد ما یدل علی صفة
الکمال وکلما دل علی اتصافه تعالی بالکمال لاشتهار الذات به وکلما دل
علی اتصاف الذات بالکمال یدل التزاما علی الذات فیکون الابتدا
باحدهما مستلزما للابتدا بالاخر لامنافیا له فان قلت الابتدا
بالتسمیة لیس ابتدا باسم الله لان البا ولفظ اسم لیس شیء منهما
اسم الله تعالی قلت لفظ اسم المضاف الی الله لکن لا بخصوصه بل بلفظه
علیه فالتزکیة بجمیع اسمائه فالبا وسیلة الی ذکره تعالی علی وجه یودی
الجملة مبتدا بالفعل فهو من تتمة ذکره علی الوجه المطلوب فقوله
لا بد وتنبیه التفات ملتفت لان هذا التفات جدید
شیخنا الشهید واضاف اسم الی الله تعالی دون باقی اسمائه تعالی
صفات غیر جید واعترض ایضا بان کلا من التسمیة والتحمید امر ذو بال

فلابد لهما بمقتضی الحدیثین من بسملة اخری وحمدلة اخری وهلم جرا الی ما لا
کل امر ذی بال یلاحظ انه کذالك ویقصد بالابتدا ولا یجعل وسیلة
الی ابتدا اخر الحمد لولیه تحقیق هذه الفقرة یتم ببیان امرین الاول منهما
فی معنی اللام اعلم ان لام التعریف اذا دخلت علی کلمة اسمیة فاما ان
یکون المقصود بها الاشارة الی نفس مفهوم المسمی من حیث هو هو وتلك
لام الجنس وتسمی لام الحقیقة ایضا او الاشارة الی مفهوم من حیث تحققه
فی ضمن جمیع الافراد وذالك لام الاستغراق او بعض معینا وذالك
لام العهد الخارجی او غیر معین وذالك لام العهد الذهنی اذا عرفت
هذا فاعلم انه قد وقع الخلاف فی اللام الواقعة فی الحمد فذهب بعضهم
الی انها للجنس محتجا علیه بانها لتعریف ما دخلت علیه وهو لا
یدل الا علی الحقیقی وذهب بعض اخر الی انها للاستغراق لانه المتبادر
من مثل هذا المقام واما حمد غیره تعالی فلا اعتداد به ولانه راجع الی
حمده تعالی فانه المفیض علی الاطلاق وعلی تقدیر حمل اللام علی الحقیقة ادعی
الخلو یدعی استفادة العموم من لام الجر اذ هو للتخصیص الاختصاص

الحقيقة يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن الظاهر ان مرادهم منه الاختصاص
مجرد الربط فاذا قال الحمد لله فالمراد الربط بينهما من جهة انه تعالى
اكثر منه عند غيره لكن الثابت بينهما من جهة اختصاص الحقيقة على
شيء يوجب قصر افرادها لا سيما الا انها لا توجد الا في ضمن افرادها
فلو ثبت فرد منها لغيره لكانت الحقيقة تكون فيه كما تكون في غيره
فلم يصح الحكم باثبات الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها للام العهد
الخارجي فالمراد الحمد الذي حمد به نفسه ملائكته واولياؤه او حمده
نفسه هذا يحتمل معان احدها وهو المروي انه يخلق صوتا
في عالم الملكوت فيحمد به نفسه في كل يوم ثلث ساعات ثانيها
ان المراد حمده الذي لقنا على السنة العباد ثالثها وهو التحقيق انه
ان المراد بالحمد ما دل على اظهار صفات الكمال كما سيأتي وهو
يكون بالقول ويكون بالفعل وهو اقوى ومن هذا القبيل حمده
تعالى لنفسه وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكنات
لا تحصى ووضع موائد الكرم التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات

كماله وسما جلاله واظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية
فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال قدرته القاهرة و
استكمال حكمته الباهرة ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات
ومن ثم قال عم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك بالثناء في
تعريف الحمد والمشهور انه في اللغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري
نعمة كان او غيرها والحق ان قيد اللسان والاختياري غير داخلين في
مفهومه اما الاول فلما مر من ثنائه على نفسه وقوله عز وعلا
وان من شيء الا يسبح بحمده ولا لسان واما الثاني فلوقوع الحمد على
الملكات النفسانية من العلم والشجاعة ونحوهما مع انها ليست اختيارية
واما ما اجابوا عنه فتكلف مستغنى عنه بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعم فيعم
الموارد الثلاثة فالفارق بين معناه لغة واصطلاحا قيد
الحيثية فانها ماخوذة في المفهوم الاصطلاحي اذا عرفت هذا
فاعلم ان الحمد بكلا معنييه مصدر اما بمعنى الفاعل فمعناه جميع
جنس الحامدية او جميع افرادها القائمة بفاعلها متعلق بالله

وبمعنى المفعول فمعناه جنس المحمودية او جميع افرادها قائم به

والاولى انه مصدر مبنى للفاعل وفاعله هو الله تعالى فمعناه

جميع الحامدية له تعالى مختص به لانه ثنا من غيره فيكون وصفا

بالجميل باطنها العجز عن الحمد ماخوذ من قوله لا احصى ثناء عليك

انت كما اثنيت على نفسك والولى هنا بمعنى المتولى والمصاحب ولم

يصرح بالاسلم اما الادعاء الظهور او لانه من قبيل تعليق الحكم

على الوصف المشعر بالعلية قوله والصلوة على نبيه الصلوة من الله

بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة في اللغة بمعنى الدعاء وفي الاصطلاح

بمعنى الاركان فكيف يجوز ان يكون بمعنى الرحمة قلت اطلاق مثل هذه

الاسماء عليه تعالى باعتبار غاياتها فان غاية الدعاء الرحمة وكذا

في المثله الرحمن الرحيم عليه تعالى ولذلك شيع اهل العرفان يقولون

خذ الغايات واترك المبادي والنبي فعيل بمعنى مفعل كبديع بمعنى

مبدع من انبا بمعنى خبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف

واضرابه مكابرة صريحة لوروده في الكلام الفصيح وقد اطلق الكلام

معه في نعا البقنا على تفسير القاضي واما بمعنى مفعول من النبوة بمعنى

الارتفاع سمى به لرفع الله تعالى له على سائر المخلوقات وقيل ماخوذ من النبي

النبيئة وهو الطريق لانه عم الطريق الحق الذي يفضي سالكه الى المطلوب

وعلى اله اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه منقلبة عن

هاء او واو فقال بالاول سيبويه وقال بالثاني الكسائي ويظهر اثر الفرق في

في التصغير ثم اعلم انه قد اختلف في الال فقال الشافعي هم اقارب النبي

مئمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم اهله وال

امر دينهم اليه وعند الامامية ان اله عم هم الذين يؤلون اليه

صورة ومعنا عني ذو الحظ الاوفر وهم اهل العبا وباقي الائمة

ووافقنا على هذا الامام الرازي في تفسيره الكبير قال الفاضل المحشي منع

الشيعة ادخال على على الال عند التصلية ونقول في ذلك حديثا

والتزم اهل السنة ذكرها ردا عليهم فانها موجودة في الاحاديث

الصحيحة فالظاهر ان ما نقلوه موضوع انتهى واما اقول اما

الحديث الذي اشار اليه فهو قوله عم من فصل بيني وبين علي فقد

جفاني واما نسبته الى الشيعة فان اراد به الامامية فهو كذب عليهم

لعدم وروده في اخبارهم وورد من ائمتهم عليهم السلام الفصل بعلي وان

اراد غيرهم من الفرق والحال على ما قال لانا رضينا بطريقتنا الى شيخنا

البهائي انار الله برهانه في كتب الاسماعيلية فايدة تتعلق بهذا البحث

لم يتعرض لها قدماء الاصحاب وهي ان التصلية عليه وعلى آله لا خلاف

في انها تعود بالنفع علينا واما عودها بالنفع عليهم ففيه

خلاف فالاكثر على عدمه قالوا ان الله تعالى تفضل عليهم بما لا مزيد

عليه والذي يفهم من تتبع الاخبار واختاره استادنا العلامة

عودها بالنفع عليهم لان المادة قابلة والفياض كريم يؤيده

ما ورد في بعض الاخبار من ان حوادث الايام التي ينزل علمها على

الامام العصر يعرض علمها اولا على الرسول ص ثم على باقي الائمة

حتى تنتهي الى ذلك الامام وعلل في الخبر بقوله لئلا يكون علم اخرنا

ازيد من علم اولنا وهم فهذا كمال متزايد لم يكن حاصلا قبل

واما اللعن لاعدائهم فلا خلاف ايضا في عوده بالنفع علينا لكن وقع

8

الخلاف في زيادة عذابهم بسببه فالاكثر على عدمه والتقرب

ما مر واختار استادنا العلامة زيادة عقابهم بها وهو الحق

الصحيح لكن يرد هنا اعتراض قوي حاصله ان اللعن فعل اللاعن

وفعل احد كيف يعاقب به اخر لمنافاته لقواعد العدل وتقريره

الجواب عنه من وجوه احدها انه يتم لما قرر الاحكام في عدا

بازاء الفعل او تركه واخر بازاء لعن اللاعنين واسمعهم كلها

فما اجترى على غالب الفعل فقد عرض نفسه لعقابين متعدل

فلا ظلم ثانيها ان هذا العقاب من قبيل المقاصة للحق فان اعدائهم

حيث منعوهم من مراتبهم واستروخوفا نشر الجميل والاحتجاج

والارزاق الحسية والمعنوية فهم قد غصبوا عن من خلت كل الا

عن حقها فالعذاب بازائه ثالثها ان كل صحب لهم اذا سمع ما

صنع اعدائهم ثار لم ولحزن فليحزنا فذلك العذاب بان ادم الله

ثور الالم واصحابهم جمع صاحب بمعنى الصحابي وقيل ان فاعلا لا يجمع على

افعال بل هو اما جمع لصحب ليكون كاكنهر وانهار واما جمع صحب ككتف

الحاكم واتمام محقق صاحب قد اختلف فيه فالمشهور

بين العامة ان الصحابي كل مسلم راى الرسول صلعم وقيل

وطالت صحبته وقيل وروى عنه وكان اهل الرواية عند

وفاته صلعم مائة الف واربعة عشر الفا المنادين باولية

اى المتخلفين باخلافة الجادين على طريقته فخرج من

قصد خالد لان حديث شعبان كانتا اشهر من الشمس

فى اربعة النهار قال سيبويه اصل اما زيد

فقائم مهما يكن من شىء فزيد قائم والظاهر ان مراد

سيبويه بيان المعنى البحث وتصويران اما تفيد لزوم

ما بعد فانها لما قبلها لانه لا انه كان فى الاصل كذلك

كافهم الاكثر وبعد كلمة تسمى فصل الخطاب لفصلها

بين ما مضى من الكلام وما سيأتى واول من تكلم بها

قيل داود عليه السلام بحكم قوله تعالى واتيناه الحكمة وفصل الخطاب

وقيل على

9

وقيل على كرم الله وجهه فى بعض رسائله الى معاوية وقيل قيس بن ساعدة الايادى

حكيم العرب ولما حذف المضاف اليه منها لفظا ومعنى بنيت على الضم

جبرا لما فاتها من المضاف اليه والمشار اليه اما المعانى المدلول عليها بالالفاظ

والالفاظ الدالة عليها المرتبين فى النفس سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف

ام بعده وكانه للمعقول منزلة المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصه والتاء زائدة

اى تامة فيما وصفت له من حل المشكلات الكافية التاء اما للتانيث

او فرع المعنى المنقول كما ان التانيث فرع المذكر فلما اشتركا فى الفرعية جعلت

علامة التانيث له او للعلامة صفة للكافية بتقدير الكائنة وحاصله

منها على طريقة قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا والثانية للمبالغة

وحقيقتها التانيث لان سن الواحد فى صفته كانه جمع فلهذا لم يطلق عليه

نعم هذا اللفظ وان اتصف بالكل ولا يطلق هذا الاسم حقيقة الا على من جمع

جميع العلوم العقلية والنقلية كالعلامة الحلى والشيرازى وقد قيل

ان العلامة لم يجمع الا العلوم النقلية فوصفه به مبالغة المشتهر بكسر الحاء وقد جوز بعضهم

الفتح بناء على ان اشتهر جا متعدية ولان نما قوله في المشارق والمغارب
هما كنايتان عن جميع الارض وتوجيه الجمعية اما باعتبار ان الشمس من اول
السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلع حتى تشكل مائة واثنان وثمانون ثم
تعود الى طالعها وكذا الحال في المغارب واما قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين
فاعتبار شرقي الدفا والعود وكذا الحال في المغرب واما باعتبار ان المراد منهما
البلاد التي في جانب المشرق والمغرب فكانه سمي كل بلد في طرفيه وهذا انسب الاوفق
بالمقام ويحتمل ان يكون الجمعية مبنية على كروية الارض وانها في كل ساعة
تشرق على جماعة وتغرب على اخرى قوله الشيخ بن الحاجب اسم عثمان ولقبه
لان ابيه كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ في اللغة من مضى له خمسون او احد
وخمسون سنة الى اخر العمر او الى الثمانين وقد نقل انه قتل شابا فالوصف
ج للتعظيم قوله تغمده اه التغمد الستر يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه
اللائق بجنابه بحبوحة جنانه البحبوحة بضم الباءين وسط الشيء والجنان
بكسر الجيم يعني جعل الله خيار الجنان سكنا له لما اشتهر من ان خير الامور اوسطها

قوله نظمتها

قوله نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير النظم الجمع شبه فوائده باللآلي
وجمعها بنظمها والسلك الخيط الخالي من اللآلي فالاضافة هنا مثلها في
لجين الماء ومعناه اي جمعت الفوائد في تقريرها كالخيط فكما ان الخيط يحفظ ما
فيه من الضياع كذلك التقرير لان معناه جعل كل شيء في مستقره ومكانه
والسمط الخيط الذي فيه الجواهر والتحرير تجريد الكلام عن الحشو والزوائد
الاضافة هنا مثلها سابقا ولما كان التحرير بالسمط الذي هو الخيط المشتمل على
اللآلي قوله العزيز العزة عند اهل الكمال تكون بالكمال لكن الظاهر انهم قصدوا المعنيين
البشرية قوله ضياء الدين يوسف يجوز في ضياء الدين الاعراب الثلاثة الرفع
والنصب ابلغ في المدح والجر حال من التقدير والاضافة لامية اي نور
يهتدي به الى معرفة الدين وهو لقبه ويوسف اسمه مشتق من الاسف
وهو الحزن فيوسف اي الحزين المغموم كما جرى على من بها اولا قوله موجبات
التلهف والتاسف ذهب كثير من اهل اللغة الى ترادفهما وانهما بمعنى الحزن
وجمع الترادفان في الخطب مما اورث هنا وفرق بعضهم بان التلهف التحزن

يعني نظمها في سلك التقرير بسمط التحرير

على ما فات والتأسف مطلق الحزن وقال الجوهري الاسف اشد الحزن والتلهف الحزن
المطيا ثيه من عادتهم انا نسبوا الى المركب الاضافى نسبوا الى الجزء
المقصود منه فزبيرى بالنسبة الى ابن الزبير المقصود منه الجزء الثانى وفيما المقصود
هو الجزء الاول لان المطلوب كونه نورا يستضاء به فى معرفة امور الدين
كالعلة الغائية انما اتى بكاف التشبيه لان العلة الغائية حقيقته
ما يتقدم فى التصور ويتاخر فى الوجود وضياء الدين متقدم فى الوجود
ولكن لما كان باعثا ومحركا صار كانه العلة وهى هنا عبارة عن تعلم وتعليم
جميع المحصلين لهذا الكتاب وقبل الثواب الاخروى وما توفيقى الا
بالله فاعل التوفيق هو الله تعم واستفتح الفصحاء نسبة الفعل الى الفاعل
بالباء الاثر تشبيه النسبة الحالة فى قولك ضربت بالعصا ووجهه فى الكشاف
بتقدير المضاف حيث قال اى ما كونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه
وهو حسبى ونعم الوكيل حسب مصدر بمعنى محسب فيصح كان ونعم الوكيل
جملة تفيد انشاء المدح العام الذى لم يكن مقيدا بصفة فان قولك نعم الرجل زيد

مدح عام

١١

مدح عام كانه استحق المدح على جميع صفاته واما فيما نحن فيه فيمكن القول بانه
مدح خاص حيث علق فيه الحكم على الوصف المشعر بالعلية وهى اما معطوف
على الجملة الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف اى الله لدلالة الضمير السابق عليه
وعطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم الا ان يقال الجملة السابقة لفظا خبرية
انشائية معنى كانه قال اللهم كن حسبى وكافى او عطف على جزء السابقة على
تاويله بالجملة الفعلية اى يحسبنى لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو غير مستحسن
والمخصوص بالمدح هو الضمير السابق اى وهو نعم الوكيل فهى جملة خبرية
خبرها جملة انشائية وهو ايضا معيب عندهم فيقدر الخبر مقولا وجوز بعضهم
كون الواو للابتداء وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها اخر الكلام
اذا عرفت هذا فاعلم ان ما اعابوه من القواعد غير معيب لوروده فى الكلام
الفصيح اما هكذا العطف فورد فى الايات القرانية والشواهد الشعرية كقوله تعم
وبشر الذين امنوا فى سورة البقرة وبشر المؤمنين فى سورة الصف نقله ابن
هشام عن ابن عصفور وقال ابو حيان واجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان
على ان يكون العاقلان خبر المحذوف واوضح من ذلك قوله تعم انا اعطيناك الكوثر

فصل لربك وانحر وقوله نعم وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وقول الشاعر
وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله في بلغ
خولا فانكم فتانتم اى هذه خولا واما حكاوقوم الاشياء خبر فيدل عليه
قوله نعم بل انتم لا مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال واني لك هذا وتقدير القول
في جميع ذالك تعسف وستحقق هذه الامثلة المسئلة بما لا مزيد عليه ان شاء الله
نعم في موضع بيانه اعلم ان الشيخ ره اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراضين
احدهما ان المصنف خالف السلف فان عادتهم جرت بتصدير التصانيف بالتحميد
وحاصل دفعه انه هضم بنفسه وتخييل له ان كتابه هذا من حيث انه مختصر
لا من حيث انه مشتمل على النتائج ليس ككتب السلف لكتابي مخالفة الحديث وثانيهما
على الجواب بقوله ولا يلزم اه وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما بكتابة
الحمد في الدفاتر او بتصوره في الخواطر فهو امتثل بالثاني كما في ساير مطالب
الكتاب هذا واعلم ان معرفة التناقض بين الابتداء بالتسمية والتحميد ينفعك
في هذا المقام فانه لم قد اتى بالحمد في ضمن التسمية الا ان يقال المراد بالابتداء
بهما ان يكون مستقلة بنفسها وأجاب فاضل الهندي عن الاعتراض الثاني

بان كنايه

بان كنايه ليس ذا بال حتى يكون بتركه اقطع وهو مبني على ان المراد من ذي
بال الامر الذي يهتم بشانه ويعتني بمكانه فكانه ملك القلب لعظمته وجلاله لمنه
او يحتمل ان المراد من هذا الوصف التعميم على حد قوله نعم يطير بجناحيه فالمراد
من امر ذي بال اي يخطر بالبال جليلا كان ام حقيرا فاذا تام الاحتمال بطل الا
ستدلال لو سلم فالمراد انه ذو بال في الواقع وتفصل الامر لا في نظر المؤلف
وترك التحميد كترك الصلوة والصوم بتخيل انه ليس في عداد الغفلة
المكلفين ويذا بتعريف الكلام والكلمة لانه يبحث في هذا الكتاب من احوالهما
فمتى لم يعرف كيف يبحث عن احوالهما اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة
والكلام لانه يبحث عن اثبات الاحوال لهما انفسهما او لاقسامهما الراجعة اليهما
اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال الكلمة ما دلت على معنى في نفسها
واما اثباته لاقسامها فكما يقال الاسم معرب واما اثبات احوال الكلام
نفسه فكما يقال الكلام اما مركب من اسمين او فعلين وبالجملة فتعريف
الموضوع صادق عليهما لان موضوع العلم ما يبحث في ذالك العلم عن

احواله واحوال اقسامه ففى كلامه رد على من قال موضوعه اما الكلمة
راجع اليه وذلك لان هذا العلم يبحث عن احوالهما كما عرفت وقوله فنى
لم يعرفا اما ماخوذ من التعريف او المعرفة ويجوز ان يكون الغرض من تعريفهما
تميز هذا العلم عن غيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا واعلم
انه قد جرت عادة المصنفين ان يذكروا فى اوايل كتبهم تعريف علم النحو ليكون الطالب
على بصيرة فى طلبه ويذكرون الغرض المقصود منه لتسوق رغبة الطالب اما
تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلمة التى هى اعراب وبنا واما الغرض منه
فصون اللسان عن الخطأ فى المقال والمص لم يتعرض لهما روما للاختصار وما
اعتذر به الفاضل المحشى بانه كتب هذا الكتاب للصبى الذى لا يكون تحصيله
الا تبركا فلا ينفع فى تحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان
يقسره المعلم على حفظ ما فى الكتاب تعبدا بل علته منقلبة عليه فان من
يوثقه بتحسين له المطالب ويزين فى نظره المآرب ويتبين له الغايات بالجزم
من حالة القسر الى الرغبة هذا واعلم ان تقسيمهما من تتمة تعريفهما

فلا يرد ما اورده

فلا يرد ما اورده بانه ما على الا تعريفهما دون تقسيمهما فتأمل فائدة
فى تعريف بنا هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج فى اماليه حدثنا ابو جعفر بن
محمد بن رستم الطبرى قال حدثنا ابو حاتم السجستانى قال حدثنا يعقوب
بن اسحق الحضرمى قال حدثنا سعيد بن مسلم الباهلى قال حدثنى ابى عن
جدى عن ابى الاسود الدؤلى قال دخلت على على ابن ابى طالب ع فرايته مطرقا
مفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال انى سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت
ان اصنع كتابا فى اصول العربية فقلت ان صنعت هذا احييتنا وبقيت فينا
هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الى صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ
عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال تتبعه
وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشيا ثلثة ظاهر ومضمر
وشى ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلما فى معرفة ما ليس بظاهر ولا
مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشيا وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت

فيها انّ وانّ وليت ولعلّ وكانّ ولم اذكر لكن فقال لى لم تركتها فقلت لم احسبها فيها
فقال بلى هى منها فزدها فيها انتهى كلام العالى الامالى واما انا فقد رويت كتب
الفاضل الحرفوشى باجازة من العالم المحقق وواضع النحو السيّد قاسم الاحسائى
فى تواليه قد اتفق العلما على انّه ابو الاسود الدؤلى بامر امير المؤمنين على عليه السلام
كما اتفقوا على انّ اوّل من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهرّا والسبب فى ذلك
الوضع انّه لما سمع رجلا انّه يقرا انّ الله برئ من المشركين ورسوله بكسر اللام
جاء الى على عليه السلام فقص ذلك عليه فقال هذا من خلطة العرب بالعجم ثم قال الفاعل
مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف اليه
مجرور وما سواه ملحق به فقال الراحم الى هذا فلا بل سمّى هذا العلم نحو تبركا وتيمنا
بلفظه انتهى وهذا الانبا فى نقلنا عن الامام بلا بوكة وذكر بعض المتأخرين وجها
لجهور سعلد على ان يكون اولى بالتقسيم لكون افرادها جزء من افراده ومفهومها
جزء من مفهومه هذا وجها التقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيد
جزء من زيد قائم واما الثانى فلان مفهوم الكلمة ما سيتلى عليك من قوله

الكلمة لفظ

الكلمة لفظة وقد اخذ فى مفهوم الكلام الذى هو قوله ما تركب من كلمتين بالاسناد
الكلمتين للتثنية كل واحد منهما كلمة المراد بها المفهوم ان قيل المقصود بيان التوجيه
فى تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام فبيانه بان افرادها جزء من افراده لا
يدل عليه بل يدل على تقديم تقسيمها الى افرادها على تقسيمه الى افراده كما ذهب اليه
الفاضل المحشى وجعله من باب اللف والنشر المشوش مستدلا عليه بان تقديم
الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم الا ترى انا فى امثلة الفرد جزء من افراد المركب والمثل
المثال قدموا تعريف المركب على المفرد قلت استلزام تقديم الافراد على الافراد
لتقديم المفهوم على المفهوم ظاهر حيث انهما متلازمان فما يدل على تقديم احدهما
يدل على تقديم الاخر واما تقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد فلعله من
حيث ان مفهوم الاول وجودى ومفهوم الثانى عدمى ومعرفة الاعدام
موقوفة على معرفة ملكاته قيل هى والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام
وهو الجرح اه الاشتقاق اقسام صغير وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون
بين المشتق والمشتق منه تناسب فى الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب
سمى لان من نظر الى ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب والكبير

ان يكون بينهما تناسب في الحروف اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب سمي
بدلان معرفة كون احدهما مشتقا والآخر مشتقا منه لا يعرف الا بعد
تامل كثير لانعدام المناسبة في الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب
في المخرج نحو نعق من النهق سمي به لان معرفة الاشتقاق هنا يحتاج الى
مزيد تامل وبعضهم درج الكبير في الاكبر تبعا للامام الرازي وجعل اقسام
الاشتقاق قسمين اصغر واكبر ولا مشاحة في الاصطلاح هذا واعلم
ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد وقرينة هو القسم الاول
وعرفوه ارباب الصناعة بان يكون اللفظين تناسبا في اصل المدلولات
الثلاث مع اتحاد الحروف الاصلية ووجود اكثرها مع المناسبة في الباقي
وارادوا بالمدلولات الثلاث المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي فالمناسبة
الاولى كما بين مصادر المزيد الماخوذة من مصادر المجرد كالاستخراج
والخروج والثانية والثالثة كما بين ضرب ومصدره فانه بيانا في التضمني
اعني الحدث وفي المدلول الالتزامي اعني الوجع والمكان اذا ذهبنا واعلم
ان نسبة الحالقيل بتعرينه بعيد وذلك لان المناسبة بينهما ليس الا باعتبار

التاثير المخصوص

التاثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح وهو التاثير الذي تصحبه الالم وهو ليس
مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا وهو ظاهر ولا التزاميا ايضا حيث لا يفهم منه
عرفا معنى الحلق بل هو حاصل من معنى بعض افرادها وهذه مناسبة بعيدة
والجرح بفتح الجيم مصدر جرح يجرح بفتح العين واما الجرح بالضم فهو اسم
بمعنى الجراحة وقد عبر بعض الشعراء المقصر من انشاء الشعر ان العلاقة بين المشتق
والمشتق منه معتبرة حتى انهم المشتق الجرح على الكلم اللسان قال الشاعر الكازروني
قال امير المؤمنين علي ابن ابي طالب ع ولم يبلغ ذلك الشاعر ولو بلغه لم يرض
ان يعبر عنه بعض الشعراء انتهى واقول اني تصفحت الديوان المنسوب الى امير المؤمنين
علي ابن ابي طالب عليه السلام فلم اجده ولكن حقيقة معنا وعلو طبقته شاهد ان
عاملا على صدوره من ذلك الامام اما نظما كما هو ونثرا فنظموه الشعر كما في
كثير من حكمه ولو اليه ورده بانه ع لم يتكلم بالشعر لعلو مرتبته ونقص مرتبة الشعر
ردوه اما اولا فلانه ع تمثل باشعار الغير في كثير من خطبه البليغة واما ثانيا
فلانه وان كان نقصا بالنسبة الى مقام الشريف ولكنه كمال في نفسه ولو ورد منه

لهذا اللزمك رد كثير من المواسم فى المعاشرات والمحاورات التى هى كالحى ص نفسها
بالنسبة البدع واما ثالثا فقد قال السكاكى الكلام الموزون المسجع مثل
الشعر لا يسمى شعرا حتى يقصد قائله انه شعر ولعل هذا حق وبالحقيقة ادقك
الى ما نراه شعرا وهو غيره مقصود لهم وقد رايت مثل هذا فى شروحهم معنى البيت
منقولا عن النبى م قوله والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة اعلم ان المذاهب
هنا ثلثة احدها انه اسم جنس واليه ذهب الجمهور وثانيها انه جمع واليه ذهب
صاحب الكشاف وصاحب اللباب وثالثها انه اسم جمع نقله الازهرى فى التصريح عن بعضهم
وتحقيق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين هذه الثلثة فلا باس ان نحقق
فنقول الجمع هو ما دل على احاده بالمطابقة فاذا قلت جاء الزيدون فكانك
قلت جاءنى زيد وزيد وزيد لانه موضوع للاحاد بشرط انضمام بعضها الى
بعض واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من تلك الافراد بالتضمن كقوم ورهط
فانه موضوع لمجموع الافراد فدلالته على كل واحد من قبيل دلالة المركب على
كل واحد من اجزائه واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادى واسم جنس جمعى

فالاول

فالاول ما وضع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية ويصدق على القليل والكثير كالتمر
والعسل والثانى ما وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها فى اكثر من فردين
كالكلم ولا يلزم من انتفائه انتفاء الواحد والاثنين اذا عرفت ما تلونا
عليك ظهر لك ان الحق انه اسم جنس وان ما استدلوا به على الجمعية لا
ينهض حجة لما عرفت من انه اسم جنس جمعى هذا وقد اجاب عنه نجم الائمة
بطريق اخر حيث قال وقد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر فى معنى الجمع
فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كالكلم
انتهى والظاهر ان مثل لفظ حمام واضرابها على القول بانها اسم جنس من قبيل
الثانى فا استشكل بعض علماء ما فى الحاشية قتل الحمامة الواحدة بكفارة قتل
الثلاث فصاعدا حيث ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان الحمام
اسم جنس فيحكم الواحد فحكم الثلاث وان كان جمعا فلا تلحق الواحدة
بالثلاث وقد عرفت الحال قوله اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان الكلم
جمعا لوجب تانيث الصفة لان الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جاءنى رجال ثلاثة

فكانك قلت جانى جمعا وجماعة ينفى جمعيته ايضا كونه على وزن لم تبن عليه

المجموع وبتصغيره على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد **قوله** حيث لا يقع

الا على الثلث لو تم هذا الدليل لدل على ان مثل القوم والرهط وامثالهما

ما يطلق على الثلث فما عدا جمع ولم يقل به احد فضلا عن فاضل **قوله**

والكلم الطيب يؤول بعض الكلم اما بان يطلق الكلام ويراد به بعضه

او يكون لفظ البعض مقدرا وعليه تكون الصفة كاشفة مثلها فى

الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الحد الى التعليل وهو بعيد من اداب اهل

اللغة هنا وقد قال الفاضل المحشى ويمكن رد شاهد الجنس بان يقال

قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف تبطل معنى الجمعية

فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية ههنا

متروكة ولو كان باقية لزم ان لا يصعد الكلم الطيب الواحدة ما لم تنضم جماعة

انتهى كلامه واما قوله ان الجمع الذى بمعنى الجماعة لم يعتبر لفظه اى لفظ جمعيته

الجمع وجمعيته باعتبار معناه اى ان المراد به جماعة واداة الاستغراق

لما دخلت عليه

١٧

لما دخلت عليه بطلت جمعية معناه فصار ملحوظا به كل فرد فرد بعد ان كان كل جمع

جماعة واما جمعية لفظه وكونه على اوزان الجموع فهى باقية لم يغيرها مغيره والتوابع

كالوصف والبدل وامثالهما انما يتبعاله من حيث اللفظ فلو كان لفظه الكلم

جمعا والحال انه لم يغيره مغير لوجب جمع الصفة ولو كان الحال على ما قال

لوجب ان يقال جانى الرجال العالم هذا مع ان كل فرد من الافراد ينضم الى مثله

يكون جماعة فاداة الاستغراق لم تبطلها بهذا الاعتبار بل باعتبار اخر كما صرح

به المحقق التفتازانى والسيد السند وامثالهما من المحققين **قوله** واللام

فيها للجنس اى الحقيقة لان التعريف انما يكون لبيان الحقيقة والمهية لا لبيان معنى

حال التعريف لوحدتها لا للافراد لانها غير معقولة لعدم تناهيها فتامل

قوله والمنافاة للوحدة ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلثة اقسام احدها وحدة الجنس

كوحدة الثمر ثانيها وحدة النوع كوحدة الحيوان والانسان ثالثها وحدة الفرد والشخص

وحدة الشخص كوحدة زيد وعمرو ولا يتوهم المنافاة بين الجنس والوحدة

فى وجه المنافاة انه يلزم فى مقام التعريف التصور بوجه او الافراد لانه كان غير متناهية الا انها معلومة بهذا الوجه كما ان وضع العام والموضوع له خاص كما يجئ يا تبيك تحقيقه منه عفى عنه سنة ١٢٥٠

لوقوع كل منهما صفة للآخر كما يقال الحيوان واحد والواحد حيوان وانما يتوهم بينه
وبين ثالث معانيها ومدفوع ايضا بانها وان كانت جزئية فيما صدقت عليه الا
انها كلية مفهوما لما عرفت فتؤول هنا الوحدة الى احد الاولين ويمكن الجواب
بالتزام تجرد التاء عن معنى الوحدة لانها ليست نصا فيها كما توهمه الفاضل الهندي
كيف لا ولو كان كذلك لم يصح كلمات وثمرات لاقتضاء التثنية التعدد واقتضاء التاء الوحدة
ويؤيده قوله فيما بعد ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة هنا وظني ان ما ذكر في مقام
الجواب تكلف مستغنى عنه لان المقسم من الكلمة هو الحقيقة وهي واحدة حقيقة ان
التعدد في افرادها كما حقق في الحكمة وتاء الوحدة مطابقة لها **قوله** ويمكن حملها
على العهد الخارجي اه لان للكلمة افرادا وحقائق احدها الكلمة اللغوية والثاني
الكلمة المنطقية والثالث الكلمة النحوية الى غير ذلك من الافراد المتكثرة
بحيث تكثر الاصطلاحات وارباب كل صناعة انما يعرفون ما هو متداول بينهم وتصديره
بلفظ الامكان يشير الى ان فيه ضعفا وبين الفاضل المحشي بوجهين احدهما
ان اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف ثانيهما ان

لم يجرد عن التعريف للعهد الا لوجود تعين عدم ... ١٢

لام العهد

لام العهد يكون الاشارة الى قسم من مفهوم الكلمة بل يعين مفهومها واقول الظاهر
انه فهم من قولهم لام الجنس الجنس الذي اصطلح عليه المنطقيون وليس كذلك
وانما المراد هو الحقيقة الاعم من الجنس وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الانسان
كلي مقول على كثيرين اه جعلوا اللام في الانسان للجنس والحقيقة ولا
جنس هنا ولما كان الكلمة مختلفة الحقائق كما سبق عرف الحقيقة المصطلح عليها
في هذه الصناعة فكان من قال الثالث الحقيقة المعروفة بين ارباب الصناعة
هي لفظ اه فلام العهد هنا لا يخرج عن لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك
الحقيقة الخاصة فرد من افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا من حقيقة
لا يتضح ما قال فهذا جواب للدليل الاول ويفهم منه الجواب عن دليله الثاني
فان قوله والكلمة الجارية على السنة النحاة اه ممنوع لما عرفت من ان المعهود قسما
وحقيقة من حقائق مفهوم الكلمة فتامل في هذا التحقيق فانه ربما نزى اي
لك ان ظاهر هنا فانه لاصطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة
ما قصده فان قلت فما وجه الضعف للشارح المشار اليه بالامكان قلت يحتمل

المسافة وارتكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف ح لتلك الحصة من حيث انها
حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حصة من مطلق الكلام واعتبار كونه
حصة منه وجعل اللام اشارة اليه ههنا لاعتبار ارتكاب ما لا يحتاج اليه بل
مقام التعريف يأباه فلنجعل ابتداء للحقيقة من حيث هي هي واما حمل اللام
على العهد الذهني فيوجب جهالة المحدود الا ان يعتبر التعيين بقرينة
المقام قوله اللفظ في اللغة الرمي اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلاثة
احدها الرمي المطلق ثانيها الرمي من الفم ثالثها النطق وقد اطبق المحشون
على ان الشارح قصد المعنى الاول حيث اطلق الرمي ولا تم الحلقة ثانيا
بقوله اي رميتها الثلاثة يتوهم ان المراد به الرمي من الفم ح على ما زعموه واقول
وان كان ظاهر الحال كما قالوا لا انه عند التحقيق قصد المعنى الثاني وانما قلنا
ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم الفم والا فالمناسب
لفظت الحجر ونحوه وثانيهما ان ترتيب اللفظ على الاكل اعلام شاهد على تقدم
الاكل عليه فان اللفظ ح لا يتصور الا من الفم فقول المحشين بقال لفظت النواة

اذا رمي النواة

اذا رمي النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ادخالها في الفم غير معقول لان
المناسب ح ان يقول لفظت النواة او يقول هذا ويرتب عليه اكلت التمرة مع ان
معنى الثاني نسبة بالمعنى الاصطلاحي والمعنى الثالث وان كانا اشد انطباقا
الا انه لما كان متعديا بحرف الجر فالمناسب للمعنى الاصطلاحي اللفظ به
ولكونه اخص من العرفي لان اللفظ الاصطلاحي ثنيا ولا لالفاظ
الحكمية التي لا ينطق بها ومن قاعدتهم النقل من الاعم الى الاخص هذا وقد قال
نجم الائمة ان اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو
المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون فيه نقل
في عرف النحاة الا ان يقال انه في عرف اللغة معنى الملفوظ به حقيقة وفي
في هذا العرف ثنيا وله مع الحكمي ثم نقل في عرف النحاة ابتداء
او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان
فعلى الاول يكون من قبيل التسمية المسبب باسم السبب فان رمي الحروف ح

من مخارجها سبب للتكلم والتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم
العام فان الملفوظ بمعنى المرمي مطلقا هو معنا وغيرهما وهذا انسب بالمعنى
الاصطلاحي حيث ان كليهما بمعنى المفعول واورد ولد المحقق الشريف على
هذا التعريف دورا بان معرفة التلفظ الماخوذة في تعريفه موقوفة على معرفة
المعرف والجواب ان التلفظ به بمعنى التنطق به هو لا حد المعاني اللغوية
والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شارحي
هذا الكتاب في الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت كلمات يلزم
ان يكون زيد من جاء زيد مركبا فلم يكن اسما معربا لانه من اقسام
الكلمة وان لم تكن كلمات فالمركب من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم
والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها ليست بكلمات
واخرجها من التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالة وهذا الجواب
مع بعده غير جار في الحروف الاعرابية بل هو مخرج للضماير واشباهها والحق
انها ليست بكلمات في الاصطلاح لكنها خارجة بقيد الوضع فان المراد

انه يكون الكلمة

انه يكون الكلمة موضوعة براسها لا في ضمن كلمة اخرى كدلالة الف الفاعلة
قوله مهملا كان او موضوعا قال في الحاشية وانما قال موضوعا
ولم يقل مستعملا كما في عبارات القوم المشهورة تنبيها على ان مرادهم با
المستعمل وهو لفظ وضع قبل ان يستعمل انتهى وقدم المهمل مع كون الموضوع
اشرف منه لان الاصل في كل كلمة الاهمال والوضع طار عليها قوله
كزيد وضرب لم يمثل للحرف لتفاعده بالكاف والواو قوله اذ ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذه كبرى لصغرى مطوية من الشكل
الثاني تقريبه ان كل لفظ حقيقي فهو من مقولة الحرف والصوت ولا شيء
من المنوي بمقولة الحرف والصوت فلا شيء من اللفظ الحقيقي ... المطلوب
بمنوي وينعكس الى لا شيء من المنوي بلفظ حقيقي وهو المطلوب قال
المحشي ولا ادري انه من اي مقولة ولم يعلم انه من مقولة الراجع اليه
فان كان راجعا الى الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو من
مقولته وان كان راجعا الى الصوت فهو من مقولته ففي المثال المذكور هو

من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فتعم انه ليس من مقولة الحرف والصوت
ليس على ما ينبغي قوله ولم يوضع له لفظ بل لما كان عمدة في الكلام اكتفي
عن فهم من غير لفظ عن اعتبار اللفظ وما قيل من ان الضمير اذا كان راجعا
الى زيد يكون الفاعل المعقول هو زيد فلا يخفى ما فيه قوله وانما عبروا
عنه بهذه الضماير كانت موضوعة له فتبين ان التعبير على طريق الاستعارة
قوله واجروا عليه احكام اللفظ اى الحقيقي لكونه محكوما عليه كضرب
هو وكذا كقوله نعم اسكن انت وزوجك الجنة ومعطوفا عليه الى غير
ذلك من الاحكام فلما اجريت احكام اللفظ الحقيقي عليه سمي لفظا
حكميا قوله والمحذوف لفظ حقيقة اما ان يكون هذا الكلام منه في
مقام التحقيق وبيان ان المحذوف من اى القسمين واما ان يكون
اشارة الى رد ما ذهب اليه المصنف في الايضاح من ان المستتر هو المحذوف
لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل

وبيان الردان

وبيان الرد ان المستتر لفظ حكمي فلو كان المحذوف كان لفظا حقيقة فلا يكون اللفظ
الحكمي هنا لازم قوله لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان فقد هنا للتحقيق
لا للتقليل المفهوم بعض الاحيان لان المحذوف ان كان جائز التلفظ به
ظاهر وان كان واجبا فالمحذوف ثم يمكن التلفظ به وان كان غير محتاج اليه وانه
يتلفظ به حال الخلو لان شرط الوجوب كان لا يقوم مقامه غيره وان ينتفي القرينة
الدالة عليه وفي هذا الكلام رد على الفاضل المحشي حيث قال والمحذوف لفظ حقيقة
لصدق معنى اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق المعنى لا يستدعى
الوجود فالمحذوف لا ينافيه فعرفت حمل اللفظ على ما من شانه ان يتلفظ به الانسان
والحق انه تعليل مستحسن لا ينافيه عليه قوله وكلمات الله تعالى داخلة فيه اه لما اعتبر
الانسان في تعريف اللفظ ورد عليه كلمات الله والجن والملائكة فانها لا تتلفظ بها كل واحد
منهم وحاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها واما المحل فليس له مدخل في صدق الصناعة
او يقال انها من جنس ما يتلفظ به بل دخول كلمات الله تعالى فيه انما هو باعتبار صدورها
من الانسان فلهذا يقال الكلمات الله ولا يقال الفاضل الله والعلل الاربع وهي الخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها الدوال
مبتدأ وغيرها داخلة خبره وهو جمع دال والخطوط جمع خط وهي الرسوم الحسابية والعقود
جمع عقد وهي عقد الاصابع لان كل عقدة موضوعة لعدد خاص في اصطلاح ارباب الحساب
والتجار والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا الكلام كما قال بعض المحشي
تعريض بنجم الائمة حيث قال واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة
فانها وان دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس اذا
كان اخص من الفصل بوجه وهو هنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد
لا يكون انتهى وجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف والحق ان الشارح ان قصد هنا

فكلامه في غاية السخافة لان المراد بجميع الائمة الاحتراز من دخوله لا اخراجه بعد الدخول و
الاصوب ان يقال انه قصد ما قصده ذلك الفاضل وهو دفع الاعتراض من يقول ان الدوال
الاربع داخلة تحت جميع الفصول الاحترازية فلا بد لاخراجها من قيد فاجاب بانها خارجة
بقيد اللفظ وان كان جنسا لما عرفت فلا حاجة الى ان يزاد في الفصل قيد لاخراجها و
هذا منطبق على عبارته غاية الانطباق قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة اه اعلم ان
صاحب المفصل عرف الكلمة بانها لفظة اه والحاصل المرام ان احدهما ان الكلمة لا يكون كلمة
حتى يكون لفظة واحدة عرفا وثانيهما المطابقة بين المبتدا والخبر فكان سائلا يقول
لم يجري المص على حذوه للامرين المذكورين فاجاب الشارح ببيان فساد الامرين اما
الاول فلان المص لم يقصد من اللفظ الوحدة التي قصدها العلامة لخروج بعض الكلمات
التي هي عن التعريف كعبد الله علما وتأبط شرا لانه لفظتان عرفا واما الثاني فلان وجوب
المطابقة مشروط بان يكون الخبر صفة مشتقة نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب
نحو هند بصرية فبصرية مؤول بالصفة اي منسوبة الى البصرة واما في الجوامد فلا تلزم المطابقة
نحو هذا الدرهم كان ضرب واللفظ وان كان بمعنى الملفوظ الا انه في الاصل جامد لانه
مصدر ويعتبر في مثله الاصل [illegible] صرح ولو وجب المطابقة شرطان اخران احدهما
ان لا يكون مما يتحد فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول تقول زيد جريح وهند
جريح وثانيهما ان يكون رافعا لضمير المبتدا فلا يؤنث في هند حسن وجهها بخلاف
هند حسنة الوجه ولم يتعرض لهما لان مقصوده حصل بما ذكر وليس المقام مقام
بيان وتفصيل قوله مع كون اللفظ اخصر لان فيه حذف الياءين قوله وضع الوضع جعل
الشيء في الحيز اي المكان ولما كان الواضع بسبب تعيينه اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا
للفظ ومكانا له سمي به قوله تخصيص شيء بشيء لم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدوال
الاربع كما سيأتي فان قيل المراد ما خص الثاني على الاول والاول على الثاني دائما كان يلزم منه

جروج المشترك

٣٢

جروج المشترك او المترادف قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا القصر كما هو مصطلح ارباب
المعاني بل المراد به الدلالة فكانه قال الوضع جعل اللفظ مثلا دالا على المعنى بتعيين الواضع
ولهذا عرفه بعضهم بقصد المتكلم افادة السامع سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع
فان الوضع لما كان متعددا فيهما بتعدد الازمان فكان الواضع في كل وضع وقع في
زمان خصص فيه احدهما بالاخر فتامل قوله متى اطلق كما في لفظ زيد فانه اذا اطلق
فهم منه الشيء الثاني وهو الهيكل المحسوس قوله او احس اي شوهد بالعين كما في الدوال
الاربع فانا عند مشاهدتنا النصب نفهم الشيء الثاني وهو نصف الفرسخ او ربعه مثلا قوله
فهم منه الشيء الثاني اي بعد العلم بالوضع والمراد بالفهم هنا الالتفات اليه فلا يرد
انه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير العلم سابقا قوله قيل القائل الفاضل الهندي قوله
يخرج عنه الوضع الحرفي وكذا وضع الفعل على القول بانه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل
معين كما ذهب اليه اكثر المحققين والقول بانه موضوع للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل
الاعتراض ان تعريف الوضع غير جامع قوله واجيب انه حاصل الجواب انه لا يطلق الا فا
صحيحا الا مع ضميمة تفهم معناه تبعيا وهي سرت والبصرة مثلا في قولك سرت من البصرة
الى الكوفة ويمكن الجواب بان ضميمة المعنى [illegible] الا الدلالة على المعنى بالتبعية قوله
ولا يبعد انه حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف بين ارباب الفصحاء المعبر
عنهم باهل اللسان تسمية للسبب باسم المسبب واذا اطلق الحرف لا يكون الا مع ضميمة
فح لا يحتاج الى قيد زائد وهو قيد صحيحا كما احتيج اليه على التقدير الاول قوله المعنى ما يقصد
بشيء هذا مفهومه اصطلاحا ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد
يقصد بغير اللفظ كما في معاني الدوال الاربع قوله فهو اما مفعل اسم مكان الغاية
فعيلة اي لما عرفت مفهومه اصطلاحا فاعرف انه لغة اما مفعل اسم مكان اي مكان
القصد سواء قصد شيء انه لا نقل من المكانية الى المعنوية لعلاقة المناسبة لانه اما كان

التأسيسية او المقصودية قوله او مصدرا ميميا بمعنى المفعول فعنى بمعنى عناية وعناية
بمعنى معنوي مقصود نقل الى المقصود بشي فهو من قبيل نقل العام الى الخاص قوله
او مخفف معنى اه فاصله معنوي كمرمي اجتمع الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت
احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت فصار معني
كرمي ثم حذف احد اليائين وقلب الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهذا الاحتمال وان
كان بعيدا من جهة اللفظ لعدم وجود نظير له فلذا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى
وانسب بمعناه الاصطلاحي لاشتراكهما في المفعولية ولانا افترقا بالعموم والخصوص
قوله ولما كان المعنى لم جاب سؤال وهو ان المعنى ماخوذ في تعريف الوضع لانه المعبر
عنه بالشيء في قوله تخصيص شيء بشيء والمقام مقام اختصار فلا يناسب ذكره ثانيا وحاصل
الجواب ان ذكره بعده مبني على عدم دخوله في مفهومه فكانه عرف الوضع بانه تخصيص شيء
ولم يعتبر الشيء الثاني والحاصل ان هذا اما تحرير نوضيح بمفرد وهذا من متوسطات كونه صفة
له لا للفظ كما سياتي واخراج الحروف الهجا بقيده بحي والذي يختلج في البال عدم الاحتياج
الى ما ذكره الش بل الحق في الجواب ان الشيء الملحوظة في تعريف الوضع وان كان المراد به المعنى
بحسب نفسه الا انه مفهوم عام يتناوله وغيره فقيده بقوله المعنى قوله فخرجت بذلك
بقيد الوضع وانما لم يجوز به عنه ذكره لان الاحتراز به على هذا النحو مبني على تجريده عن
المعنى قبل ذكر المعنى لا معنى له قوله ولا الفاظ الدالة بالطبع اي الدالة على معانيها
بتوسط الطبيعة كدلالة اح اح على وجع الصدر فان ملاحظة اللفظ وتحقق حاله لا
يقتضي هذه الدلالة بل ملاحظة ان من كان به وجع الصدر فطبيعته تقتضي التلفظ بهذا اللفظ
وكما تخرج هذه الالفاظ تخرج الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ ولم يذكرها الا بعد اداخلة تحت الا الفاظ المهملة ان المراد بالمهمل
ما ليس بموضوع وح فذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعدها من قبيل ذكر الملئكة وجبرئيل

وكذا قال الناظرون

وكذا قال الناظرون في هذا الكتاب وظني ان الحال ليس على ما قالوه بل الغرض واضح فان المهملات
هي الالفاظ التي لم تدل على معنى اصلا والدالة بالطبع دالة على معنى كوجع الصدر لكن بتوسط
الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد تكون مهملة وقد تكون موضوعة ولكن
لا لمعنى الذي دلت عليه بتوسط العقل كزيد فانه موضوع للذات المعلومة الا انه دال لغة
على وجود اللافظ بتوسط وح فاعراضه عن الا الفاظ الدالة بالعقل اما لانه مقام
اختصار او لانه معلوم المفهوم قوله ان لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا والضمير راجع
الى كل واحد وعطف التخصيص على الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص قوله حروف الهجاء الهجاء تقطيع
اللفظ بحروفها فحروف هجاء حروف تقطيع اللفظ بها اي حروف يركب منها اللفظ
قوله الموضوعة لغرض التركيب لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناه فلا
وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى له لان المعنى
ما يعنى من اللفظ اي يقصد لاما لاجله اللفظ والا لكانت حروف الهجاء كلها مثل ادغام
فاللام في قوله لغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم وضع اللفظ للمعنى
بل للتعليل والغاية مثله في قولهم وضع اللفظ للدلالة على المعنى وظني ان الصفة
مخصصة لا كاشفة لان بعض حروف الهجاء الموضوعة لمعنى كما في كاللام الجارة وواو العطف
وهمزة الاستفهام وان شئت اخراج مثل هذه فاخراجها اما بقيد الحيثية فانها من حيث
انها من حروف الهجاء ليست موضوعة لمعنى او على ما حققناه لك سابقا قوله فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض اخر كلفظ الاسم والفعل والحرف وهذا الاعتراض بعد ما اسلفه
بما تقدم ليس في محله لكنه مبني على تخييل ان المعنى لا يكون لفظا لكنه استعمال اللفظ في مقابلة
المعنى قوله فان قلت قد وضع لما كان هذا الاعتراض متفرعا على الجواب عن الاعتراض الاول لانه
لما اجاب بتعميم المعنى ورد هنا او يرده في تعليله الا كان المناسب ذكره بعد شرح قوله
قوله كلفظة الجملة والجزء المراد بالجزء ما ليس باسم لا الجزء المصطلح وهو موضوع لنوع قائم

وقام زيد واضرابهما والجملة ما ليس بمفرد فهي اعم من الخبر فذكره بعدهما من قبيل عطف الخاص
على العام وهذه العبارة وقعت في عبارة المتوسط حيث قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف العام
على الخاص نادر   هذه الالفاظ اي الالفاظ المذكورة في قوله بازاء اللفظ الالفاظ التي
التي هي معان وحاصل الجواب هذه الالفاظ التي هي معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة
بالقياس الى الالفاظ التي هذه الالفاظ معان لها فان المعنى المفرد كما سياتي ما لا يدل جزء
لفظه على جزئه ولا ريب ان جزء لفظ الجملة اعني الجيم مثلا لا يدل على جزء معناها كونه من زيد قائم
بل المجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى فدلالته عليه كدلالة لفظ زيد على معناه
وقد اجيب المجيب سيد ركن الدين في شرح الموسوم بالمتوسط   ليس هذا اي في مقام النقض
على تعريف الكلمة   مفردا كان او مركبا لا حفظ بقوله مفردا الاعتراض الاول وبقوله او
مركبا الاعتراض الثاني   بل بازاء مفهوم كلي فالاسم مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا كلمة
دلت على معناه اعترض بالتقرير بان هذا ايضا مفهوم مركب واجيب بما سبق بانه وان كان
وان كان مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع بازائه وفيه
انه يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب في الجواب انه موضوع لمفهوم اجمالي
مفرد عبر عنه بهذا الكلام وجعلت التاء للحقيقة فهو في حد ذاته مفرد   افراده الالفاظ كلفظة
الاسم والفعل بهذه العبارة حملا يحتمل احدهما ان يكون قوله كلفظة الاسم بيانا للالفاظ المجملة
وعلى هذا يكون البيان مخصوصا بمفهوم الاسم فكانه قال الاسم مفهوم كلي علته الذي المفهوم افراد
وهي الالفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف وزيد ونحوهما فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة
اسماء ولنا نخبر عنها كقولك ضرب فعل ماض وفي حرف جر والجملة اسم فذكر مفهوم الاسم و
ما يجري مجراه مفهوم الخبر والجملة وغيرهما من مفهوم الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراده الالفاظ
كزيد قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظة الاسم اه متعلقا بمتمم للفظ الثاني
والتقدير ليس هذا لفظ كلفظة الاسم والفعل والحرف ونحوهما وضع بازاء لفظ اخص بل

بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ وهذا الذي اعتمد عليه في حل هذه العبارة وان كان الاول اقرب لفظا
فتامل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام   ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الفاء
اي الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة موضوعة لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضماير وامثا
لها مثل الموصولات ونحوها بالنسبة الى الالفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فليس هناك
مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت زيد فقيل لك الذي قلته اسم مفرد او قلت
زيد قائم فقيل لك الذي قلته مركب خبري   فان الوضع فيها اي في كل واحد من الضماير
وامثالها او الجميع باعتبار خصوصها لامثال الا ان الوضع له خاص لان الموضوع له الافراد
بملاحظة ذلك المفهوم فليس هناك اي في مقام وضع الضماير وامثالها للالفاظ المخصوصة
او في مقام رجوع الضمير اليها   هو الموضوع له في الحقيقة وانما اتى بهذا القيد لان هناك
مفهوم كلي يسمى الموضوع له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم والذي موضوع للحقيقة
مبهمة الى الافراد هنا وانا اردت تحقيق معنى الوضع العام فاستمع لما يتلى عليك فنقول
لا بد للواضع في الوضع من تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين بازائه لفظا مخصوصا
كان الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه اعني تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص كزيد
ان تصور معنى عاما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين لفظا بازاء ذلك المعنى العام فيكون
الوضع عاما والموضوع له عاما كالانسان الموضوع للحيوان الناطق وله ان يعين اللفظ بازاء
خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا اذا توجه العقل بذلك المفهوم
العام نحوها وهذا العلم الاجمالي كاف في الوضع فيكون الوضع عاما لعموم التصور المعتبر فيه
والموضوع له خاص واما عكس هذا اعني ان يكون الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه
والموضوع له عاما ففيه خلاف لان الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي لتوجه العقل به
فيتصور اجمالا انما الامر بالعكس انا نتفتش هذا على صحة بالك فاعلم ان لفظة انا مثلا
لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة

لواحد منها والا لكانت صفة غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا
بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلى شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها الا استعمالها
فى افرادها المعينة كذا قال جماعة من الافاضل ولكن لما افاده العضدى واستحسنه الشريف والشارح
الفاضل المحشى وهو انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازات
فى شئ منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهبوا اليه لكان انا وانت وهذا ونحوها
مجازات لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هى لها من المفهومات الكلية بل لا يصلح استعمالها
فيها اصلا وهو بعيد فى النظر كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفوا ائمة اللغة فى عدم استلزام
المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك فى اثباته بامثلة نادرة كالرحمن وقامت
الحرب على ساق وشابت لمة الليل على جزئه وانما لم يقل جزء معناه لانه بصدد تعريف المعنى المفرد
فلو عبر بما ذكرت لزم ان يكون للمعنى معنى وفيه انه يوهم اه اى فى جعل المفرد صفة للمعنى
يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد بالفعل وشبهه انا نعلق بشئ مقيد بصفة
يستفاد منه فى عرف اللغة ان تقييد ذلك الشئ بصفة مقدم على تعلق الفعل لانه يجب ان يكون
سابقا على وضع اللفظ لامتناع وضع الشئ لامر معدوم واذا كان معنى المقدم متصف بصفة
يجب ان تكون تلك الصفة متقدمة وانما عبر عن هذه النكتة الامر المحقق بالتوهم لضعفه المراد
فى هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله
فيه لان المعنى المفرد على ما عرفت ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والمركب بالعكس والدلالة
على ما عرفت انما هو بالاستعمال المذكور مؤيد لما مر نقله بعض الائمة الا ان بادى من ان الافراد صفة
للفظ عند النحاة وانما هو صفة المعنى عند المنطقيين هنا واعلم ان ذكر التركيب طرد للباب
فينبغى ان يرتكب فيه تجوز اى فى كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع والتجوز ان يقال لما
كان مال المعنى الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع تسمية للشئ باسم ما يئول اليه كما قال عليه
السلام من قتل قتيلا فله سلبه اى من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلبه وتسمية الشخص الحى

فى الرسم مفهوما الكلى لان الوضع تعلق بالكلى النفسى يستفاد الافراد

قبلا لانه يؤدى الى

قتيلا لانه يؤدى الى القتل فتفاد لا يدل جزءه اما لم يقل هنا جزء لفظه لانه يلزم ان يكون
للفظ لفظ اخر على ما لا يخفى ولا يبعد من ايراد نكتة اه اى حين جعل المفرد صفة للفظ فاما
للفظ صفتان احدهما جلية تعليلية اعنى وضع والاخرى معرفة اعنى لفظ مفرد والاحسن فى الوصفين
المتشابهين ليكون الكلام على نسق واحد كان يمكن ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او بالاسم
فما نعت الاحسن لا بد لها من نكتة وهى بيان تقدم الوضع على الافراد بحسب الحقيقة لان التقدم
الزمانى غير معقول هنا لمقارنتهما فيه فاستعير ما يدل على تقدم الزمانى اعنى صيغة الماضى للدلالة
على التقدم الرتبى واتى بحرف التنبيه اشارة الى انه يمكن ان يكون النكتة غيرها ذكر وهو ان الصفة
الاولى لما كان لها معمول اعنى الجار والمجرور والفعل اصل فى العمل عبر عنها به وانما لم يثبت الالف فى
رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتب الكلمة على صورة الموقف بها ولهذا وقف على المنون تقلب تنوينه
الفا نحو رايت زيدا فلو كان المفرد منصوبا لكتب بالالف فانه مفعول بواسطة اللام لعوض
من هذا دفع اعتراضين احدهما ان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول وثانيهما انه لا بد
من اتحاد العامل فى الحال وصاحبها وهنا مختلف لان العامل فى الحال وضع وفى صاحبها حرف
الجر ووجه الدفع ظاهر ولم يتقدم الحال على صاحبه مع انه نكرة لانه ظرف ولا يجوز تقديمه عليه على
ما سيتلى عليك ووجه الصحة اه اى وجه صحة وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير او من اللفظ
والغرض دفع ما يتوهم من انه يجب ان يكون الحال وعامله مقترنان فى الوضع هنا مقدم على الافراد
على ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على الافراد ذاتا ورتبة الا انهما مقترنان بالزمان
فان اتصاف المعنى بالافراد حالة الوضع وهذا القدر من الاقتران كاف فى صحة الحالية
وقيد الافراد لاخراج المركبات وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الموضع للمفردات
لا للمركبات ومما اخترناه فى هذا الكتاب من انها موضوعة وتحقيقه بوجهين احدهما ان المراد
بالوضع اما وضع عين اللفظ لعين المعنى كما فى المفردات او وضع اجزائه لاجزائه كما فى المركبات
وثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعى ومعناه ان الواضع وضع قانونا كليا تعرف به ان النائب

كما يبين مثلاً ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب
اجزاء الكلام التي يحتاج في معرفتها الى علم النحو كلامية او غير كلامية اي الاضافة الى التنبيه اي مركبات
المنسوبة الى الكلام بان يقال لها كلام عند ارباب هذا الفن وهي المركبات التامة كزيد قائم وغير
الكلامية ما عداها سواء كان مركبا اضافيا او عدديا او مزجيا او نحوها فيخرج براه وكذا
بمزج عند وصلها التنوين فان التنوين يشابه اللام في كونهما من حروف المعاني مثل عبد الله علما
اي كل مركب اضافي صار علما بسبب العلمية واما صار مفردا لان المقصود منه الشخص المسمى بهذا الاسم
لا العبودية والذات المتصفة لجميع الكمالات مع انه معرب باعرابين اعراب على المضاف والاخر
على المضاف اليه وانما اعرب باعرابين مع كونه مفردا لانه منقول عن مركب اضافي وعلم بالاستقراء
ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه بالغرض من
علم النحو لان الغرض عنه معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابها المناسب له ان كان معربا باعراب
واحد يكون كلمة وكلا المعرب باعرابين يكون كلاما فيراعت رعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى
يناسب اصطلاح اهل الميزان ومما اورده صاحب المفصل ما ذكر ان تعريف المص مختل من
وجهين احدهما انه خرج مثل قائمة والاخر دخل مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان تعريف
المص مختل من وجه واحد فانه لا يقال له لفظة واحدة الظاهر ان المراد الوحدة العرفية
عند ارباب اللسان ولم تصدق مثل هذا الوحدة على عبد الله وقال الفاضل المحشي المراد باللفظة
الواحدة ما يتلفظ بمرة اي دفعة بحيث لا يصح ان يتلفظ بمرتين باعتبار ما خرج عبد الله
لانه يتلفظ بكل واحد من جزئيه باعتبار وضع الاضافي ويعبد فمثل عبد الله خرج عنه
اعلم ان صاحب المفصل بعد ان عرف الكلمة بما ذكره المص جعل عبد الله من اقسام الاسم العلم
المركب فالظاهر ان كلام المص معه على سبيل الاعتراض فغير الفاضل المحشي كلام المص الى
الاقراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظ في تعريف المص اللفظ زيادة الثاء
للمطابقة لانه بعيد غاية البعيد اعلم ان الوضع اه المقصود من هذا الكلام دفع ما يتوهم

على النسخة الشريف

لم تركه المص في التعريف قيد الدلالة ولم لم يات به كما فعله صاحب المفصل وحاصل الجواب ان المص لما قدم
قيد الوضع وكان مستلزما الدلالة اكتفى به عنها وصاحب المفصل لما قدم الدلالة وكانت اعم من الوضع لانها
ان كان بحسب جعل الجاعل فوضعية وان كان بحسب كون الشيء الا مقتضى الطبع عند عروض المعنى فطبيعية
وان كان لغير فعقلية احتاج الى قيد الوضع دير المسموع من وراء الجدار قيد له به لتشخص الدلالة
العقلية لانه ذكر نحو دير يفهم الدلالة الوضعية والاول فوقف هذه الدلالة بين المهملات والموضوعات
وقيد بقوله من وراء الجدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال المشاهدة لعلم من جهتها
اي عقيبها اعلم ان هذا التقدير لفوايد احدها انه اشارة الى ان هذا الجزء لم يقصد به تكميل تعريف الكلمة
عن غيرها ثانيها ضم قيود اليها يحصل بملاحظة تفصيل الاقسام ثالثها كونه اشارة الى التصحيح كما هو ان اراد على
الظن ان كل واحد من الاقسام الثلاثة ثم حيرها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد منها من
شان الخبر ان يكون اعم من المبتداء او مساويا له فجعل الجزء مقدا بل وجه شرحه صحة الحمل ثالثها
ان الضمير اذا كان مرجعه منكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر احسن واولى وهو هنا
منكر فالانسب ان يعبر بضمير المذكر فاجاب بان الخبر محذوف رابعها وهو الظاهر ان يجيبه مرجع
الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا المفهوم من وجه فما
جاب بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى انقسامه اليها انه ينضم اليه قيد الدلالة على معنى
في نفسها مع الاقتران ويكون مفهوم الفعل وقس عليها حال الاخيرة واشار اليه نجم الائمة حيث قال
فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الكل والجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه
القسمة من قبيل قسمة الشيء الى اجزائه وليس كذلك وانما هي من قبيل قسمة الشيء الى جزئياته وتكون
ما اشار اليه الشارح باحد فصول ان المقصود بقوله وهي اسم اي منقسمة الى الاسم فافهم
لانها اي الكلمة اه غرضه هنا في اثبات التقسيم ولا بد بعد في الامرين احدهما ما لا يدل
اصلا والثاني ما يدل على معنى لكن لا على معنى نفسها والقسم الاول ليس بحرف فلا يصح جعل
الثاني الحرف فنبه على ان المراد بالدلالة هي التي استلزمها الوضع وهي لا يكون الا المعنى

[illegible]

اما من صفتها انما تذره في نظم الكلام لتصحيح الحمل لان قوله ٢ اي يقال ان تفعل لا انه لا تاويل
المصدر ولا يصح اماء لانه قال السيد المحققين لا حاجة الى التشبث بشي في هذا المقام فانه فرق بين
المصدر الصريح والفعل المضارع المؤول بالمصدر بان دان فانه في تاويل المصدر باعتبار الاحكام
اللفظية من صحة دخول حرف الجر عليه والاضافة ونحوهما ولا شك ان معنى الفعل حرى لوط ابلا
تشبيه شي انتهى وهو مخدوش وقال بعضهم انما اتى بمن صفتها ان القسم يتم بدونها للتنبيه على
كثرة اوصاف الكلمة وفيه نظر لان معنى حصرو التقسيم وليس القسم خارجا عما ذكر في التقسيم لا
انه ليس له ابزام كاحو عنيو الاثري ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ان الانسان
لا يخرج عنهما لا انه لا يكون غيرهما فتقدير من تزيين اللفظ وتحسينه كاين في نفسها اتاه
ان الظرف مستقر اعني الابتدا والانتها ان ديا الابتدا والانتها الخاصين لانه
معناهما ٢ فان الابتدا او الانتها العلمين معان مستقلان دفع الجزعنهما من غير توقف
على ذكر متعلق كقولك الابتدا خير من الانتهاء وسيرة عليك الحقيقات انه نعم ما انظر
اذا عرفت هذا الحاصل في علم الحرف ما دل على معنى في غيره على ما ذكره الشارح ان المعنى الذي دل
عليه الحرف له متعلق لا بد من ذكره فكان معناه حاصل في غيره لانه اذا انتقل الفظه الى
ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكان نالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل في غيره
بخلاف فيه فانه اذا انتقل لفظهما الى ذهن السامع انتقل معه المعنى فكان قالب كلتيهما ظرف
اذا انتقل انتقل ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم
انه لم تفسيرات اخرى في كلام الافاضل احدهما قول بعضهم معنى دلالة الحرف على معنى
في غيره ان تحصيل معناه متوقف على ذكر صنف الاخرى انك اذا قلت ما معنى من فقيل في
الجواب انه للتبعيض ونحوه لتصوره متوقفا على الغير لا يكون تحصيل التبعيض الا بعد تصور
الجزء والكل وهذا معنى باطل لان سائر الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوهما كذلك فيلزم
ان يكون حروفا ولا تاويل يرثانيهما قول الاخير ان المرادمنه لا انه على معنى فيها انك اذا قلت من مثلا

لبسامي

[illegible]

لم يبد كما هي معضلات ام مبتغيرام عنها فاذا ذكرت مجيء بها تبين معناه وهو كسابق في الضعف
لانه يدل على انهما مشتركة ما لاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها والا لكانت الاسما المشتركة
حروف بزيد عليه بانه لا يتم في الحروف الغير المشتركة ثالثها ما ذكره نجم الائمة الاستراباذي حيث قال
كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ والمستحق تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من
جملتها قوله فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل
قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اريد ثبوت معنى
الحرف في لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة
ومتعلق بمعنى الجملة وان اريد قيامه بمعنى غير قيام حقيقيا فيلحا بقيم لما مر ولانه يلزم ان يكون
الاعراض مثل البياض ونحوه حروفا لدلالتها على معان قائمة بمعان الفاظ غيرها ان اريد به متعلقه
بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعان
غيرها حروفا وهذا الكل فاسد كالبصرة والكوفة الكفى بذكر بعض العمدة عن تمامها لان معيد
معنى من لفظ سرت والبصرة ومعنى الى لفظ انتهيت والكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة اشارة الى ذلك
ان بغيرين فالك المعنى اجع الضمير اليه لانه المقترن حقيقة باحد الازمنة وصف الكلمة بهم
من قبل زيد حسن الغلام في الضمير الظرف متعلق بقوله بقيده ناي يقترن ذالك المعنى حال فهمه من
اسير المقابله اللفظ اي حين يفهم اه بيان لما سبق خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقيق كالفرح فانه لا
يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه وما يدل على الزمان بقرينة لفظية كضارب
امس وما يكون مقارنا للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالية كما اذا الملك ضارب وفهم الزمان
دلايل ماخوذ من السموهذا ما اختاره البصريون وما بعده مختار الكوفيين والكل واحد من الفريقين ادلة عن
ذكرها مخافة التطويل لتضمنه الفعل معنى الفعل اللغوي وهو المصدر قال الفاضل المحشي فيكون من باب
تسمية الدال باسم المدلول والانسب انه من باب تسمية الكل باسم الجزء لان من عادتهم ان يسموا الدال
باسم المدلول اذا كان مدلولا مطابقيا اذا عرفت هذا كله فاعلم ان انحصار الكلمة في اقسامها

علامة للتعلق هو وبين النفي والاثبات لا اشتراكي وانه ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين
ابن هشام في شرح اللمحة اجمع الامر ممن يعتد بقوله على انحصار اقسام الكلمة في ثلاثة الاسم والفعل
والحرف وقال ابو حيان زاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى
ووجه التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه وهو مردود بانه اسم لصدق التعريف عليه فان
قولك صه مثلا اسم لقولك اسكت الذي هو لفظ على الاصح فهو بمنزلة ضرب في قولك ضرب فعل ماض
فانه في هذا التركيب اسم مسماه قولك ضرب من نحو ضرب زيد فمعناه الفعل لا الاخبار عنه باعتبار
معناه واما الظرف فاسم والالف واللام الثانية في حال الاحيان   وقد علم بذلك الاولى
اما ما المفسر على تحقق وفاق فقد تبين وقد علم ان واعة اصبه لمع الله المبل اللنكوه ترغيبا للطالب
اولى من ظن ان هذا لحصر ببدون تعريف الاقسام الثلاثة من لا يكتفي بالاشارة كذا قال
الشيخ المصنف فعلى هذا يجوز ان يكون مبتدا خبره وقد اما للتقريب والتحقيق والبيان للتبيين
والفعل كلمة تدل على معنى اه علم ان المتاخرين قد اتفقوا على ان الفعل تدل على الحدث والزمان
ونسبة الحدث للفاعل لما هو معنى حرفي يحتاج الى الطرفين فاستقلاله بمعناه باعتبار معناه
التضمني اعني الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلق ان معنى الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمني
وظني انه يبنى ما فوق للتحقيق لان النسبة وان احتاجت الى الطرفين الا انها جزء للفعل فهي
لم يحتج الى امر خارج من مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف اليه الا ترى ان معاني الاضافات
كالمقاربة والمباعدة والمجاورة واشباهها معان اسمية مع احتياجها الى الطرفين الا
ان ذينك الطرفين مفهومان من اللفظ على قياس ما عرفت وكلام المتقدمين في عد الزمان من
اجزاء معنى الفعل مضطرب فمنهم من وافق المتاخرين ومنهم من ذهب الى ان دلالته عليه بطريق
الالتزام ولهم سند لا يليق ذكره ها هنا في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب ونذكر هنا بعضها
اولها ان الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون جزءا من المظروف
ثانيها انهم متفقون على اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول بالزمان كاقتران الفعل بمعين

[illegible]

٢٨

ويقولون الزمان ليس جزء المعنى اسم الفاعل وكذلك في الفعل تا ملتها انه لو كان الزمان
جزءا للفعل لم يكن تحقق الفعل بدونه وقد تحقق في جميع الاثناء اثبت رابعها لو كان الزمان الماضي
جزءا الماضي وكذا في المستقبل لما امكن اختلافه بعارض وقد يختلف كما في قولك ان قمت ولم يضرب
فلا يكون جزءا لان ما بالذات لا يختلف بالعارض ونحن حيث اخترنا مذهب المتاخرين لا بد لنا
من الجواب عن هذه الدلائل فالجواب عن الاول انه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي
بالفعل الاصطلاحي فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي اعني الحدث بالفاعل وهو
ليس بجزء مفهوم المتنازع فيه بل جزء الفعل الاصطلاحي وعن الثاني بالفرق بين الاقترانين
فان اقتران الفعل به باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار تحققه لان كل فعل
من ضرب غيره لا بد له من زمان ولم يفهم من لفظ ضارب الا انه متصف بالضرب من غير اعتبار
زمان مطلق او مقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث من غير زيادة
زمان مطلق وعن الثالث بعد تسليم عدم دلالة نحو الحال يجوز ان يجرد الشيء عن جزئه فيبقى معناه
الجزء الاخر كما يجرد الوضع عن المعنى وعن الرابع ان الزمان الماضي مثلا جزء للفعل الماضي صورة
ومعنى وقت في المثال المذكور انما هو صورة الا انه مستقبل حقيقة لمكان ان الشرطية وعليه
فقس المضارع ومثل هذه التحقيقات وان كان المحل اللائق بها مباحث الفعل الا انا ذكرناها هنا
خوفا من مصاحب الهذيان   ولعل المراد بالحد الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض لا
ما هو الذي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا يكون حدودا لان الحد هو المركب من
جنس وفصل وجوديين وفصل الحرف المذكور لا خبرية صرح وكذا فصل الاسم الذي يميزه عن
الفعل وحاصل الجواب ان ما ذكرت من الشرط فاعتبره اهل صناعة الميزان واما الادباء
فليس المراد بالحد عندهم الا المعرف الجامع المانع وان كان حاصله عرضيا فهو حد عندهم
ورسم عند اهل الميزان   ولله در المصنف الحد في اللغة ما يدفع من الشيء كاللبن وغيره
وفيه ضر كثيرة عند العرب ويراد به الحرجان فيقال دردره اي كثير خيره وتستعمل في مقام المدح

دلالة على زمان مطلق
وعن الثالث بعد تسليم

والنجح كما هنا فاما ان يكون اللذة كنا بذ عن فعل الممدوح الصادر منه وينسب الى الله نعم مع انه
فعله الغرابة وهو نفس منشئ العجائب فكان هذا الفعل لله لا له واما ان يكون اللذة باقيا على
حقيقته والمراد به لبن امه التي تغذته منه حتى صار نحريرا كاملا والمعنى ان ذلك اللبن كانه لم يصبه
من امه بل كان الساقي له هو الله تعالى والكلام في اللغة اه الالف واللام في الكلام مثله
في الكلمة قال بعض المحققين ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في
القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه انتهى
وهو كلام عجيب اشار اليه الشهيد الثاني في شرح اللمعة اي لفظ فيها العامة بالملفظ
لان الكلام المبحوث عنه هو اللفظ وقيل المخرج عن التعريف زيد قائم اذا ضم معه لفظ مهمل
لانه متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان المركب من اللفظ وغيره ليس لفظا قال الشريف
في حاشية المطالع من الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء المتعددة لا يتحصل منها واحد ما لم
يعتبر معها هيئة وحدانية فهي جزء صوري للمركب فعلى هذا لابد لتحقق الكلام من جزء صوري
هو الهيئة وهي ليس بلفظ فالمجموع ليس لفظا لما عرفت فتفسير الشارح يخرج جميع افراد الكلام الا
ان يقال التسمية لفظا باعتبار اغلب اجزائه وح فيجري فيما قبل حقيقة او حكما اما قيد للتضمن
فالتضمن الحقيقي ما كان جزئيه حقيقتين كضرب زيد والتضمن الحكمي ما كان احد جزئيه او كلاهما
والمعتبر واما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقية وحكما بمعنى حكمية فالمراد من كلمتين حكميتين مثل
قولك غلام زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا الا انه في حكم كلمة واحدة أعني
هذا ذلك وهذا هو الظاهر من تحقيقه الاتي بعيد هذا فالتضمن اسم فاعل
اه جواب اعتراض يرد على المتن واول من تصدى لدفعه الشارح الهندي وتقريره انه يلزم
اتحاد المتضمن والمتضمن لان الكلمتين اسم كلام وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحد
النع هو المتضمن فلا اتحاد قال بعض الافاضل لو جعل باء قوله بالاسناد للاستعانة
لم يحتج الى هذا الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد ولو جعلت بمعنى مع احتيج اليه

كالمبتدأ

وظاهر

٢٩

ولمتى انه لو عكس لكان انسب مع ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا والشرح قد اخذ اللفظ في
التعريف والمراد من تضمنه الكلمتين [illegible] او شمولها شمول الافراد اي تضمنا ما
بسبب الاسناد وجعل الشارح الهندي مع هذا ان يكون اما للاستعانة او للالصاق او للمصاحبة
وقوله اي تضمنا بيان لكون المعرف صفة مصدر محذوف وجعل الفاضل الهندي تعلقه
بتضمن وكونه صفة كلمتين متلبستين بالاسناد قوله حقيقة او حكما اي سواء كان احد الكلمتين حقيقة
او حكما او كلاهما حكمية على ما عرفت ما صح وقوع المفرد موقعهما وحيث كانت الكلمتان اه الغرض
من هذا دفع اعتراض نجم الائمة الاسترابادي على المص حيث قال كان على المص ان يقول كلمتين او اكثر
ليعم زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه بحيث تفيد المخاطب المراد من شانه افادة المخاطب فائدة يصدق
الاسناد على الاسناد الواقع في الجمل الخبرية والوصفية لعلم المخاطب بمضمونهما اذ تحمل الافادة
على النعات النحو كما سيقرر حققه او قائم ابوه اي زيد قائم ابوه قال الفاضل المحشي لكن
الجزاء ذوقا ما ذكره ينبني على مذهب صاحب الكشاف من ان الخبر ما يتم به الفائدة مع متعلقه واما
على ما هو المشهور من ان الخبر هو الجزء المتم الفائدة فكلام الشارح موجه اعني قائم الا انه ليس المراد
ان الخبر هو المجموع للزوم الجمع بين المضاف والمضاف اليه خارج عنه في حكم هذا اللفظ
فيكون هنا قائما مقام لفظ حسن اعلم ان كلام المص ظاهره لانه قال ما تضمن كلمتين
بان يكون كلمتين فيه ضمنه فهو انما اكثر منهما فلو كان ما فسره صاحب المفصل لوجهين احدهما
ان توقف ذاتي وعليه يتوقف عارضي تابعهما ان الاسناد نسبة لا يتقوم الا بشيئين مسند
ومسند اليه لا بالاكثر وهما كلمتان او ما في حكمهما في تحقق الاسناد بهما او اليه وانما قال الظاهر
لانه يمكن ان يقال الاراد تضمن كلمتين فقط واراد بالتضمن التركيب ثم ان صاحب المفصل
اي اعلم ان صاحب المفصل واللباب بعد ان عرفا الكلام ومثلاه بضرب زيد وانطلق بكر ونحوهما
قال صاحب المفصل ويسمى الجملة وقال صاحب اللباب ويسمى كلاما وجملة وظاهر الحال كما فهم الشارح
لكن قال والد المحقق الشريف ليعلم انه قد وقع في عبارات المتقدمين ان الكلام يسمى الجملة اعم

المسند والمسند اليه توقف ذاتي صح

ففهم بان ... انهما مترادفان ... ان الجملة صح

سعد بن الكلامي

وهذه العبارة ظهر ان يقال ليمى زيدا انسانا انتهى وكان تراد ليصدق كل منهما
على مذهب الجمهور وان كان محوجا الى التاويل في كلام الشارح كما ذكرنا فالظاهر عبارته
فلكل وجه ثم نصدق الجملة على الجملة الخبرية انما قيد بالخبرية لان الجملة الانشاء
عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على التاويل والحق الجواز فالموضوع وقد سبق تحميله وسياتي
انشاء الله تعالى مفصلا لان الجملة الخبرية مثل يضرب في قولك زيد يضرب والواقعة وصفا مثل
يضرب ابوه في قولك جائني رجل يضرب ابوه فان اسناد يضرب الى ضمير المبتدا ليس مقصودا بالذات
والاصل بل المقصود اسناده الى المبتدا ولما كان الضمير محصلا للربط بين الفعل ومبتدا به اسند اليه
وكذا في الثاني فتامل وفي بعض الحواشي المنسوبة الى المص فان المص كتبها شبابا على هذا الكتاب اي الحواشي
ما للناكره او الحواشي التي كتبها التلامذة باملائه وهي المسماة بالامالي غير الايضاح شرح
الكتاب لكنه قال الغالب حرف الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو مع بتكون قام ابوه في
قولنا زيدا قام ابوه كلاما عنده والا لم يقع حرف الاستفهام في صدر الكلام مع ان الكلام
قبله ليس مقصودا بالذات الا في ضمن تسمين انما احتج الى التعبير بهذا اللفظ لدفع الاعتراض
الذي اورده الفاضل الهندي واجاب عنه حيث قال ولا يحصل اي الكلام او ما تضمن
كلمتين والتضمن المذكور والاسناد الاصلي المقصود لذاته وعليه الاول بين تشكل المص فيجاب كلي
بان الكلام كما يصح ظرفا للجزئي انتهى وحاصل الاعتراض ان كون الكلمة ظرفا للكلام
يستلزم كون الشيء ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وحاصل الجواب ان الكلام العام
لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص واجاب عنه الفاضل جوابا اخر وهو يجعل في بمعنى
من فان التركيب الثنائي هذا انما يفيد انحصار الكلام او المعنى اعم من ذلك فانه على مذهب
المص يكون ثنائيا وغير الثنائي قوله وفي بعض النسخ او في فعل واسم ووجهه ان المركب من
فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدم في الذكر وعورض بان زيد جواب عما يقال ان يا
زيدا من حرف واسم وهو كلام مفيد فاجاب بان طرفي الكلام فيه مقدران والمبرد ذهب
بكر

الى ان احد مفرد

بحث الكلام ينكون هو صرف الثلث
الفاسير مامر الفاضل المحسن
الموضح

٣٠

بلغ

الى ان احد مفرد وهو الفاعل فيكون على مذهب من تركيب الاسم والحرف الا ان يقال لم الفعل اعم من
الفعل الحقيقي وما هو في مقامه فيؤول الى ما ذكره الشارح الاسم ما دل اي كلمة دلت اللام للعهد
الخارجي والمراد الاسم الذي سبق ذكره صريحا وتحريري وانما جعل ما موصوفة وبمعنى الكلمة لئلا
يرد عليه الدوال الاربع وبعض المركبات قوله على معنى كائن في نفسه جعل الظرف مستقرا صفة
لمعنى وهو مبني على ان كلمة في بمعنى الباء اي ما دل بنفسه على معنى وفي جعل في بمعنى الباء تحمل
نظرا ذ حروف الجر انما قام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق
فتذكير الضمير اي مطلق الضمير ليشمل ضمير بنفسه وبدلها باعتبار اللفظ مفرد مذكر واعتباره
المعنى مفرد مؤنث ولذلك اجراء في الضمير الراجع اليها اعتبار اللفظ واعتبار المعنى
قال اللقاني في شرح عبارة المص وحاصله جواز كون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى
والمعنى ان ذلك المعنى في حد ذاته اي لا يحتاج فهمه من اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار في نفسها
حكمها كذا اي حكمها ان ثمنها الف مع قطع النظر عن كونها قريبة من المسجد والحمام او نحوهما مما
يزيد في ثمنها واللفظ فيه على هذا مجازية اي باعتبار متعلقه فذكر بمثل الحرف انما وجب
ليحصل به معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو الة لملاحظة تعد استقلالا
الحرف بالمفهوم مبتدا انما هو لقصور ونقصان في معناه وحصوله اي حصول ما ذكره الم
في ذلك الشرح والحصول بمعنى المضمون بعض المحققين وهو المحقق الشريف في تعليقاته
على شرح الوضعي وعبر الشارح تارة بالحصول واخرى بالحاصل تبعا لصاحب التحقيق فانما بذاته كالجسم
قائما بغيره كالبياض والسواد القائمين بالجسم فلو قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره وهو موجود في غيره لكان اظهر في ايضاح معنى الحرف
ما يقابله كذلك في الذهن اه الا ان ما في الخارج القائم بذاته لا يصير قائما بغيره وكذا العكس
بخلاف المعقول الذهني فانه ربما يقصد الى ادراكه تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كما سيتجلى عليك

معقول اراد بالمعقول هنا المعلوم   هو مدرك قصدا اى يتوجه المدرك اليه ويدركه
قصدا وقوله ملحوظا في حد ذاته بيان لقوله قصدا وهو كالابتداء الملحوظ اولا وبالذات
تبعا والة بيان لقوله تبعا فان الالة كالقلم ليست مقصودة الا بتبعية الكتابة المقصودة
بالذات وهذا كالابتداء الحاصل الواقع بين السير والبصرة فانه الة لتعرف احوالهما كما وهذا
محصل توضيح قوله فالابتداء   فالابتداء مثلا وانما قال مثلا ليجرى ما ذكر في الانتهاء
والظرفية ونحوها والمراد بالابتداء هنا معناه لا لفظه وقوله قصدا منصوب على المصدرية
اى ملاحظة قصدية او على الحال اى حال كونه مقصودا   ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا
بالمفهومية ولذا اى لان مفهوم الابتداء المطلق تعقل متعلقه تبعا له لا يتوقف فهمه من المعنى
من اللفظ عليه ومن هنا اى لكونه متعلق كما تقول ابتداء السير من البصرة […] والا فهو قد يذكر بلا
فعل كقولك الابتداء احسن ويراد بالمتعلق المتعلق الاجمالى اذ لا يتصور الابتداء بدون
شئ وهو مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان غير مقصود بالذات لم يعتبره هذه الدلالة وقوله
تبعا معترض لقوله اجمالا   من غير حاجة الى ذكره اى لا يحتاج اليه في فهم ذلك المعنى من اللفظ وان
كان قد يحتاج اليه لازالة الابهام والبيان او لى الحاجة ذكره مطلقا فتامل   وهو بهذا
الاعتبار اى مفهوم الابتداء باعتبار كونه ملحوظا قصدا وبالذات مستقلا بالمفهومية
نفسه اى لا يكون معنى ما من لفظ […] والمراد انه لا يحتاج الى امر خارج في كونه دالا
عليه وقوله لا حاجة في الدلالة بازائه   ليدل على متعلقه اى لبيان ذلك اللفظ الموضوع
الى لفظ الابتداء على متعلق معنى الابتداء لان ذلك المتعلق اذا لم يحتج اليه فكيف يحتاج الى لفظ
يدل عليه   وهذا اى ما ذكره بعض المحققين من ان المعنى اذا لوحظ قصدا يكون معنى مستقلا
بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعنى
ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك المعنى غير محتاجة في الدلالة عليه الى ضم لفظ اخر الى لفظ

الابتداء على مفهومه وليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة ان يكون مدلولها حتى يخلو الكلام عن
الجدوى ويدخل فيه الحرف   واذا لاحظه العقل اى اذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء من حيث
هو حالة اى نسبة بين السير والبصرة مرتبط احدهما بالاخر كما ان نسبة القيام بزيد قائما انما […]
اليه الروابط الجزئية الابتداء فهى في نفسها لا يكون مقصوده كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف
على تصور طرفيه ولا تظن ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول لفظ من حتى يكون معنى لفظ
الابتداء ومن فهم ان المنافاة لما سبق من ان لفظ من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
بل الحق تصورات هذا المفهوم يحصل […] اعتبارات واذا رمت ان تعرف كيف يتصور اعتباران
في معقول واحد تارة يكون مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلنوضح لك بمثال المحسوسات
فنقول انك اذا نظرت في المراة شاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان تكون متوجها
الى تلك الصورة شاهدا اياها قصدا جاعلا المراة […] الذي تشاهدها ولا شك ان المراة مبصرة
في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية
ان تتوجه الى المراة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها كقولك المراة صقيلة و
تكون الصورة حينئذ شاهدة تبعا واستوضح في المعقولات ايضا بقولك قام زيد وقولك
نسبة القيام الى زيد ولا شك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول […]
من حيث انها حالة بين زيد والقيام والة لتعرف احوالهما فكانها مراة تشاهدهما بها ولهذا […] احدهما
بالاخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وفى الثانى مدركة بالقصد
ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان الحكم عليها او بها فهى على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية
وعلى الثانى معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية
بلفظ كذلك يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التى لا تستقل بالمفهومية   لتعرف
حالها اى لتعرف حال السير والبصرة وهو كون السير مبتداء والبصرة مبتداء منه   ولا يمكن ان
تتعقل اى لا يمكن معرفة ذلك الابتداء الماخوذ على وجه الالة   الا بذكر متعلقه المخصوص كذلك

ابتداء سير البصرة حسن ولا ان يبدأ عليه اى لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء على معناه الا بضم لفظ
يدل على متعلقه كلفظ السير والبصرة الدالين على معنيهما الذى هو المتعلق والحاصل اى الذى حصل
من ذلك المحصول هو الفرق بين معنى الاسم والحرف لكل واحد من جزئيات ترى اى لفظ من موضع
لجزئيات لذلك الابتداء العام كالابتداء من البصرة ومن بغداد والكوفة ونحوها وهذا معنى ما
قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وتنوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه
والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه كما لم يعكس متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذى
هو مدلول الحرف لا فى العقل ولا فى الخارج وانما يحصل بمتعلقه فتعقل بتعقله من حيث
انها اى من حيث ان تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقاتها كما عرفت ويصلح ان يكون
محكوما عليه وبه اى فذلك المفهوم الكلى الذى لوحظ قصدا وبالذات وصار مستقلا بالمفهومية
يصلح ان يكون محكوما عليه كقولك الابتداء خير من الانتهاء او محكوما به كقولك الذى انا متلبس
به الابتداء فى كل منهما اى لا بد فى كل من المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات
ومستقلا بالمفهومية ليمكن ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين غيره اى محكوم عليه وبين غيره كالحاكم
او بين محكوم عليه وبين غيره كالحاكم عليه وتلك الجزئيات هى نسبة بين المحكوم عليه وبه
والنسبة لا يكون مستقلا فلا يصح ان يكون شئ محكوما عليها وبها للملاحظة اى لها اى
لتلك المتعلقات كما سبق وهذا هو المراد بقولهم يعنى كون تلك الجزئيات التى هى معنى
الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى فى غيره انما
الراجعة ... متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها ان يكون منعقدا باعتبارها وبملاحظتها والتمام
٢ الكلام فى هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب واذا عرفت هذا اى ان بعض المفهومات
يكون ملحوظا فى ذاته ويكون ملحوظا فى غيره بكينونة المعنى فى نفسه اى على تقدير ان يكون
مرجع الضمير هو المعنى استقلاله بالمفهومية اى كون ذلك المعنى مستقلا اى مفهوما بنفسه من اللفظ
فرجع كينونة المعنى ... حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى او الى اللفظ متحد المآل الا ان المتقبل

بالمفهومية هو المعنى

بالمفهومية هو المعنى على تقديره للفظ على اى من كينونة المعنى فى نفس الكلمة فى قوله فى وجه
الحصر لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها او لا فى المعنى الاخير هو ارجاع الضمير الى المعنى وارجاع الضمير
اعلم ان يصرف من الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما فى هذا الكتاب فى حاصل الجواب فى عبارة
العضدى فى هذا المقام لم يكن مسبوقا بوجه حصر يرجع الضمير فيه الى الكلمة حتى يرجع الضمير
هنا اليها ليتوافق المقامان وارجاع الضمير فى عبارته الى المعنى لغرض وبما سبق من التحقيق
وهو ان معانى الاسماء مفهومات كلية لزمها تعقل متعلقاتها الخصوصياتها التى جرت
العادة باستعمالها فى المفهومات منضمة الى تلك الخصوصيات بخلاف الحرف فانها من حيث
تلك الخصوصيات الغير المستقلة لان معانيها مفهومات كلية فان معنى ذو لصاحب
مطلقا غير مأخوذ معه خصوصية من الخصوصيات وكذا نظائره لكن لما جرت العادة
يعنى ان العادة جرت باستعمال تلك الاسماء فى مفهوماتها الكلية واستعارة الخصوصية
من الاضافة بخلاف الحرف فان معانيها على ما عرفت هى خصوصيات ولا يصلح استعمالها
فى المعنى المطلق ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه اى يوضح هذا المقام ان الافعال التى من
كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة
الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها اعنى الحدث والفاعل المعين ولما كانت هذه
النسبة التى هى جزء مدلول الفعل لا تتحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر المتعلق
الحرف وكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظ ضرب
موضوع وضعا عاما لكل نسبة للحدث النعدلت عليه الى فاعلها بخصوصها لكن الفرق
بينهما ان الحرف لا يدل الا على المعنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يمتنع محكوما عليه ولا به اذ
لا بد فى كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره والفعل
لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه غيره اعنى النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجب ان يكون
مسندا باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه واما الجميع

معناه المركب من الحدوث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يكون محكوما
عليه ولا به ولما كان المعنى الماخوذ في هذا الحد شاملا للمعنى المطابقي والتضمني لم يخرج به الفعل
فاحتيج الى قوله غير مقترن الخ هذا تطبيق الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوع للنسبة
الى فاعل معين واما على ما اخترناه وهو مذهب بعض المحققين من انه موضوع للنسبة الى
فاعل ما فمعناه المطابقي ايضا مستقل حينئذ لان هذا الفاعل مفهوم من الفعل فالنسبة موقوفة على
جزء الفاعل فالمراد بالمعنى الماخوذ في التعريف هو المطابقي لان التبادر المتبادر من الالفاظ
المذكورة في الحدود انما تحمل على ما يبين درجها كيف لا ولو صح ما ذكروا للزم عليهم خلاف ما اجمعوا
عليه من عدم وجود الالتزام بدون المطابقة لانها تابعة لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ
ضرب فهم الحدث والزمان مع انه لم يلزم المعنى المطابقي من جملة النسبة الى فاعل معين واما
توجيه الفاضل المحشي بان العالم بوضع ضرب على ان الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر وضعه
بهذا الوجه وخصوصه ففهم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ
ولا بتوجيه من لفظ ضرب الى معين معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له
بالتفصيل فاذا فهم هيئته بالتفصيل التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فشاهده الحدث والزمان
في ضمن هذه الالتفات سوالا التضمن ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب زيد دون فهم
المطابقي والتضمن وعده من الالهام والظاهر انه من الايهام فان السامع اللفظ ضرب يفهم
الحدث والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى جزء مدلول اللفظ دل عليه بتوسط
الوضع وليت شعري ما الذي حملهم على ان يفرقوا بين ذ وعرف تلك وما شابههما وبين مدلول
الفعل فانهم قالوا انها موضوعة لخصوصيات كلية لكن لفهم الخصوصيات وزيادة القرائن
ذكرت معها وكنا نشك في الفعل انه موضوع للحدوث والنسبة الى الفاعل الا انه استعملت
مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه موضوع للنسبة الى فاعل معين لكنه يتعين
عند المتكلم كما في ذكر الفاعل ولتعينه عند المخاطب والسامع هذا وقد اعترضوا بان صفة المتكلم

والمخاطب موضوع

٣٣

والمخاطب موضوعه للحدوث والنسبة الى فاعل معين يدل عليه اللفظ وليس الغرض الا بالتعيين عند المتكلم
وعدم فنا مل واما عدم وقوعه محكوما عليه فلان المحكوم عليه لا يكون الا ذاتا متقررة يحكم عليها بالا
حكام المختلفة مع بقائها على حالها ولما كان احد اجزاء الفعل الزمان وهو متجدد غير مستقل على حاله
يمتنع من ان يكون محكوما عليه فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام وما حققنا لك سابقا مبني
على هذا التحقيق اعني الحدث وانما قيد المعنى المنصوب بالحدث لانه معنى تضمنيا اعني هو
الزمان ولكن غير مقترن باحد لا يقيد لانه نفس الزمان والشيء لا يقارن نفسه مع احد
الا بقيد اشار به الى الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى مع والى ان الاقتران المنفي في حد الاسم
والمثبت في حد الفعل هو الاقتران بحسب فهم ذلك المعنى من لفظ اسم وعلى هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل
الضارب في قولك زيد ضارب امس نعم وقع في بعض النسخ بالواو وهذا الظاهر على
نسخة الفاء فهو جواب شرط محذوف اي اذا عرفت ما تلوناه عليك فقوله غير مقترن صفة للمعنى
وجوز الشيخ الهندي على ان يكون حالا من المعنى وضعف بان يكون خبر مبتدأ محذوف واختار الوجه
لان النصب يحوج الى جعله قيدا للعامل والمعنى عليه غير مناسب والرفع يحوج الى تقدير وهو خلاف
الاصل سواء كان النقل عنها صريحا نحو بعيد وهو في الاصل مصدر مصغر او دا مصدرا
رود اي دفق بعد تخفيف بحذف الهمزة والالف ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق وبمعنى
كون النقل غير صريحا ان مصدر يرى في الاصل خففه ثم نقل عنها وجعل اسما للفعل الذي هو امهل
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا اي كما استعمل اسما للفعل نحو قوله نعم نعبد امهلهم رويدا اي
امهالا وهذا لا يدل على انه في الاصل مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه
او غير صريح نحو هيهات الخ ومعنى كونه غير صريح انه لم يثبت استعماله مصدرا الا انه لما بنيته المصدر بان
يكون على وزن نحو هيهات فانه ورد انه لم يستعمل في الاصل مصدرا ثم نقل وجعل اسما للفعل الذي هو
بعد مصدر قوقاة كتب على الحاشية الدجاجة تقوقا اي تصيح قوة وقيقاه على وزن فعللة
وفعلال نحو صرصر فانها في الاصل اسمي صوت نقلا عنه وجعل مصدرين لمعنى التكوث

والكف ثم نقل من هذا المعنى المصدري الى معنى الفعل الذي هو اسكت والكفف وفي المراد من المعاني اي من معاني المصادر التي كانت تلك المصادر اصولا لها في الاصل والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر وكذا قوله او عن الظرف اي منقولة عن معنى الظرف نحو امام فانه في الاصل ظرف بمعنى قدام نقل عن ذلك المعنى وجعل اسما للفعل الذي هو تقدم فاذا قيل امامك زيدا فمعناه تقدم زيدا واستقدم وكذا الجار والمجرور مثل عليك فانه في الاصل جار ومجرور نقل الى معنى الفعل الذي هو الزم واذا قيل عليك زيدا فمعناه الزم زيدا فليس شيء من هذه الاسماء مقترنا باحد الازمنة بحسب المعنى المصدري واما بحسب الوضع الصوتي فليست اسماء فضلا عن كونها مقترنة بزمان او بغير مقترنة وهذا الاقتران انما عرض لها بحسب الوضع الثاني وهذا المقام موافق لكلام النحاة ولما فيه حال من التحقيق كيف لا ولو كان كذلك لمنع ان تكون تسمية هذه الاسماء معتبرة في حال معاني الافعال وعدم اقترانه باحد الازمنة الذي هو شرط للاسمية بحسب الوضع الاصلي وهذا العبد في النظر اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضعا العوا ومعتبر الاعتبار وضع اخر فاللائق بحالها ان تكون اسماء بالنظر الى الوضع الاول وافعالا جامدة بالنظر الى الوضع الثاني ولذا قال بعضهم الحامل لهم على كونها اسماء قبولها لما لا يقبله الافعال كالتنوين ولام التعريف ونحوهما ولنا ردت التحقيق فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان مقصودهم من ارتكاب هذه التكلفات اخراج هذه الاسماء عن تعريف الفعل وادخالها في تعريف الاسم ونحن نوضح من غير احتياج اليها فنقول معنى قولهم الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة اي دال الحدث مع دلالة الزمان مدلول الفعل فاذا قيل صه مثلا فمعناها الفعل اي لفظ الفعل الذي هو اسكت ولا ريب ان هذا اللفظ غير مقارن لاحد الازمنة بل معنى هذا اللفظ المتضمن للسكوت مقارن لاحد الازمنة وهذا اللفظ بالنسبة اليه فعل فسميناها بالاسماء الافعال باعتبار

انما موضوعة للالفاظ الافعال لا لمعناه فقول الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بالبال لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا غير موافق للتحقيق فان الكلام في الاسماء والافعال الاصطلاحية لا اللغوية والا فضرب مثلا في اللغة اسم لانه غلام على مسماه وكذا الحرف نحو عسى وكاد فان معنى عسى انشاء الترجي فانا قلت عسى زيد ان يقوم فمعناه اني ترجى قيام زيد غير مقيد بزمان من الازمنة ومعنى كاد انشاء المقاربة فاذا قيل كاد زيد ان يقوم فمعناه انشاء قرب قيام زيد غير مقيد بزمان لكنهما في الاصل مقترنة بزمان كاد مثلا كان معناها القرب الواقع في الزمان الماضي وعسى الترجي الواقع فيه فاذا قلت صه فمعناه توجيب في ذلك الزمان وحضره عند المضارع اختلف النحاة في دلالة المضارع من الزمان فقيل هو الحال وفي الاستقبال مجاز وقيل بالعكس وهو الاصح وقيل بالاشتراك فعلى التقدير بين الاولين دلالته على احد الازمنة ظاهرة وعلى الثالث كذلك ايضا لانه اذا دل على اثنين دل على واحد منهما اذ لا يتقدم في الدلالة لا يمنع دلالته على الواحد من العينين دلالته على احدهما اي الحال والاستقبال نعم يمنع ارادة العينين كالزمانين اذا ابعدا من لفظ المضارع على تقدير الاشتراك ارادة ما سواه وهو احدهما فان ارادة ارادة الواحد وحده وهو ظاهر وهذا موافق للمشهور من ان لفظ المشترك يدل على جميع معانيه عند التجرد عن القرينة لكن لا يراد شيء منها الا معها واما على مذهب الذي ابن ينبأ ان الارادة شرط الدلالة فالامر واضح حيث انه لا يدل الا مع القرينة ومعنا ها لا يدل الا على زمان واحد ليفيد زيادة معرفة بل ليفيد ذكر بعض الخواص او المحض لسبب ذكره لما زيادة معرفة فان اصل المعرفة حصلت من تعريفه لكن لما كان في التعريف ذره رخفا بما عرفت او بحر زيادة الايضاح بذكر بعض خواصه منبها اي بزيادة الامر ولهذا قدم الجزء الانتقاديه لبيان الحصر جمع الكثرة وهي فواعل الى حقيقة فيما زاد على العشرة اذ نقل له صاحب اللباب قريبا من ذلك بين حاصله وعن التبعيض والدليل كونها تبعيضية دخولها على الجمع فلو دخلت مفرد لكانت ابتدائية نحو قولك هذا من الناس او من الانسان ولا توجد في [illegible]

الظاهر انه بيان وايضاح لسابقه والمراد بالخاص هنا باب العربية ما ذكره السرجي لكان انه

لا واما عند اهل الميزان فالخاصة هي الكلي المحمول على ما الخاصة كقولنا زيد ضاحك

وهي اما شاملة او غير شاملة والخاصة الشاملة في هذا المقام هي الاسماء الداخلة بخلاف غيرها كاللام مثلا

فانها لا تدخل الاسماء المعرفة بغيرها مثل الضمائر واشباههما دخول اللام اي اللام بانتفاء

دخولها اي لام التعريف اما ان يكون اشارة الى ان اللام في اللام العهد الخارجي بارادة اللام

التابعة بما بينهم وهي لام التعريف اولى فان اللام عوض المضاف اليه لكنه لا يلائم ما بعده من الحروف

التنوين وغيرهما فان اللام فيها ليست عوضا عن المضاف اليه وقد عرفت اقسام التعريف سابقا

فلا يعيدها وانما احتاج الى القيد لانها قد تكون بغير التعريف كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل

والتمليك والتخصيص والقسم والموطئة وجواب لو ولولا ولام التعجب ولام كي ولام الاستغاثة

امن امبر امصيام في امسفر هذا الكلام في جواب رجل من حمير التي هي تتكلم من لغتهم سائلا امن ابر ام

صيام في سفر والمعنى امن جملة الاحسان وفعل الخير الصيام في وقت السفر فاجابه عليه السلام

موافقا للغته ليس من البر وفعل الخير الصيام في السفر وهذا الحديث صريح في نفي ما جوزه العام من الصوم

في السفر فان البر يشمل فعل الواجب والمستحب واذا خرج عنهما بقي كونه مكروها او حراما لا انه لا يصلح

الاجتهاد في مثل هذه العبارات ويضم دلائل اخرى من الطرفين بها يحصل الجزم صريحا لعدم شهرة

اي لعدم شهرة كون الميم حرفا لاختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان يقال ان الميم بدل من لام التعريف

ولانه سوء الاشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه وفي اختياره اللام اي

اختيار المص اللام على الالف واللام او على حرف التعريف هي اللام وحدها التعريف نقيض التنكير

وقد جعل علامته حرفا واحدا وهو التنوين فلذا علامته نقيضه لانه قد يحمل النقيض على النقيض وبان الالف

تسقط في الدرج ولو كانت اصلا لنعت من السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم

الكثير الاستعمال يليق به التخفيف بحذف احد حروفه لكن يجب ان يبقى تعريف ملحوظا عند حذفها لان

المركب ينتفي بانتفاء احد اجزائه ولا يمكنك ان تغيبهما على حروف الجر الظرفية على الها حسبانه بعد من يلزمه فيه الحمل

٣٥

لذلك المقدر واما ثبوتهما في يا الله وا لذكرين حرم ام الانثيين والمراد بها معا ضرهم في اكثر من ان

ثبوتهما في هذه المواضع لعلة كالعلة التي اوجبت اصل زيادتهما اما في الله فللحفظ على التفخيم واما في الاثر

ونحوها فللالتباس الاستفهام بالخبر لتعذر الابتداء بالساكن واللام زيدت ساكنة مبالغة في الخفة

او لام غلام فتبطل معنى التنكير ساكنة كما ترى الى التركيب الاسمية فيهما ومن غيرها تعذر تحريكها لانها

ان تحركت بالفتح التبست بلام الابتداء ولئن تحركت بالكسر التبست باللام الجارة ولئن تحركت بالضم

حصل الثقل في الامر الكثير المحتاج اليه في الاستعمال الاكبر واختاره والهمزة لانها التي تزاد عند الاحتياج الى

زيادة حرف وفتحت مع ان همزة الوصل مكسورة في اكثر المواضع مبالغة في التخفيف ال هل اي على

وزن هل واحتج عليه بان حروف المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة مفتوحة وقد

عرفت الجواب والمبرد الى انها الهمزة فقط وهو ضعيف لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله

واضعف منه قول الفاضل المحشي جاز حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها

لانه موضوع للتعيين او هذا التعليل للفاضل الرضي ونقض عليه بانه قد يكون للتعيين المعنى التضمني

اللام في الحسن لان التعيين الذات المعتبر في مفهوم الحسن ولا يضيب للصيغة والتعيين المعتبر

في مفهوم اللفظ من تعريف اللام والجواب انها في هذه الامثلة ونحوها التعريف الذاتي الموصوف بالحسن

بالصفة خارج عن الموصوف والمقبل لا يدل عليه تضمنا لان معناه اي المستقبل هو

الحدث وفي لا لزم اللفظ عليه بالتضمن وقد الكلام فان حرف التعريف اي اللام يقرب بينه

المقام فلانه حان من حروف التعريف حرف النداء مع انه يدخل عليها او يكون سببا على مذهب

من قال ان تعريف المنادى بتوجه الخطاب اليه او باللام المقدرة كما سيأتي في اثناء الكلام وان الخلاف

انما هو في المنادى المنكر نحو يا رجل واما المعرف قبله كالضمائر فحرف النداء لا يفيدها تعريفا

وهو المفهوم من كلام بعض المحققين كالموصولات وقول بعض المحققين ان الذي يرد عليه

اداة التعريف بعيد وكذلك وكذلك سائر الخواص يعني مثل اللام في انها غير شاملة لا

في انها لا تختص في الضمائر وامثالها ووصل الجر اشارة الى العطف على المضاف اليه كما في

الاضافة المعنوية وهي الاضافة التي تفيد المضاف تعريفا او تخصيصا كغلام زيد وفي عامل المضاف اليه
في هذه الاضافة خلاف منهم من قال انه الحرف المقدر واختاره الشارح نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة
بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام حصل لزيد فالاضافة تامة بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا يشكل بعمل
حرف الجر مقدرا لان ضعف بعض هذا الموضع وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه ومنهم
من قال ان عامل الجر هو المضاف واختاره نجم الائمة الرضي قال لان حرف الجر يشبه منسوخة والمضاف يشبه
مناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد كغلام لزيد لكون الثاني مضاف اليه حاصل الحرف مسلما الاول
فهو الجار بنفسه ومنهم من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة وجميع الامور وسطها اما الاول فبعيد
ان الحرف وان كان موقع للاضافة في الاصل الا ان الموقع لها بالفعل انما هو الاسم المضاف فكل
بعمل وقتئذ واما الثاني فلان صاحبه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي
والعامل المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه ينبغي ان يكون العامل في الفاعل
والمفعول ايضا النسبة التي بينها وبين الفعل لها قال ظلمنا ان العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل
وهذا المقابل المقتضي به **قوله** لا فضاء معنى الفعل اليه اي لان حرف الجر وضعه لان يوصل معاني الافعال
ويوقعها على الاسما اما اذا كان ظاهرا فظاهر فانك اذا اردت ان توقع مرورك لاسما الدالة
لعدم تعديه اليه بالباء لانه لازم واما اذا كان مقدرة كغلام زيد فتقديره عرفت انا اصله على اصله
غلام حصل لزيد فاللام افادة الحصول على زيد هو الحرف المثل ما قلت **قوله** واما الاضافة اللفظية
جواب سؤال مقدر تقريره ان يقال ان مدعاكم اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل
انما يثبت اختصاص الجر الذي هو اثر حرف بالاسم فيبقى جر المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان
العامل فيه اما المضاف او الاضافة لا حرف الجر حاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع
الاضافة المعنوية لانها يلاحظ فيها معنى حرف الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت
عمرو ضارب زيد لك ملاحظا لمعنى الحرف فانه في تقديره فكانك قلت عمرو ضارب لزيد
والمعنوية يلاحظ فيها لفظه ومعناه فكانت اصلا وهي فرع لها او لا سناد ذات نائبة عن

غيره

محمد بن ...

٣٦

جهات واحدة فاذا قيل نائبة كان ذريعا الكبرى انه لا ان الفائدة المعنوية اقوى من الفائدة اللفظية
لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا واعلم ان ما فهمنا بانقص ما سبان من تم بين المضاف اليه
بما سبب الجر يبنى بواسطة حرف الجر ثم تقسيم هذا المعرف الى المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية
قوله بان يختص الخ هذا بيان لكون الحد الغير منحصر على وجهين احدهما ان يختص بما يخالف ما لا
يختص به اصلها وهو الاسم بخلاف الغير وهو الفعل والحرف لكن قيل بالنقل الظهور بان الحرف لعدم استقلال
معناه لا يصح لذلك وثانيهما بان تزيد على اصلها بان تشمل الاسم والفعل **قوله** الا التنوين ترنم
وغيره فسره بانه اللاحق للقوافي عوضا عن حروف الاطلاق وهي الواو والالف والياء الحاصلة من
الاشباع الضمة والفتحة والكسرة كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن واختلف
في وجه التسمية فذهب نجم الائمة وسيبويه وجمع من المحققين انما هو تنوين لترك الترنم لان
الترنم وهو التغني النغم انما يحصل بحروف الاطلاق لقبولها المد الصوت بها فاذا انشدوا لم
قوله بالنون في مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا يتركونه لانهم
يقصدون الوقوف على صلاحها في الترنم وللنحاة عندهم واذهب اليه في التسمية بانه يحصل للترنم لان
الترنم يحصل بالنون نفسها لا بحرف علة اليه ذهب ابن يعيش وابن هشام في احد
قوليه وهو مختار صاحب اللباب قال انما جي به لوجود الترنم وذلك لان حروف العلة مدة
في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم وهذه الاقسام الخمسة
السابقة ماهي المشهورة وقد نقلنا في كتاب مغني اللبيب ثلثا مما عن منها التنوين الغالي
وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي الساكنة نحو وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن
لبعيد اضا العلو اي لانه زائد به تجاوز الحد من غلا في الحبر اي اذا تجاوز الحد والحد هنا
هو الحرف الساكن وقد اورده عليه ومنها تنوين الزيادة نحو قول الشاعر سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام ومنه في المعنى من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية كتنوين
زيد قائم علما اورده ابن الخباز والحق انه تنوين المعرف لانه حكى به كان قبل التسمية منها

تنوين الضرورة بنحو قول الشاعر ولبوم دخلت الخدر خدر عنيزة قال المعنى هو تنوين التمكن
لانه للضرورة ابانة المعرف والذى ذهب اليه بجم الائمة وكثيرا انه تنوين الضرورة وهذه الاقسام كلها مشتركة
بين الثلاثة الاربعة تنوين التمكن والتنكير والعوض والمقابلة عطفا على الدخول اه منصب عطفا على المحل
اى يعطف عطفا والمراد بالدخول لفظة فى قوله دخول اللام ومدخولا للدخول اى للذى دخل
عليه لفظ الدخول هو اللام المجرورة بالاضافة ولو كان معطوفا على اللام لكان التقدير ومنها
دخول الاسناد اليه لان عامل المعطوف عليه منسحب فى المعطوف وهو فاسد لان المتبادر من قولهم
دخلت هذه الخواص الاسم ما دخولها وذكرها فى اوله كالالف واللام او الحرف في آخره كالتنوين
والاسناد لا يتصف بشئ منها لانه نسبة بين المسند والمسند اليه فخاصة الاسم حينئذ هو
نفس الاسناد اليه لا دخوله وكذلك الاضافة اى مثل انتفاء كلمتها فى الاسناد اليه انتفاؤ
دخولها فى الاضافة لانها نسبة بين المضاف والمضاف اليه فهى ايضا بالرفع عطف على المحل
لا على مدخوله والمراد بكون الشئ مسندا اليه لما كان ظاهر العبارات يوهم معنى فاسدا
حيث ان الضمير المجرور يرجع الى الاسم الظاهر فيكون معناه ان الاسناد الى الاسم من خواص الاسم
وهذا الحكم لغو وخال عن الافادة اوله ربما يرى جعل الضمير راجعا الى الشئ باعتبار ان ما به
انا الشئ فيكون الضمير كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشئ مسندا اليه من خواص الاسم الا
الضمير راجع الضمير الى الاسم لكنه اجاب عنها بالايجاز من دون تقديم حيث قال والاسناد اليه اى الى الاسم
والحكم عليه بالخصوص باعتبار الحقيقة الموعية دون الصفة المستفادة من اليه المختص به
فلا يتقيد الحكم فاعرفه انتهى وطبق الجمتين مراد الشارح عليه وحاصل المراد من حينئذ ان الضمير
وان كان راجعا الى الاسم لكن الحكم عليه باعتبار نفسه فكانه قال والاسناد الذى هو نوع
اسناد الاسم من خواصه فنقول الشارح والمراد كون الشئ الخ ليس ان الضمير راجع الى الشئ المعلوم
كما عرفت بل الى الاسم المراد باعتبار انه شئ فكانه قال ومن خواصه الاسناد الى شئ وذلك الشئ
هو الاسم وظنى ان هذا كله تكلف بل مقصود المص ان الاسناد اليه الذى نزل فى الاسم فلاسم

هو من خواص الاسم

٣٧

هو من خواص الاسم حتى يحكم عن الدائرة وهذا كما يقال من خواص على شجاعته اى ان الشجاعة
التى شوهدت مثلا تصدر من عنيزة لا ان الشجاعة المختصة به من خواص لان الفعل وضع لان يعنى
ان الحروف لا تفيد معنى الفعل وضعته مسندا الى امر ومرتبطا به وهذا هو المعنى المسند اصطلاحا
والا فالعرب لا تعرف المسند والمسند اليه لانه اصطلاح حديث لوازمها اه لوازم الاضافة
المعنوية التعريف والتخصيص كغلام زيد وغلام رجل وهما من خواص الاسم كما عرفت فى لام
التعريف من لوازم اللفظية التخفيف وهو اما بحذف التنوين كضارب زيد وما يقوم مقامه
فى التثنية والجمع كضاربا زيد وضاربو زيد والتنوين لا يدخل الفعل كما عرفت ولا
تثنى ولا يجمع فيحذف نونهما واما نحو يضربان ويضربون فنون تثنية وجمع للضمير لا للفعل
والتحقيق فى نحو الحسن الوجه محمول عليه لطرد الباب وانما قدره اى ان ملاحظة الحق
تستقيم التعبير بامر عام شامل المضاف والمضاف اليه وملاحظة ما بقى من قول المص ولم
علم الاضافة سعى وتعبيرها بالباقى لما اختفى العمر عنها للغاية المذكورة
الفعل والجملة اه اشارة الى الخلاف الواقع فيه ذهب المص وجماعة الى ان المضاف اليه الفعل
وذهب آخرون الى انه هو الجملة واختاره بجم الائمة حملا للمضاف اليه فى هذا الباب
على المضاف اليه فى قولك ابنك من الحجاج امر ما فالجملة الاسم الاتناف اى يوم
ينفع الكلام ان المضاف اليه فى الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل والدليل عليه تعرف
المضاف مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الجار والبارد فان الجار صفة
اليوم وهو نكرة ظاهر فان التعريف من قبيل المصدر والمعرف باضافة الى العلم هذا
واعلم بجم الائمة قد جمع من القولين حيث قال والظاهر ان المضاف اليه لفظا فى يوم قدم زيد
الجملة الفعلية كما ان الاسم فى قولك ابنك من الحجاج امر هى المضاف اليه واما من حيث
المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين مطلقا يعنى سواء اريد بهما المضاف
او المضاف اليه والتثنية التى بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم ان يكون طرفاها اسما

فانه ردت مضاف اى الفعل لا الجملة لان الكلام لبس فيهما اى لا اسم قسمان بدو قومنا لك
فى تقدير بنفسه فى قول المص وهى اسم وفعل وحرف ما يوضح لك تقدير لفظ قسمان هنا فلا تعيد
معرب ومبنى المعرب ماخوذ من الاعراب بمعنى الابانة وان الزالة الفساد فا المعرب حينئذ
الاسم الذى صار مظهرا معربا ودفع التباسه الحكم الذى لا تغيره الرمام فا المعرب اللفا
للتفسير واللام للعهد الخارجى الذى هو قسم الاسم لانه فى صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها
وكذا جميع الحدود التى تذكرها فى تعريف الاسم اى الاسم الذى يركب مع غيره اه الغرض من هذا التى تذكرها م
الكلام دفع اعتراض الشم الرضى ومحصله ان المركب يطلق على احد الجزئين با النسبة الى الاخر
وعلى مجموعهما الاطلاق الاول على احد الجزئين وعلى مجموعهما ومراد المص المعنى الاول مع ان استعماله
فى الثانى اشهر ولا الفاظ المشتركة لا تقع فى الحدود فضلا عن ان يكون المقصود منها معنى غير مشهور
ولو سلمنا هذا لكن لا نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان مركبا مع عامله وحاصل الجواب
ان استعمال الالفاظ المشتركة فى الحدود معيب بلا قرينة وهى هنا موجوده لان المص بصدد تعريف
المعرب الذى هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى الثانى فاندفع اعتراض
الاول والمراد من المركب مع عامله لانه الشايع بين اهل هذا الفن فاندفع اعتراض الثانى وبهذا النقض
كما يدفع اعتراضين يدفع اعتراض صاحب المتوسط حيث قال وبقى ان يورد عليه النقض بنحو
مبنى الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه المبنى الاصل لامتناع مشابهة الشئ لنفسه وحاصل
الدفع ان المركب صفة الاسم ومبنى الاصل ليس باسم وبه يندفع ايضا بقولهم نحو ركبا يتحقق معه عامله
اذ لا عامل للمبنى الاصل فذكر الاسم ح للتحقيق وتحقق العامل اعم ان يكون موجودا فى اللفظ او محذوفا
لفظا او معنويا عند المص وان كان عند صاحب الكشاف معرب كما سياتى اى لم يناسب
اه الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على ظاهر عبارة المص بانه يخرج منه غير المنصرف
لمشابهته لمبنى الاصل اعنى الفعل بالفرعيتين كما سياتى واسم الفاعل فانه مشابه للفعل الماضى
بوقوعه موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة وان طلقت فى التعريف الا ان المتبادر منها هو المشابهة

الثامنة المؤثرة فى منع الاعراب

الثامنة المؤثرة فى منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن مالك بوجوده اربعة اولها المشابهة الوضعية
كالضماير ثانيها كون الاسم متضمنا لمعنى من معانى الحروف كمن ومتى ثالثها كون نائبا عن
الفعل كهيهات ورويد ونحو هما رابعها افتقار الاسم الى متعلق كالحرف وذلك كاسماء
الموصولة اى المبنى الذى هو الاصل اه الغرض من هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل الاستراباذى
وتقريره ان المتبادر من قولهم مبنى الاصل مبنى فى الاصل اى الاصل فيه البناء فا المضارع مثلها
مرتب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال المضارعة لان الاصل فى جميع الافعال البناء فينبغى ان يبنى
ما شابه المضارع من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اى مبنى هو الاصل للبناء
فالالف واللام عوض المضاف اليه فخرج المضارع لانه ليس بمبنى ولا هو اصل للبناء
وهو الماضى اه قال بعض المحققين وجعل بعضهم الجملة قسما رابعا فى نايبه من ان بناء اسم الاشارة
لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف
الى غيره وذهب الاكثرون الى انه علة بنائها كما تضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانه كان مستحقا
ان كان مقتضيا ان يوضع لها حرف يدل عليها فقد حرف يدل عليها لا تخرجها عن معنى الحرفية
والاولى اقرب لما سياتى فى محله ان شاء الله تعم الاسماء المعدودة مثل زيد عمرو بكر
المعرب اللغوى فى اللغة الاسم الذى اجرى عليه الاعراب با الفعل كقولك جاء زيد والنزاع
ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم انكار ضعفا فلا مجال للنزاع
فاعتبر العلامة اى صاحب الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى فى تحقق المعرب
بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجد فعلا فيه من قام زيد ولا كزيد المص
لم يكتف به بل لا بد مع القابلية وجود الاسباب التى بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب
وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة فى كون الاسم معربا من
يكون كالمعرب اللغوى فلم يعتبره احد لان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة
والمص اعتبره بالقوة القريبة من الفعل وكذا الشارح اى ولاجل ان جريان الاعراب بالفعل

ليس شرطا في المعرب اصطلاحا بعد زيد من قولك جاءني زيد ورأيت زيدا بحذف الاعراب معربا
ويعترض السامع لهذا الكلام على قائله بانك لم تترك اعراب هذه الكلمة مع انها معربة وليس هنا عند
على الحذف كما الوقوف واضرابه اذا عرفت هذا فاعلم ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف
والدليل عليه ان المعرب والمبني متقابلان وقد اجمعت النحاة على ان المبني ما شابه
مبني الاصل [illegible] بعدم التركيب الى ان قال الى قول الشيخ ابن مالك والاسم
والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني فالمعرب على هذا هو الذي انتفى
فيه تلك المشابهة سواء ركب مع عامله او لا والمص بتفسيره لما عد البنيات لم يعد في
جملتها الاسماء المفردة مع ان من مذهبه ان الاصل في الاسم الذي هو الاعراب
هنا وقد جعل بعضهم الاسماء المفردة قسما ثالثا سماه بالموقوف ومشى على هذا
القاضي البيضاوي لان الغرض اي الغرض الاهم من جميع مسائل النحو ان يعرف
احوال اواخر الكلم من كونها معربة ومبنية واقسام كل من المعرب والمبني من لم يعرف هذه
الاحوال بالسماع من العرب لم يعرف احكامها الا من سمع منهم ان زيدا مثلا في جاء زيد
مرفوع وان كان من اهل السليقة فلا يتكلم به الا موافقا لما سمع منهم وحينئذ معرفة
علم النحو لا يفيده الا معرفة اصطلاحات النحاة بان هذا الاسم يسمى فاعلا وذاك مفعولا
ونحوهما وهذه فائدة غير معتد بها وانما قلنا اي الغرض الاهم لان من جملة الاعراب معرفة
الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التأخير وبالعكس مثلا ووجوب تقديم المتضمن الاستفهام
ووجوب تأخير الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال فالمقصود من معرفة المعرب مثلا اه الفاء
فصيحة اي انا عرفنا الغرض من علم النحو ومن جملة مسائله المعرب فاعلم ان المقصود
منه الى آخره من معرفة المبني ان يعرف انه مما لا يختلف آخره الى غير ذلك من مسائل
النحو ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده ويعني ان كون المعرب مما يختلف آخره مذكور
على سبيل التمثيل ومثله سائر احكام المشار اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود

البحث والتفتيش

من البحث والتفتيش عن احوال الاعراب معرفة انه من الاسماء المختلفة الاواخر في كلام العرب ليجعل آخره
في كلامه غير [illegible] مختلفا بتطابق الكلامان وحينئذ لمعرفة الاسم المعرب متقدمة على الاختلافات
لان معرفة الاختلافات انما تحصل بعد البحث المحض عن احواله ولا يمكن البحث عن احوال الشيء
واحكامه الا بعد معرفته اذ لا [illegible] الشيء فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة للمعرب حاصلة بعد معرفة
الاختلافات وبتعريف المعرب به وجب ان يعرف المعرب اولا وقبل البحث عن احكامه
بانه مما يختلف آخره لما عرفت من ان المقصود من البحث عن احوال المعرب لمعرفة المعرب
حينئذ موقوفة على معرفة الاختلافات المذكورة لانها صارت معرفة له ومعرفتها موقوفة
على معرفته لان المقصود من البحث عن احواله معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال شيء الا بعد معرفته
فيلزم الدور صريحا فاذا اريد دفعه فينبغي ان يعرف المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف
من جملة احكامه فيكون معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ليست موقوفة عليها كما فعله المص
هذا تحقيق الكلام موافقا لظاهر كلام الله وكلام المص في الشرح واما المحشي فقد شرح
شرحا لا يناسب وان اختلج في قلبك شك فارجع اليه فيطابق كلامهم الفاء فصيحة اي اذا جعل
آخره مختلفا لما في كلامهم لمعرفة الفاء هاهنا ايضا فصيحة اي انا عرفنا ان المقصود من معرفة
المعرب الاختلاف لمعرفة متقدمة على معرفة الاختلاف وجب ان يعرف على
صيغة المجهول من باب التفعيل ليعرف على صيغة المجهول ايضا الا انه من المجرد
وهو علة لقوله يعرف اي يعرف بغير ذلك التعريف ليحصل هذه المعرفة فيلزم تقديم
الشيء على نفسه وهذه هي النتيجة الفاسدة انما عرفت بينك المتقدم من ان الحاصل منها
تقديم الشيء على نفسه اي تقدم معرفة الاختلاف على معرفة الاختلاف او تقدم
معرفة المعرب على معرفة المعرب وهذا هو الدور المصرح قوله ينبغي له اه اي اذا
عرفت فساد تعريفهم فينبغي العدول عنه والذي حمل الجمهور على ذلك التعريف وجود
الاعراب في افراده حتى ظنوا ان حقيقة المعرب كذلك ولم يعرفوا انه من عوارض المعرفة

كما عرفت والشيخ الهندي قد دفع الاعتراض عن تعريف الجمهور بامكان معرفة الاختلاف باستعمال
كونه باسندلال بالواحد كجر جا وبالجمع كجيلي وكا يخفى ما فيه   اى من جملة احكامه تمهيد
لما سيذكر من ان تركيب المعرب مع عامله ابتدا وحدوث الاعراب فى اخره من جملة احكام
المعرب   من حيث هو معرب باعتباره منه الحيثية لاخراج المبنى فانه ايضا ما يختلف
اخره تقديرا لكن لا من حيث انه معرب واجاب نجم الائمة عن هذا الاعتراض بان المعرب يختلف
اخره تقديرا اى يقدر الاعراب على حرف الاخر لا بطريق ما للتعذر كما فى المقصور والاستثقال
كما فى المنقوص بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرف الاخر اذ المانع من الاعراب
فى جملته وهو مناسبة للمبنى لا فى اخره بخو هؤلاء وامس وقد يكون المانع ايضا فى كما يكون
فى جملة بخو هذا المهد فيقال نحو هؤلاء انه فى محل الرفع اى فى موضع الاسم المرفوع بخلاف
المقصور فى جائنى الفتى فانه يقال انه الرفع يقدر فى اخره   حقيقة او حكما والمراد بالتبدل
الحقيقى تبدل لذات الدال مثل جائنى ابوك ورايت اباك ومررت بابيك وبالتبدل الحكمى
تبدل دلالة المقصورة من كونه علامة نصب او علامة جر مع بقاء الذات فان هذا التبدل
فى حكم تبدل الذات كما سيأتى فى قوله رايت مسلمين ومررت بمسلمين   او صفة المراد
بالصفة الصفة المعينة اعنى الحال وتغيرها فى قولك جاء زيد ورايت زيدا فان ذات الحرف
لم يتغير بل التغير وصفها وهو كونه ساكنا مرفوعا ومنصوبا   اى بسبب وهذا لهزم جعلها
للوقت او للعلة كما فعله الفاضل الهندى   لئلا ينتقض اه فان زيد لم يختلف من اختلاف
العامل عليه فهو معرب لكن اخره يختلف فهو من قبيل ما سيأتى اى يختلف لفظ اخره
فالتنوين عوض المضاف اليه المفرد وان كان هذا خلاف المشهور وحاصله ان المختلف
يختلف من جهة لفظ اخره اى صورة اخره فهذا التنبيه رفع الايهام الواقع فى النسبة الواقعة
بقوله يختلف   اختلافا لفظا اى منسوبا الى اللفظ فحذف المضاف واجرى اعرابه على
المضاف اليه وانما لم يقل اختلافا ملفوظا كما قال الشيخ الهندى لان وصفا الاختلاف بكونه

كالجمع المختص الى الحرف
باللام فى قولك جائنى صالحوا القوم
ورايت صالحى القوم ومررت
بصالحى القوم والثانى كقولنا
رايت صالحى القوم ومررت
بصالحى القوم اما الثانى فانما
يكون حقيقة او كلا ايضا
بالدول مثل قوله جائنى
[illegible] ورايت [illegible] ومررت
[illegible] والثانى [illegible] قولنا
جائنى سعدى ورايت
سعدى ومررت بسعدى
فتامل و[illegible] ولا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
من مولفات [illegible]
[illegible]

ملفوظا ان

ملفوظا جا ان   فان قلت حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكمه ان يختلف اه ان هذا
الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك فان فى بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاخر لا
لاختلاف العوامل ولا بالاسماء التى وقعت معربة اولا فان فيها حدوث الاعراب
بدخول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل   هذا الحكم اى حدوث الاعراب
بدخول العامل لا اختلاف الاخر بدخول العامل   فليكن هذا الحكم اى الاختلاف والثانى
الاعراب اه الالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى الاعراب المذكور
فى ضمن المعرب   حركة او حرف لما اشتهر كون الاعراب بها استعمل لفظ ما
لمشتركة من المعانى فى التعريف واراد بهما   ولفظة او ليست للترديد فان الاعراب
حركة وحرف بل ذكرها للاشارة الى انهما يجتمعان فى موارد الاستعمال بل يختص
فى بعض المعربات الاخر فى بعض اه   اى اخر المعرب واما النون فى الزيدان والزيدون
فهى عوض التنوين فكذا سقط للاضافة واخر الاسم الالف والواو   ذاتا او صفة
تمييزان عن الحيثية فى اختلف اخره اى ما اختلف ذات الاخر كما اذا كان اعرابه بالحروف
او صفته كما اذا كان بالحركات   العامل والمقتضى فان العامل مثل جاء ورايت والمقتضى
للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة ولما كانا سببين للاختلاف الا انهما
ليست حركة ولا حرفا قال فى الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء
الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاهما
على عمومها انتهى اقول التبادر من الحروف الواقعة تفسيرا للاعراب ان يكون محله اخر الاسم المعرب
وهم يتحرم الباء الجارة   على عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شئ   من الاسباب
البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا فجاء سبب للفاعلية زيد وهي سبب لرفع الذى
فى زيد والرفع سبب للاختلاف الذى فى اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف بلا واسطة

والعامل المقتضي وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة قال نجم الائمة ويمكن
الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني العامل كالعلة للاعراب الموجدة بان
يقال باء الاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجد انتهى وهو دفع الاعتراض بوجه حسن
بقيد الحيثية اي الحيثية المذكورة سابقا   على اختيار المص متعلق بمعرب واشار الى
ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبني لاضافته الى المبني فيجر به حينئذ وبالضمة الراجع الى المعرب
قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بمجرى اي امر ج حركته نحو غلامي مطلقا على اختيار المص لانه
عند البعض اعراب في حالة الجر وهو احتمال بعيد   اختلاف هذه الحركة كما تقول جاء غلامي
ورايت غلامي ولانه يختلف احكاما وهو الامر الموافق لما سبق   ما قبل ياء المتكلم وطعن لكانت
بوجوده قبل دخول العامل   ثم حد الاعراب اه رد لما ذهب اليه الشيخ المصنف في اصوله
من قول المص ليدل اه من تتمة الحد وقد صرح به حركة ياء غلامي لانها لا تدل على معنى من المعاني
المعتورة والشيخ اخرج هذه الحركة بقيد الحيثية كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد
اختلاف وضع الاعراب ولبيان احتج على جريان الاعراب في الاسماء والحروف
المعاني التي فيها المعتورة على كلمة واحدة بل كل معنى من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى
المفردات فان صيغة ضرب والتي ضرب وقس عليهما وكذا الحروف فان الابتداء له من والظرفية له في
فالحاصل ان المميز لتلك المعاني بعضها من بعض هو اختلاف صيغها بخلاف الاسماء فانه قد
يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يميزها الا الاعراب نحو ما احسن زيد وما احسن زيدا وما
احسن زيد فان معنى الاول نفي احسن زيد ومعنى الثاني ما صار زيدا احسن ومعنى الثالث
اي عضو من اعضاء زيد او اي خلق من اخلاق زيد احسن   هذا المعنى اي ان قوله ليدل
اه تنبيه على فائدة اختلاف وضع الاعراب   حيث قال في شرحه على الكتاب
لانه خارج اي لم يرد بقوله ليدل هذا من تمام الحد انه خارج عن الحد واللام فيه متعلقه بايراد

من الحد وهو الفصل المقسم

عن الحد وهو الفصل المقسم فحوى الكلام وهو وضع المجهول ح فهو علة لذلك الفعل المقدر
كما توهم بعض الشارحين بل المراد بيان ان الحد قد تم قبله لكنه علة للاختلاف المذكور في الحد وقوله واللام
بالنصب معطوف على اسم ان وهو داخل في خبر النفي   وقوله المفهوم الى الاخر صفة الفعل اعني وضع
فانه بعيد لعدم مفهومية من فحوى مثل هذه العبارة وان فهم فلا يفهم الخواص وهذه الرسالة
انما وضعت لتعليم الصبيان وبين الحشم بعده بقوله اذ لا يتبادر الى وهم لا قصدا ولا تبعا وهو حسن
فاللام فيه اي انا عرفت ان ما ذكره بعضهم بعيد علم ان اللام فيه اه لبدل
الاختلاف اه ان قيل لم اسند الا الى الاختلاف مع ان الاعراب الدال على المعاني عند المص
ان ما هو به الاختلاف اعني الحركة او الحرف لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان الاختلاف
امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا قلت لما كانت الدلالة على المعاني مستندة الى الاعراب
من حيث الاختلاف فكان الاختلاف ايضا دالا على المعاني ناسب الاشارة الى هذا الاحتمال
ايضا   الفاعلية اه فيه رد على الشيخ الرضي حيث فسر المعاني بكون الاسم عمدة او فضلة
بلا واسطة حرف الجر وبواسطته   والمعتورة على صيغة اسم الفاعل الاعتوار بالفارسية
دست بدست كردن وابن جني فيه رد على الشيخ الهندي حيث ذهب الى ان المعتورة
على صيغة اسم المفعول اي ان الاسماء تتداول المعاني بان يجيء اسم فيأخذ الفاعلية ويجيء
غيره فيأخذها وهكذا ووجه الرد ان هذه المعاني انما تقتضي الاعراب باعتبار كونها طارئة
على الاسم فاحتج الى ما يميز كل من هذه العوارض عن العارض الاخر لا بسبب كونها معروضة
للاسماء هذا مع ان المروي عن المص كسر الواو   على تفسيره اه التضمين ان تشرب
كلمة معنى كلمة اخرى دالا عليه بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية فمعنى فقد اشرب الاعتلاء
معنى الاستيلاء ودالا عليه بذكر الباء المعربة له والا فالاعتلاء يتعدى من الافعال المتعدية
بنفسها   لتضادها اي لتضاد تلك المعاني فان الفاعلية معنى العمدة والمفعولية معنى
الفضلة فاختلافهما صار سببا لاختلاف الاعراب   لبيانها اي لسبب العامل الخ

قوله فوضع اصل الاعراب اه هذا دفع لما يتوهم من الكلام السابق تقريره انه قد عرف قولك فانا ندل للمعاني الى اخر الكلام ان وضع الاعراب لاختلاف المعاني مع ان ظاهر عبارة المصنف وضع الاعراب للدلالة على تلك المعاني لا على اختلافها وحاصل ما اجاب به ان وضع اصل الاعراب غير ماخوذ معه حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعاني واما وضعه مختلفا فعلته اختلاف تلك المعاني وكلام المصنف مفهومان من عبارة المتن فانه قال الاعراب حركة او حرف اختلف اخره ليدل على المعاني فان جعلت الدال هو الحركة والحرف مجردين من قيد الاختلاف فهذا هو الشق الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق الثاني فكانه قال الحركة والحرف المقيدان بالاختلاف يدلان على المعاني المختلفة قوله لاصل الاعراب اى مطلق الاعراب سواء كان بالحركات والحروف اما تاخر الاول فظاهر واما الثاني فلان الحرف الذي هو علامة الاعراب لما كان اخر الحروف فكان الامر ظاهرا لرجحان او لانه لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه وقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل قوله على صفة اى على الصفة المسمى اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض الائمة الى ان هذه صفات الالفاظ وعلل تاخير الاعراب بان الدال على الوصف بعد الموصوف قوله او من عربت اه وقيل اذا كان في اخر الاسم هذا التغيير كان كلامك محبوبا عند المخاطب فسمي اعرابا ماخوذ من قولهم امرأة عروب اي محبوبة قوله اعراب الاسم لا مطلق الاعراب فانه اربعة لدخول الجزم والدليل على التقييد انه في بحث الاسم ثلاثة اشار الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد فصح حمله على المبتدأ اذ لا ان الرفع وحده مثلا الخبر انفاعا فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدار هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة الزمخشري وهو الذي اختارنا منا ان الخبر هو الذي نتم به الفائدة مع متعلقه ان كان فلا حاجة الى مثل هذه التقديم

وقد سبق الكلام

وقد سبق الكلام في هذه فارجع اليه قوله رفع ونصب وجر سمي الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به اولرفعه مرتبة بين اخويه وسمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به او لانه بنصب الفضلة في الكلام من غير ان يجامع البد الكلام وسمي الجر جرا لانه عامله يجر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى تجر الى الاسفل عند التلفظ به قوله الاعرابية هذا على مذهب البصريين والخفض على مذهب الكوفيين والرابع الجزم قوله في الحركات النيابية واما الحركة الرابعة فهي السكون قوله على قلة بالقرينة كقولك المض بالضمة رفعا اه فالرفع الفا للتفسير قوله اي علامة كون الشيء فاعلا فالياء في الفاعلية للمصدرية ومعنى الياء المصدرية انها التي اذا دخلت على كلمة اوطلها بالمصدر وانما اختار الشارح هذا المقام لتصحيح الكلام فان الرفع ليس علامة الفاعل اعني الذات المتصفة بالفاعلية بل علامة وصفه اعني كونه فاعلا والا فالذات لا تحتاج في معلومها الى الاعراب فتدبر قوله كالمبتدأ والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنهما في حكم الفاعل من جهة ان الفعل صلة منهما وكون المبتدأ مسندا اليه وكون الخبر ثانيا من الجملة وذهب الشارح الهندي الى جعل الياء للنسبة وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الشارح مع ان نخما ردتم حاجة الى التوهم من ما اختاره الفاضل الهندي قوله وانما اختص الرفع بهذا الاختصاص اضافتها بالنسبة الى الفاعل والمضاف الى الخبر وانما قلنا انه لا يعود الرفع في غير الفاعل كالملحقات وبين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب هذا ما جرى عليه المحققون والاظهر انه قصد الحصر الحقيقي لان ما ذكروا من الملحقات داخلة في الفاعل على ما عرفت من كونه حقيقة او حكما فهو شيء واحد له فرد وان تخالف الفاعل فان كلا منهما نوع من انواع المنصوبات وبيان ثقل الرفع وخفة النصب يظهر بما سبق في وجه التسمية قوله وما عطى اه اخذه ضمن الاعطاء معنى الجعل

فعدا الى المفعول الثاني باللام ولما لم يسوّاه تقول الكثرة لم يبلغ مرتبة الفضيلة
في الثقل ولا مرتبة المفعول في الكثرة فناسب ان اعطيت اياه العامل الالف واللام للعهد
الخارجي وهو اشارة الى العامل المذكور سابقا في تعريف المعرب او معنوية كعامل المبتدأ
اي يحصل اثاره به لان المتبادر من المتقوم هو القيام مثل قيام البياض بالجسم والمعنى
قائم بالاسم لا العامل بل العامل موجبه فيه او معنى فيه اه اشارة الى ان اللام في المعنى
للعهد الخارجي اي المعنى المذكور سابقا في ضمن الماخذ او للعهد الذهني حتى لا يتوهم ان المراد معنى
معين كما يفهم من التعريف رايت عامل الم[illegible] الاختلاف في عامل الفضلات فقال
الفراء هو الفعل مع الفاعل اذ باسنادهما الى الاخر صار فضلة فيهما معا سبب كونه فضلة
فيكون ابهم سبب علامة الفضلة وهو هشام بن معبد هو الفاعل واستقر رضي محتجا
عليه بان الفاعل جعل الفعل الذي هو الجزء الاول باقتضاء البيه كلاهما دمار عنده من الاسماء فضلة
وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وهو الذي اعتمدت عليه
في مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الفاعل الذي هو اقوى من المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق كلام
الشيخ عليه وان كان ظاهره الاول معنى الاضافة وهو كونه مضافا اليه فالمفرد اما
فصيحة اي اذا عرفت ذلك فنقول المفرد اه اي الذي لم يكن مثنى قد يطلق المفرد على ما يقابل
المركب وقد يطلق المفرد على ما يقابل الجمع وقد يطلق على ما يقابل المضاف وقد يطلق على ما يقابل المثنى
والمجموع ولما كان ارادة كل واحد من الثلاثة السابقة فاسدا فسره بالمعنى الرابع والقرينة
جعله مقابلة الذي لم يكن اه هذا تعريف الجمع المكسر وحاصله انه ما تغيرت بنيته من بنية
مفردة وذلك التغير اما ان يكون محققا او مقدرا والاول اما ان يكون بتغير الشكل دون الحرف
نحو اسد واسد وبتغير الشكل وزيادة في الجمع نحو رجل ورجال وبتغير الشكل ونقصان في الجمع
نحو رسول ورسل او بالزيادة والنقصان معا نحو غلام وغلمان والثاني نحو فلك بتقدير الضمة
في المفرد كضمة قفل وفي الجمع كضمة اسد ان يكون بالحركة وانما كان هو الاصل الوجه اولها

انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولا لانها اقل واخف وبها يحصل الغرض
فلم يكن بنا حاجة الى تكلف الاثقل وثانيهما انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينها
وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامات غير المعلم
وثالثها ان الاناسب ان تكون الدلالة على صفة الشيء كالصفة الدالة عليه والفتحة نصبا كثير
قد سرى [illegible] الكل المعمول
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
نصاوجوا [illegible]
[illegible]
بالمقام [illegible]
الظرف القائم [illegible]
على بيان الفصل المعتدد [illegible]
حرف اجري اعرابه على [illegible] السلم
من هذه التكلفات [illegible]
للكان مفردة مونثا كمسلمات و[illegible]
معلومات ولسلامة النظم كما ذكرنا [illegible] وكبرات بكسر الكاف
وفتح السين جمع كسرة وثمرة جمع المؤنث السالم باعتبار الغالب لان الجمع غالب
لكسر الكاف منقوصات [illegible] اما
فيها الى ياء المتكلم اصله فوه والدليل عليه جمعه على افواه حذفت الهاء لخفائها لان الامتماني المحرم

علیهما ضعیف فاذا دخلت لم یا حذفت لاستثقال الحرکة علیها فاضیف الی الکاف وضمت الفا المثنیة
الواو وصار فوك اصله فوو نقلت ضمة الواو الی الواو وحذفت تخفیفا وضمت الدال
للاتباع والنحاة اتفقوا علی ان اصلها ذوی وهو الصواب لقولهم ذویان فاعراب هذه اشیاء
الی فعلق الجار والمجرور ما سمی قوله بالواو بالالف فانا اخوک وبالیاء الالف مکبرة موحدة
کسایر الاسماء من انها معربة بالحرکات المقدرة وهو الاصح او مبنیة کما ذهب الیه بعضهم وعبارة
الشارح شاملة للمذهبین بکونها الی الکاف مع انها اذا اضیف الی غیر الکاف کالمظهر
مثلا اعربت بالحروف ایضا واعلم ان فی اعراب هذه الاسما مذاهب احدها ما ذهب الیه
المعظم وهو المشهور ثانیها انها معربة بالحرکات اللفظیة الواقعة قبل الحروف ثالثها وهو
مذهب سیبویه انها معربة بالحرکات مقدرة علی الحروف وکان اصل ابوک ابوک استثقلت
الضمة علی الواو وسکنت وضم ما قبلها للاتباع وقدرت الضمة علی الواو ورابعها وهو مذهب
الفرا انها معربة بالحرکات اللفظیة والحروف ایضا خامسها انها معربة بالحرکات اللفظیة کحالة
الافراد وعلیه ورد ورد قوله ع من نغزل بعو الی اهلیه فاعضوه بهن ابیه ولا تکنوا انغزی
ای انتسب وهو الذی یفعله القلابل لیجزم الناس معه الی القتال لی الباطل وقوله
فاعضوه بالعضاء المشددة ای قولوا له ذلك انه شرابه ولا تحثوه الی القتال الذی
اراده ای تمثل بذکر ابیك الذی تنسبت الیه عساه ان ینفعك فاما نحن فلا نخذلك
ولا تکنوا ای لا تذکروا کنایة الذکر وهو الهن بل اذکروا له صریح اسم الذکر وهو لا بد لا
تکنوا بفتح التاء وسکون الکاف بعدها نون ساد منها کونها مقصورة کعصا وعلیه ورد
قوله نعم تکره الفالا بطل واول من قال عمرو بن العاص لما عزم علیه معاویة لیخرج الی
مبارزة امیر المؤمنین علی صلوات الله علیه فلما التقیا وراءی منزلة المضولة
المجیدة المشتملة علی تنزیم الرجال دخلت هامات الابطال قال اما الابطال ای لا تقتلنی
لکنك فی شجاع اقدم علی حمام او علی تفل ابیه بل انا اخوك یا امیر المؤمنین جبری علی ملاقاتك

معاینة اللعین دینل اول من قال ابو حش حین قال له ما لمن قتله بلحر ان یا من اشجع
فی غارته بعد هم قاتلون اخذه هل لك فی غار فیه ظباء لعلنا نصیب منها وانطلق
به حتی اقام علی فم الغار ثم دفعه فی الغار فقال الحرم انا حنیش فقال بعضهم ان
ان ابا حش لبطل فقال الدابو حنش مکره اخاك لا بطل وکلا منها فالامر القول
وانما الخلاف فی الاولیة ونحن فقد ذکرنا دلایل المذاهب وما اخترناه والدلیل
علیه والجواب عن ادلة الخصم فی کتابنا الموسوم بالفرایر البحریة ترکنا ماهنا
للاختصار فامر المشترکة بینهما من حیث المعنی وهو ظاهر ومن حیث الاعراب
فان اعراب المفردات بالحرکات واعرابها بالحروف فحصلت الوصر والمناسبة بینهما او بین المفردات
وزعموا الیها الاانها اصل للمثنی والجمع باعرب بعض المفردات اعرابها جلبا لتلك المناسبة
بکل اعرابا سیما لان هذا الاعراب للتناسب بینها وبینهما فالرعایة من
کل وجه مطلوبة مخیر من تعدد لانك اذا قلت اخوك وابوك مثلا فیفهم
منه شیئان انت والاخ والاب والمراد بالتعدد المتعدد المستفاد من تعدد
الالفاظ بان یفهم کل معنی من لفظ کالمثال المذکور فان الاخ مستفاد من لفظ
المضاف والخاطب من المضاف الیه فقول الفاضل المحشی واعلم ان الظاهر له جعل
کلام من الاسما من التعدد ووجود حرف صالح وجها لحمل الاعراب فی هذه
الاسماء المشتهر دون غیرها بالحروف ولا یستقیم لان الابن والواو
والولد والام والقرب فی غیر ذلك متبیّن من التعدد فالاولی
ووجود بدونها اعادة اللام غلط صریح ووهم قبیح ولوجود حرف
صالح فاستراحوا من جلب حروف اجنبیة سیما ما ثبت رفع الابهام
من نسبة الوجود الی الحرف ای انه قد یسمع وجوده للحرف عند
الاضافة الی غیر الیا وهنا ادة الاعراب وان حذفت حالة الافراد

وحالة الاضافة الى اليا بخلاف التثنية المحذوف فيه الواو مركبة قدم فانا اصلها ابدى ودموا فانه لم
يسمع رد ذلك المحذوف مطلقا لا وقت الاضافة ولا غيره   يلحق به في الاعراب   وهو كلا و
كلتا لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا على الاثنين لانه لم يسمع مفرده اعني كل وكلت ولجواز ارجاع ضمير
المفرد اليه قال نعم كلتا الجنتين اتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون وعند الكوفيين
الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما الاضافة وقال الفاضل الكل
المفيد للاحاطة في المثنى تخفيف بحذف احد الامرين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المفهم
الاحاطة في المثنى لا في الجمع وقد عرفت فساده   كلتا وقال قوم لا يجوز ان يكون زائدة
لانه قيل لم يوجد في الكلام ولا يجوز ان تكون للتانيث لانها لا تكون الا بعد ثلاثة
وهنا في وسط الكلمة بل هي عوض من الواو والالف بعدها للتانيث وقلبها ياء مع
ان الف التانيث لا تنقلب ليكون فرقا بين الوقف والوصل   فرع كلا لان المؤنث طار
على المذكر لانك تقول ما رايت ثم تقول ما رايته   واثنان واثنتان وليس المثنى اذ لا مفرد لهما من
لفظهما والالف والنون فيه ليس زائدتين بل هما من جوهر الكلمة قوله ما سمي به اصطلاحا اه
فيه رد على الشارح الهندي حيث قال اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون
من باب حذف المعطوف والمراد صيغته جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين وقلين
من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن انتهى وبيان الرد انه حمل
جمع المذكر على معناه اللغوي وهو كون مفرده مذكرا فعلى هذا يخرج مثل سنون
وارضون وليس كذلك بل المراد به الجمع في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو ونون
والدليل على ما قالوه انه لم يوجد في كلام العرب كلمة اخرها واو وقبلها ضمة والموكد لذلك
ما اجاب بعضهم بان الواو في معرض التغير فلم يعتد به واعترض بان الواو فيما قام
مقام الضمة صار حكمه حكم الضمة   لا عن لفظه ولا يكون جمعا سالما لوجوب
ان يكون مفرده من لفظه وهذا من معناه فان ذو بمعنى صاحب والو بمعنى اصحاب

قوله وحينئذ

واخواته اقول قد يحمل البعض على جمع المذكر في الاعراب جموع تكسير مثل بنون
جمع ابن وارضون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة
بفتح الحاء ارض ذات الحجارة سود وما في نسخ شروح الالفية من حره وحرين فتصحيف
من النساخ   لانه اي لان ثلثين ثلث عشرات فلو كان عشرون جمع عشرة يصح
اطلاق عشرين على ثلاثين كما صح اطلاق زيدون على زيد وزيد وزيد
ولا تعيين اه اي لا يدل الجموع اذا اطلقت على عدد معين لا بقرينة بخلاف هذه الاعداد
فان التعيين معلوم منها عند الاطلاق   وكثرة التثنية بالنسبة الى الجمع في الدوران
لان الجمع يتوقف على افراد ثلاثة وشروط ثلاثة وهو كونه علما لمذكر عاقل بخلاف
التثنية فانها تتحقق بفردين بدون شرط وما كان اقل شرطا كان اكثر افرادا
لوقوع كل منهما اه فانك اذا قلت جاء غلام زيد ترى ان الكلام مستقلا و
مفيدا بدون ذكر زيد الا ان ذكره لرفع الاشتباه   الذي شرح الشيخ ابهما
في حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا وانما قال في الكافية نفيا لقوله
التقديري واللفظي المعرف باللام العهد بما اراده   ولما كان التقديري
اه والا لكان المناسب تاخيره عن اللفظي لانه اصل لانه الاصل في العلامة ان يكون
ظاهرة   اي تغلب الاعراب فالالف واللام قائم مقام المضاف اليه
اي في الاسم فما مصدرية لا مصدرية كما قال الفاضل الهندي لفوات الملائمة
لما سبق من بيان محال الاعراب لانها اسما كما عرفت   او محذوف تقديره
فان المحذوف لعلة في حكم الثابت فلذا لم يجر الاعراب على الصاد
قبل دخول العامل متعلق باشتغل   مبني مرضى لان كثرة الجر هي التي يحدثها
عاملها وقد عرفت انها سابقة على العامل هذا وقد ذهب بعض الى ان الكلمات في
ليس بمعرب ولا مبني لفقد امره بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات

الاض والجواب انه مثل هذا الامتزاج لا يخرج الامر عن كونه امرا الاثرى الى امتزاج
بعلبك فانه مع كونه اشد من هذا الامتزاج ذهب كثير الى اعراب الجزء الاول
منه مطلقا حال من النوعين مدخول الكاف والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام
وهو يقدر في هذين النوعين اشارة الى انه خولف مطلقا فيه لعصاى
غلامي وان كان فائدة التعميم مختصة بغلامي اذ فائدته رد من قال انه مثل غلامي
مرفوع لفظا في حال الجر اى في حالتي الرفع والجر اشارة الى ان دخوله المضمر فيما
وجر انه ترفيه للاشتغال لا حالة كما هو مذهب الفاضل الهندي لانه يوجب زيادة ما حله
من الكاف ونحوه والاصل عدم الزيادة يعني تقدير الاعراب للاشتغال
اه المقصود من هذا الكلام بيان مراد المصنف من تعداد الامثلة ان تقدير الاعراب
للاشتغال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
لا استيفاء جميع صور الاعراب التقديري حتى يرد على المصنف انه ترك بعض الامثلة
كمثال الاعراب التقديري في الاحوال الثلث كما في الاسماء الستة والجمع المذكر السالم
المضاف الى الاسم المعرف باللام نحو جاءني اخو الحارث اه ونحو جاءني صالحو القوم
واما الحاصل اعرابه تقديري فلم يبق علامة الرفع لانه علامة الواو ولا ما
يدل عنها فقول الفاضل الجاربردي في كتاب المغني وفي ما ذكره ابن الحاجب
نظر لان الياء الاولى فيه عوض عن الواو فكما كان عوضه مذكورا يكون
لفظا لا تقديرا لان المعوض كالمعوض عنه ليس بصواب وقد يكون الاعراب
بالحروف ظاهرا اذا كان حرف الاعراب مدة ولاقى ساكنا اى فيما
عدا ما ذكر يريد توجيه افراد المضمر مع تعدد مرجعه بانه راجع الى المذكور
مما تقدر فيه الاعراب او اشتغل يعني ضمير ما عدا راجع الى ما ذكر من نوعي
الاعراب المتعذر والمستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يرد ان الاعراب

وبعض ماعداه

في بعض ما عداه من المذكورة تقديري ايضا كما تلوناه عليك ولما ذكر في تفصيله
يريد بيان انضباط بحث غير المنصرف بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف
وكان غير المنصرف اقل اى اقل افرادا لان شرائطه ومعانداته اكثر وقد عرف
ان كل ما كان الشيء اكثر شروطا كان اقل افرادا واكتفى بتعريفه عن تعريف
المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها اى اسم معرب جعل ما موصوفة
لا موصولة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ لان غير لا تقبل التعريف وان اضيفت
الى المعرفة لتوغلها في الابهام ولكنها تقبل تخصيصا يجوز كونها مبتدأ فيه علتان
باجتماعهما اشارة الى امتزاج مثل حبلى ومصابيح اذ لجعل من القسم الاول لانه لو
اجتمع فيه علتان الا انهما ليستا مؤثرتين مثل المؤنث احدهما لكنه داخل في القسم الثاني
واستجماع شرائطهما اشارة الى ان العلتين لا تؤثران الا في وهو
منع الكسر والتنوين ما لم تنضم اليهما الشرائط ولا لكان نحو نوح غير منصرف بالاتفاق
وليس كذلك مجموع في هذين البيتين الغرض من هذا الكلام الرد على الفاضل
الهندي لانه قال وهي راجعة الى العلة لا العلل لان كل واحد علة لا علل وبيان الرد
ان الضمير راجع الى العلل التسع الا ان العطف مقدم على الحكم فكانه عطف اولا بعضها
على بعض ثم حكم المجموع بانه خبر عن المبتدأ فتقدير لفظ مجموع بيان لكون الخبر مجموع
ما في هذين البيتين لان الخبر مفرد كما توهمه بعض الافاضل وانت قد عرفت الكلام
سابقا فارجع اليه نقل عنه قدس سره اول البيتين موانع الصرف تسع
كلما اجتمعت ثنتان فيه فما للصرف تصويب اى اذا اجتمع فيه علتان فالصرف
ليس بصواب بل خطاء ولعل كل البيت الاول لا مستغنى عن التعريف لانه لا يكون
جامعا للخروج ما فيه علة تقوم مقامهما من قبيل الالف المراد من القبيلة
القبيلة الثانية ويمنع التعجيل اشارة الى ان التنوين فاعل معنى ويصح كونه حالا

والحال عامل الحال فعل مقدر مفهوم من المقام لان الكلام في تعداد موانع الصرف
لا يفهم من هذا التوجيه اه لانه قوله من قبلها الف كلام مستقل لا تعلق له بما قبله يعني
بنا يكر في القيد اعني الزيادة وحاصل المعنى ويمنع المنون الصرف حال كون النون ايضا
منع الصرف مشروطا بكون الالف حاصلة قبلها والمعنى يختلج ببالنا ان زيادة الالف على هذا
التقدير معلوم لان الظرف اعني من قبلها لابد له متعلق اما عام او خاص وهو هنا
خاص من جنس فعله فائدة لما لزم عليه متقدم **قوله** ويتقدم الالف اه اي ان تكون
الالف متقدمة على مكان النون **قوله** جاء زيد اكبا من قبله اخوه فاعل الكبار
الظرف اعني من قبله متعلق بركبا والمعنى جاء زيد حال كونه راكبا اخوه من قبل
نكونه الا ان القبلية هنا زمانية وفيما نحن فيه مكانية وان امكن ان تكون
من قبلها لبيعه **قوله** تقول تقريبي فتكون ياء النسبة محذوفة تخفيفا **قوله** وقال
بعضهم ثنتان وهي الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف
نحو اعلم واحمد او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق
الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من
الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففي السوابق
في التركيب التانيث بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب
التانيث مع العلمية نحو فاطمة او تركيب حرف التانيث مع الاسم نحو حبلى
وتركيب العدل في عمر فانه تركيب من علتين تقديريين لان الواضع قصد التمييز
بينه وبين عامر فعدله عن جوهر الاسم الحقيقي وفي نحو ثلاث فانه عن ثلاثة ثلاثة
وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب
الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة وهو اما
تكراره هنا في العجمي والعربي فان تركيبه امع العلمية **قوله** احد عشر هذه العلل التسع

مع علتين اخريين

مع علتين اخريين احدهما مشابهة الف التانيث مثل ارطى فانه اسم شجر يدبغ به الجلود وهو منصرف لان الفه للالحاق لا للتانيث بدليل قبولها تاء في قولهم ارطاة فاذا جعل علما للمذكر امتنع من دخول التاء عليها فمنع من الصرف للعلمية فصارت الفه شبيهة بالالف التانيث في عدم دخول التاء عليها فمنع من الصرف للعلمية وشبه الف التانيث والتانيث من اعادة الاصل نحو احمر بعد التنكير كما سيجيء **قوله** من حيث اشتماله على علتين اه اقيد بذلك لان المتبادر من قوله وحكمه الخ الاختصاص مع ان له احكاما كثيرة لكن كل حكم من جهة يعني من حيث انه معرب حكم الاختلاف ومن حيث انه فاعل حكم الرفع الى غير ذلك فنبه على ان المراد ان هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين لا انه ليس له حكم الا هذا الحكم والحصر فقد غلط في فهمه قيد الحيثية في التنبيه الى عدم الحيثية فراجع كلامه ان كنت في شك مما نقلته **قوله**
نبه به الفضلاء اه اعلم ان المشابهة للفعل ثلث مراتب اعلاها ما يوجب منع جميع انواع الاعراب كما نحن فيه وادناها ما يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك ستحتاج الى معرفتها بعيد هذا الذي هو علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين ولذا لا ينقض بعرفات فانه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة وقال صاحب الكشاف ان التنوين في عرفات واشباههم تنوين التمكن وعدم سقوطه لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقط والتاء فيه علامة جمع المؤنث ورده الفاضل الرضي بان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لاختصاصه للتانيث ولا مذكر له لانه لا يعود الضمير

وهو المبني نحو حذام وقطام واما ينصب نحو [illegible] المنصرف مع [illegible]

اليها الا مؤنثا انفعل هذه عرفات عبارتها بهذا ثم قال والاولى عندى ان التنوين
للصرف والتمكين وعدم سقوطه لانه لو سقط لتغير الكسر في السقوط ويتبع المفرد
وهو خلاف ما عليه السلام اذ الكسر متبوع لا تابع فهو تنوين كالتنوين
في غير المنصرف المفردة والحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن لكنه يحذف
منه كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود الموانع اعنى الكسر فثبوت
التنوين فيه لثبوت الكسر لا انه تنوين مقابلة **قوله** اى لا يمنع الغرض من
هذا التقسيم انه مرجعه من المنصرف المفردة واجب والمصنف ادخله في القسم
الجايز وحاصل الجواب ان الجايز قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب وهو
المتساوى الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب فالجايز بمعنى الغير
الممتنع سواء كان واجبا كما في حالة المفردة او جايزا كما في حالة التناسب
قوله عند المصنف واما عند غيره فغير المنصرف ما لم يدخله الكسر والتنوين
فاذا دخل احدهما صار منصرفا حقيقة **قوله** وقيل المراد بالصرف الخ القائل
هو الفاضل الهندى والصرف في اللغة بمعنى التغير والمعنى ويجوز تغيير حكمه الى
حكم آخر وحينئذ لا يحتاج الى ان يقال المراد بصرفه جعله في حكم المنصرف لكنه
بعيد من السياق واما معناه اصطلاحا فهو خلوه عن العلتين او عما يقوم
مقامهما او حالة المفردة لا يصير منصرفا بهذا المعنى **قوله** صبت على مصائب
هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله ماذا على من شم تربة
احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا والغوالى جمع غالية وهي الروائح الطيبة
والمعنى ما الذى على شىء وقع على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان في
امتداده انواع الطيب والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شىء
لانه استغنى عن شم الغوالي بشم ما هو احسن منه وانجح وبعد يرجح بعض شعر العجم

هذا البيت بقوله

هذا البيت بقوله بجانم رنجنده جنداتهم ودرد مصيبتها لم كربر روز ما ريزند كرددبيره
چون شبها **قوله** ان حاف اه الزحاف حذف يقع في الشعر لمنه ما يجرى على السلامة
ومنه ما لا يجوز **قوله** لا نحروف الروى اه وهو الحرف الاصلى من حروف القافية
الذى يكون في اواخر الابيات والغرض من ذكر البيت الاول حصول العلم بان الحرف الروى
الدال المكسورة **قوله** حيث صرفه اه تعليل للتمثيل بهما **قوله** مثال المجموع اه اشارة
الى ان ذكر اعلا الالتبس زايدة لان المقصود تمثيل المجموع **قوله** كالكالب واساود
واناعيم قال في الحاشية فالكالب جمع اكلب وهو جمع كلب واساود جمع اسود
وهو جمع سواد واناعيم جمع انعام وهو جمع نعم انتهى ففى هذه الامثلة تكررت
صيغة الجمعية فكل جمع قائم مقام علة فكان فيه علتين وكل علة فرع لشىء لان الجمع
فرع المفرد وتكرر الجمع فرع لعدم التكرر **قوله** كالجمع الموافقة لها اه فانه في
حكمها الموافقتها في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير واعلم ان في قيام الجمع
مقام علتين اقوالا احدها ما ذكره الشارح وهو مختار المصنف ثانيها ان الجمعية فيه وصل
الى امر التناهى بحيث لا يجمع ثانيا جمع التكسير كما لعوه في الجمعية ثالثها وهو الذى
اختاره وقد ذهب اليه اكثر النحاة ان قيام مقام سببين وقوعه لكونه لا نظير له في الا
حاد العربية وحمراء اعلم ان الف التانيث في نحو حمراء هي الهمزة المقلوبة عن
الالف لاجتماع الفين لا الالف التي قبلها كما يتوهم من اسمه **قوله** فصار للتانيث
ملكونها لا انكونه الف تانيث علة وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزلة تانيث
اخر فكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع التذكير واللزوم فرع عدم اللزوم
قوله فلو عرض اللزوم اه جواب سؤال تقريره ان يقال ان الف التانيث قامت
مقام علتين لاجل اللزوم والتاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا
لان الاعلام محفوظة عن التصرف فح ينبغى ان يقال ان فاطمة فيه اسباب العلمية والتانيث مثمر

بل يتوهم التانيث وحاصل الجواب ان التاء وان كانت لازمة فيما ادعيت الا ان توهمها عارضي بسبب العلمية
ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك التوهم بحاله فلم يكن هذا التوهم العارضي نازلة منزلة علة كا
التوهم الوصفي مثلا لانها فقد تكون لازمة بغير العلمية كما في حجارة وعزة الا ان هذا التوهم
لما لم يكن معتبرا في نوعها كان غير معتبر فالعدل لغة التغيير والعدول عن اللغة الاولى
وفي الاصطلاح ما ذكره المص مصدر مبني للمفعول اه المقصود من هذا التقدير دفع
الاعتراض الذي اورده الرضي على المص وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج
لان العدل متعد والخروج لازم وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل
مصدر مبني للمفعول فكذلك الخروج بمعنى كون الاسم مخرجا عن الصيغة الاصلية
وهذا هو المناسب للمقام لان المص جعل صفة للاسم الغير المنصرف قائما به لا
للمتكلم ويمكن ان يكون هذا هو الغرض من هذا التقدير بل يمكن ان يقال عرضه
ان العدل صفة المتكلم لانه العادل والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير صفة شيء
بصفة امر يفقده بما يرجع الى انها صفة الاسم فتدبر اي خروج الاسم بعنيه
ان البحث في الاسم وخروج بخروج الفعل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا
اي من صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار
ما يعرض من الهيئة فيقال هو من صيغة الماضي وهي ليست مرادة هنا
التي يقتضي الاصل اه هذه جميع الامثلة المذكورة بعد ظاهر الا في عمر فان اليس له
اصل وقاعدة يقتضي عليهما ويمكن ادخالها فيه في جملة ما هو اثر بان يقال اقتضى
الضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه مسمى باسم الفاعل من العامة
فعمر اسم الفاعل من العامة خرج من صيغة التي على تقتضي القاعدة وهي عامر
الى عمر كذا افاد الفاضل المحشي ولا يخفى اه اي لما عرفت معنى الصيغة الاصلية
ظهر ان جميع المشتقات كاسم الفاعل واسم ... عن تعريف العدل فانه خارج

البحث الثالث العدل

المشتق من المعرب

المشتق من المعرب ليس اصله وقاعدة تقتضي ان يكون على صيغة المعرب فان القياس في
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد ان يكون على وزن فاعل بل هنا لك خروج صيغة من صيغة
اخرى لا خروج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى فلا يرد ما توهم لكون المضاف يغني عن المعرف الحاصل
بالصيغة فباضافة الصيغة تنبيه لغفلته ولا يخفى وحاصله انه اذا كان صيغة المعدول
مغايرة لصيغة المشتقات فتخرج جميع المشتقات باضافة الصيغة الى الاسم سواء
كان ذلك المشتق اسما او فعلا لانها وان كانت خارجة عن صيغة الا انها خارجة
عن غير صيغتها كما عرفت والحد المعتبر فيه ان يكون ذلك الاسم مخرجا من صيغة نفسه
وانما قال كلها الا ان بعضها كالافعال المشتقة خرجت من قيد الخروج فان المراد
بخروجه خروج الاسم لكن بقي بعض المشتقات كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما فانه
خرج بالخروج بقيد صيغة واسناد الاخراج الى ما خرج مسامحة اما مجاز او تاكيد
وان المتبادر يجوز فيه الكسر على الاستيناف والواو للحال والفتح على المفعول له
لاعلم المقدر المحذوف الاعجاب وكذا احد عشر الاولى بحذف الواو وعشر
الاوسط كمقول ولا يبعد ان يجيء اه لان هذا التغاير هو المتبادر حيث
ان الصيغة الاولى موافقة للاصل والقاعدة فاذا اخرج عنها ما يغايرها يتبادر
من المغايرة هذا الخروج المذكور المغايرة القياسية اي المنسوبة الى موافقة
القياس كالمقام والقام فان اصلها مقوم مقوم غير خارج عن القياس
لان القياس في الواو المتحرك في الاصل قلبها الفا ولما قلبت الفا وصار الى صيغة اخرى
كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام
وقام من الاسماء المعدولة حتى يجب منع صرفه اذا جعل علما للعدل او العلمية في
يمكن خروجها من الخروج بلا تكلف فان المتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند
الى علة نحو قوله مقام واما ايراد علة الاخراج موجودة وهي تحرك الواو

من الجموع الشاذة بيان لمثل أقوس وأنيب وكونهما شاذة لسبب تحرك الواو والياء
فيهما بحركة الضمة التي هي ثقيلة عليهما فإن القياس في الجمع أقواس وأنياب
على أقوس وأنيب ولهذا قيل فإن الثقل فيهما ينقال جمعهما ولو كانا مخرجين عن أقواس
وأنياب لنسب إليهما قال بعض الشارحين ما حاصله أن بعض الشارحين
نقل عن بعض العلماء أن تعريف الشيء بما هو أعم منه واختاره المحقق الشريف
فضل الحاجبي يذهب إلى هذا مقصوده تمييز العلل بعضها عن بعض ولا يريد
أنه يحصل بتعريف العدل بما ذكره ما قصده فلو دخل في التعريف المغيرات القياسية
والشاذة والمشتقات ونحوها من الأمور التي تخلف لا من جهة الأمرية لأن هذه
التعريف ليس لإخراجها وكأن الشيخ الرضي ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرض
لرده ولكن الظاهر أن المقصود في هذا المقام تمييز المنصرف من غير المنصرف لا مجرد تمييز العلل
بعضها عن بعض وعلى هذا التوجيه لا يمكن التمييز فإنه إذا سمع بالجموع الشاذة
ولم يعرف أنه منصرف أو غير منصرف بل يتوهم أنها غير منصرفة لتحقق العلمية
والعدل فالظاهر أن تكلف تلك التكلفات التي أخرج بها المشتقات والمغيرات
القياسية والشاذة ونحوها واعلم أن ما المقصود من هذا التحقيق معنى العدل التحقيقي
والتقديري وأن معناهما غير الذي اشتهر بينهم أن العدل التحقيقي هو الذي
يكون خروجه محققا فهو مقدم على منع الصرف كما قال الفاضل الرضي ويعني
بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف
بحيث لو وجدناه ليس منصرفا لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولا
بخلاف العدل المقدر فإنه الذي يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف
وتعذر سبب آخر غير سبب العدل فإن عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لحكمنا
بأنه علم من عامر بل كان كأدد انتهى وظاهر عبارة المصنف مع الرضي حيث

جعل تحقيقا

جعل تحقيقا وتقديرا صفة الخروج إلا أن الشارح يصير فيهما عن ظاهرهما كما سيأتي
وظاهر تحقيق الشارح أن ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فإنا نعلم قطعا
أنهم لما وجدوا ثلاث ومثلث وأخر وجمع وعمر وأمثالها غير منصرف ولم يجدوا فيه إلا علة
واحدة اعتبروا فيه العدل الذي هو الخروج الاسم عن الصيغة الأصلية فمنع الصرف
مقدم على الخروج عن الصيغة الأصلية ودليل عليه في ثلاث وعمر فلا فرق بينهما
من هذه الجهة بل من وجه آخر كما ستعرف ولم يصلح للاعتبار إلا العدل
أما الوصف فلأنه علم وأما التأنيث فلأنه مذكر وأما
العجمة فلأنه من الأسماء العربية وأما الجمع والتركيب فظاهر وأما تقدير الألف
والنون وإن كان ممكنا لكنه لم يعهد في كلام تقديرهما أما ما انتفى وزن
الفعل فلأنه غير الوزن المختص به لأنهم لم ينتبهوا له ليس الفرق بين العدل
التحقيقي والتقديري أنهم تنبهوا ووجدوا للعدل أي الإخراج عن الأصل فيما
عدا عمر من أمثلة العدل التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج محققا وفي عمر
وأمثاله الخروج مقدر يدل عليه منع الصرف بل منع الصرف في كليهما دليل
الخروج عن الصيغة الأصلية ولكن لابتداء هذا الكلام توطئة وتمهيد
لذكر الفرق بين العدلين وحاصله أن العدل التحقيقي وهو الذي يكون للأصل
محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف لأن الإخراج عن ثلاث الأصل محقق كثلاث
مثلا فإن القياس والقاعدة أن يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة فما الأصل هنا الذي
وجده محقق وأما اعتبار الإخراج أي أن ثلاث كان على ذلك الوزن ثم أخرج
عنه إلى وزن آخر فغير محقق ولا يتوهم أنه إذا كان الأصل محققا كان إخراج
الفرع منه كذلك لأن ليس المراد بالأصل ههنا إلا ما يكون القياس أن
يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان الاسم عليه ثم خرج عنه أو لم يكن والخروج

لا يتحقق الا بان يكون الاسم عليه ثم خرج عنه فتحقق ثبوت الاصل لا يستلزم
تحقق الخروج كما ذهب الفاضل الرضي وغيره فانقسام العدل اه اى
اى الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار تحقق الخروج عن
ذلك فانه كما عرفت لابد منه في منع الصرف لانهما قال الفاضل الرضي في
المباحث المنقولة عنه سابقا فعلى هذا اه اى فعلى ما ذكرنا من الفرق
بين العدلين لابد من تاويل عبارة المص او ظاهرها هو اعم لما ذكره النحاة و
حاصل التاويل ان قوله تحقيقا او تاويلا صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه
الذي هو الاصل اى اصل ذلك الخروج محقق خروجا كاينا اه يعني اذا كان
تحقيقا صفة الخروج مقيدا باعتبار متعلقه اذا كان المعنى مكررا اه
يعني اذا كان المعنى ملحوظا مرتين يكون اللفظ ليفهم مذكورا مرتين ليوافق الدال
المدلول وبيان التكرار انهم قالوا جاء القوم ثلث يعني انهم جاوا ثلثة ثلثة
والصواب مجيئها بمعنى الصواب المراد هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة
الى العشرة لم توجد في كلام العرب قال الشاعر تظل الطير عاكفة
عليه مورعة والحمد عشارا قال الاخو ولم يجيبوا ثبوك حتى رميت فوق
الرجال خصالا عشارا والجواب بضعف لما لم يكتف اليه لعدم وجود
ما فيه تقصر وعدم تجاوزه في التنزيل لانه نص حجة لعدم انحصار الالفاظ
العربية فيه قال الفاضل الرضي والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة
نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على
فنعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي
والثماني والتساعي انتهى وقد عرفت انه وارد في كلام العرب العدل
والوصف هذا مذهب سيبويه وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه معنى

مثلا معدولا

مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ليعم لانه عدل عن معناه مرة واحدة
الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل انه غير عدل لا مكررا
من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين
الى مثنى فقال الكوفيون وابن كيسان انه غير العدل والتعريف كما في عمر لانه لا
يدخله اللام وكيف يكون معرفة وهو مع هذا لا يخرجا في القسم مثنى
لان الوصفية العرضية اه جواب السؤال مقدر تقديره ان الوصف في ثلثة ثلثة
عارض كعروض في اربع لانها موضوعة للاعداد لا للمعدودات حتى يكون وصفا
بحسب الاصل والوصف العارضي لا يوثر في منع الصرف كما سيتلى عليك في محله و
حاصل الجواب ان المعدول عنه وان كان اسما للعدد وهو غير صفة الا ان المعدول
لم يوضع الا وصفا لا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع
المعدول عنه لاعتبارهما فيما وضعا له او لاعتبار الوصفية في المعدول ووضع
له ثلث ومثلث وهو معنى المعدود فان معنى ثلث ثلث ذات موصوفة بثلثة
ثلثة استدعاء التقدير اه لان اخر كونه فعل تفضيل فاذا قلت
زيد اخر من عمرو فالمعنى انه اشد تاخرا منه الى معنى غير وصار معنى الاول
فاذا قلت جاءني نسوة اخر فمعناه جاءني نسوة غير النسوة الاولى وقياس
اسم التفضيل اه واعلم ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس افعل التفضيل
وما نحن فيه ليس كذلك بل هو منقول الى معنى غير كما اعترف به ولا يلزم
ان يكون القياس فيه ان يستعمل بواحد منها حتى يكون معدولا عن احدها
فالاولى في التعليل ان يقال ان اخر شابه لافعل من جهتين احدهما الوصف
والثانية انه لا يتم معناه الا بامرين متغايرين كما ان معناه في فعل لا يتم
الا بمفضل ومفضل عليه ولذا اشبهه استحق احكامه في جميع ...

فعلى هذا فكان ينبغي انه لا يستعمل ايضا بغير مع التنكير بل مع اللام والاضافة المعرفة
فلما خولف بها من ذلك كان ثالث علة لانها استحقت بمقتضى المشابهة
توجب التنوين اعني المضاف لان التنوين الذي في جيئذ انما حصل بسبب الاضافة
وحذف المضاف اليه واضافة امرء اعني المضاف اليه لا الى المضاف كاخواته
فان اضافته يتم الثاني الى عدى المذكور او حيث يكون عدى المحذوف مضافا اليه لان
الاضافة المذكورة قرينة على المضاف اليه المحذوف ولبس في اخواته اي لا يجوز
فيه شيء من هذه الثلث لانه معرب غير منصرف وكل واحد من هذه الامور
منافلة على ما سيتلى عليك احد الاخرين يجوز فيه الهمزة وفتحها
ونجمع قرئ بانقياد المهملة وهو الاكثر وبالضاد المعجمة كما يجيء في باب التاكيد
فعلاء افعل اي فعلاء الذي مذكره افعل على فعل بسكون العين
فاصلها اماجع اه هذا الترديد اما ان يكون اشارة الى الخلاف الواقع فيها
فان المشهور بين النحاة انه جمع صفة ولكن وقع الخلاف بينهم في انه من
اي الصفات اهو من باب احمر حمراء ام هو من باب الافعل والفعلى والحق
ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى
قولنا اقرات الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراتي من كل شيء تم
جعل بمعنى جميعه والغي عنه معنى افعل التفضيل ولا يجوز ان يكون من باب
احمر كما قيل لجمعه على اجمعون وذهب الفاسي الى انه جمعا اسم لا صفة
فالترديد اشارة الى الخلاف واما ان يكون اشارة الى انه جمعا صفة
في الاصل لكنه صار بالغلبة اسما فالجمع فيه يكون فيه شاذة باعتبار الاصل
والاخرى باعتبار العلمية والظاهر من الترديد هو المعنى الاول فاحد البيتين
اه هذا هو المشهور وعن الخليل انه فيه مع العدل التعريف الاضافي

لان الاصل في قولك

لان الاصل في قولك قرات السور جمع جمع بن قيل هو ضعيف لان تعريف
الاضافة غير معتبر في منع الصرف كما تقدم ورده الفاضل الرومي بان عدم
اعتبار ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه واما
مع حذفه فلا مانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام
اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف وقال الاخرون فيه التعريف
باللام في باب التاكيد اسما فاجمعون مثلا كان في الاصل صفة
لكل جماعة مجتمعون على فعل من الافعال سواء كان تاكيدا لسابقه
ام لا حتى انه يقال جاء المضاربون وقد صار فيه باب التاكيد اسما
لبعض تلك الافراد وهو ما يكون تاكيدا السابقة ونحوكا اسود وارقم
وفي اجمع واخواته انما تعرض له مع ان البحث ليس فيه اما الرفع توهم انه
مثل جمع او انه ذكره استطرادا فعلى ما ذكرنا اه اي على ما ذكرنا من تغيير
معنى الخروج من الصيغة الاصلية وبيانه بالامثلة لا ترد الجموع الشاذة
اي لا ينتقض تعريف العدل بها والغرض من تكثير الكلام في هذا المقام
دفع اعتراض التم الهندي حيث قال بعد ان ذكر ان جمع معدول عما ذكر
ويرد على هذا جمع الجموع الشاذة كاينيب واقوس اذ القياس انياب
واقواس ويجاب بانا لما نسبنا فيها العدل المشهورة فيحمل على
الشذوذ دون العدل انتهى فالتم اراد التنبيه على الجواب توحيدا من
فكر الكلام وادرج فيه فائدة اخرى لم تتقدم سابقا بقوله وكيف
فلو اعتبراه كيف ولو اعتبر يعني ان اقوس وانيب لو كانا تغييري اقواس
وانياب لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة اما من حيث
انهما مجموعان على خلاف القاعدة للجموع او لانهما معدولان على خلاف قاعدة

المعدل لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا بغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس
للمعدل قاعدة يلزم من محوها لفظها الشذوذ   بنبين الفرق اه حاصله ان
الشاذ هو الذي لقاعدة مدخل لفظها الخارج هنا والمعدل بخلافه فان القياس
في جوهر ان يجمع على اجواهر وليس القياس في ثلثة ثلثة اذ يخرج صيغة الى
ثلث   اي خروجها اه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل وهو صفة للاصل لا المخرج كما
قال الفاضل الهندي وغيره   قد بينهما اه يعني التقسيم امتياز العدل التقديري
عن التحقيقي وغيره ان تقديم الشرطية لا يستدعي تقديم خصوص ما ... وما فن
الا ان يقال المناسب ان يكون الصفة الاصلية لهذين العلمين عامر من النحاة
وزاد في معنى السيد لا غير   قطام بكسر القاف   حضار نقل عنه قدس سره
انه علم لكوكب وفي المواهب جبل بين اليمامة والبصرة وحظار المكان المرتفع
في بعض النسخ بعد حضار وعبار وفي الوانه ابرز في الميزة   وليس فيهما الا
سببان هذا الكلام في قوة قوله وليس فيهما ما يوجب البناء لان الما
ستبر في العدل لا يوجب البناء والا لبني كلاب وسحاب بل فيهما ما يوجب
الاعراب اعني العلتين وجه نقول الفاضل الخ فيه انه لما ورد انه ليس فيه
شيء الا السببان فهو ظاهر المنع اذ فيهما الموازنة وان اراد انه ليس فيه
موجب بناء الا السببان فيفيد انهما ليسا موجبي بناء وفيهما ونزعها الى ما هو
يوجب البناء فالصواب وليس فيهما الا العدل والوزن لا يستقل في ايجاب
البناء مردود   لتحصيل سبب البناء وفي التلقيح ان التقدير الاعراب
والبناء في جميع الامثلة مستقيم اذ لكن قد يترجح احد التقديرين بالعرض
فالمرض في ذي الراء مقصد الامالة اذ هي امر مستحسن والصحيح للامالة
هناك الراء وهي لا يحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف لم

بكسر واذا كسر

بكسر واذا كسر بني دائما اما كون العلل الثلث موجبة للبناء فلان الاسم
لشبهه انقل ثقلا تاما كالفعل فمنع منه جميع انواع الاعراب كالفعل
وقد سبق الكلام مجملا   واما على ما ذكره الشارح فلان تقدير العدل فيه
يجعله مشابها للنزال بمعنى انزل   معربا غير منصرف كقطام وحذام ان
انما كان العدل تقديرا قلنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما احذام وقطام كما لم
يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر   انما هو لمحل اه يفهم من هذا التحقيق الجواب
عن الاعتراض المشهور وحاصله ان تقدير العدل كما اوجب البناء في ذوات
الراء فليوجب في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي قدر البناء
في ذوات الراء لرعاية الراء في البناء لان تقدير العدل اما للراء واما لعلة
قطام ونحوه فالحمل على النظائر فليس فيه تلك القوة ولاما للراء فلم
يؤثر في البناء   لم يرى محله قال السيد الركن الدين وجدت بخط
لهذا الكتاب مقروءة على المص ولم يكن فيها قطام فسألت قاضيا عنها
فقال حذفها المص عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود
وهو كونه الاسم اه اعلم ان الوصف تطلق على معنيين احدهما ان
يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مأخوذة مع بعض صفاتها
وثانيهما ما ذكره الشارح وهو علة منع الصرف لانها النوع الاسم الغير منصرف
لا الصفة لانها غير الاسم الغير المنصرف لا علة فلذا اختاره الشارح
موصوفية بالاربعية فاسدة اسنادنا المرحوم وقال الاصول متصف
لانا وجدنا انها متصفة بالاربعية فهو لازم لها سواء لوحظ ولم
يلاحظ والموصوفية لا يكون الا باعتبار الملاحظة وهذه مناقشة لفظية
لا تليق بارباب هذا الفن   للعرض اه قال الفاضل الرومي بعد الحكم في دليل

علم ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف كما هو دابه وطريقته او الجواب بان المراد القبول في شرط وزن الفعل كما هو في تاء التانيث وتاء اربع ليست للتانيث ولهذا يقال مررت بنسوة اربع في صفة المؤنث بدون التاء ويفهم المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا يجعلون وزن الفعل في اسود عند علمية الاسمية مع قبول التاء فانه يقال لحية الانثى اسودة واربع لا تقبلها بحسب وضعه للمرتبة المعينة بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوصفي اه ش عنه ولكن يبقى عنها شي يعرف بتنبيه الامثلة المذكورة فانه قد اختص ببعض افراد ما كان له سابقا فلا يرد ما قيل ان الولد قد يبقى في تاثير الوصفية الاصلية كما اذ ذالك الوصفية العلمية فانه لا تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على اطلاقه ليس على ما ينبغي انتهى فلا تصرف الفا للنتيجة او التفريع ولم ينصرف اسفلها اه لما عرفت اختصاصها ببعض الافراد فبان بهذا ضعف قول المع في شرح قوله بعدها الو سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زالت تحقيقا معنى كلا اسند الله في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بناء على اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذ رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة ام لا حتى انه يجوز في السواد المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف مو المعرفة ديو عنه تقي الرحمن اذا ساء خلقه دي

بكسر الخاء وسكون

بكسر الخاء وسكون الباء جمع خال فالطاير هو الشقراق وهو طاير اخضر يحمل الطير قليل الحمرة يصول على كل شي كذا قال الفاضل المحشي بقدر الامكان اشاره الى انه قد يتصرف في الاعلام لبعض بالترخيم ونحوه وعدم التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما اذا كانت في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحروف اذا استثقلوها كما في جبرائيل وميكائيل عليهما السلام وان سطا طاليس ونحوه التلو رددها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما يبين من اوزانهم ولذا الكلمة الواقع في التقدير ما شئت والتانيث المعنوي وهو ما ما كانت تاؤه مقدرة ليخرج الكلم نقلا اه تقرر فاعل ما سبق فاذا كان الاسم بحرج وعامله ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان تثقل فشابه الفعل فمنع منه الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا ثلاثي تحصل فيه نوع خفة فينفي منه ثقل احد العلتين فلم يشابه الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط وان الزم حركة الوسط تزيل خفة لان حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع وهو منزلة منزلة تاء التانيث واما وجوب منع الصرف ماه وجور فان فيه قلت بملل فاذا اعامل احد الاسباب خفة الوسط بقي سببان ولا ريب انهما كافيان لابق لو عادلت العلمية خفة الوسط لم يبق الا العجمة لان التانيث غير موثر عند عدم العلمية فيجوز صرفها الا ان فعول العلمية لا تزول لانها تبقى ان نكرت عند تصور ذلك الا ان خفة الوسط تعادل بثقل العلمية وهي باقية واذا كان كذلك كان التانيث موثرا على لسيدتين من بلاد فارس لان الحرف الرابع اه قال الفاضل المحشي اعرفها هو على اربعة احرف ولكن الخامس فيها هو على خمسة احرف في الجملة الحرف الاخير في الزايد

تم له

على المثلثة ساد مسد الثاء لانه موضوعا في كلامهم فوق الثلثة انتهى وقد تكلف بعض
النحاة فقال المراد خصوص الحرف الرابع فان بيان المقسم مبنى على حروف ميزان
التصغير وما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير انه بعد ياء التصغير فشرط
الزيادة اه ولا يفيد بحركة الوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل لسببية
تقدير علامته فيه بل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا
سد مسد علامته حرف باعتبار علامة الجنس بتغليب التانيث المعنوي
اى انه سمع من العرب تانيثه وهو اجراء احكام المونث عليه من الاشارة
وارجاع الضمير ونحو ذلك وذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على القليل والكثير
والكثير جماعة فتانيثه كتانيث الجمع لكن اطلاقه على الكثير على سبيل التوسع لا على
سبيل الاجتماع ومثله عقرب والتانيث الحكمي وهو الحرف الرابع لانه في حكم تاء
التانيث المعرفة اى التعريف اه حاصله ان المعرفة وهو الذي عوض له التعريف
كاحمد مثلا وعلة منع الصرف واما هو التعريف العارض للذات الاسم فالمراد
من المعرفة التعريف مجازا او الاشتراك بعيد واضافة الصفة الى التعريف بيانية
الياء المصدرية وهذا المصدر للنوع فكانه قال التعريف شرطه ان يكون تعريفا
بالعلمية كما جعل البعض وهو جار الله الزمخشري لانه فرعية التعريف اه
حاصله انك قد عرفت ان كل علة فرع لاصل حتى اذا كان فيه علتان حصل فيه
فرعيتان فيمتنع من الصرف وفرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له لانهم
يبتدئون بقولهم لا انك تقول رجل ثم تقول الرجل فذلك يفيد فرعيته وطلق التعريف
للتنكير في ضمن بعض انواعه الذي هي المعرفة باللام لا خصوص تعريف العلمية
للتنكير الا ان فرعية التعريف العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة والتعريف فرع التنكير
بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية في العلم ليتم بان الاعلام

المنقول عن معنى

المنقول عن معنى الوصفية الى العلمية فرع للنكرات التي هي اصلها وذلك كثير فتحقق
الفرعية في العلم ليتم بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك يوطلد
التعريف المحض اسم جنس وهو لفظ دوعي موضوع في ذلك اللغة لجنس
الجيد جعله العرب لقبا لعيسى يدفع نافع لجودة نراتنه نصروا نهم في كلامهم
اى في كلام العرب كادخال اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرفوا فيه بادخال التنوين
ليعلم لانها من مقولة واحدة في كونها لاتمام الكلمة لو سمي بلجام لانه كان في
العجمية لگام فتصرف فيه العرب بابدال الكاف جيما فضعفت عجميته فلو
جعل علما في لغة العرب لم يمتنع من الصرف لتصرف العرب فيه حتى صار كانه من
جنس كلامهم لعلم علمية لا حقيقة ولا حكما اجتناب المضم ومذهب الزمخشري
الى ان نوحا كهند واعلة تاثير العجمة على التانيث وحمله على ذلك تحتم منع
الصرف في ماه وجور لانه اه تذكير الضمير الراجع الى العجمة باعتبار انها
سبب والمراد من الامر المعنوي ان لا علامة له في اللفظ والا فاسباب منع
الصرف كلها امور معنوية واما التانيث اه جواب سؤال وهو ان
التانيث المعنوي كيف اعتبر مع سكون الوسط في هند فجاز منع صرفه
ولم نعتبر العجمة في مصر نوح مع كونهما مشتركين في كونهما امرين معنويين
وحاصل الجواب ان علامة التانيث في هند واشباهها وان كانت
مقدرة الا انها تظهر في بعض الاحوال كحال التصغير ونحوه فلم يوغ
قوة اسم حصن وقع الذي هو قلعة بين بريعة والحجر وعلى التقدير في
يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث من حيث انه اسم بلدة وانما
خص التعريف اه جواب لاعتراض الشيخ الصدي حيث قال وفي ذكر تحتم الشرط
الاولى نظر وكان الاولى ان يقول كنوح وفي بين منصرف ومثله وابراهيم ممتنع

وحاصل الجواب انه لما كان في انصراف نوح خلاف وكان المختار منه الصرف فنقض عليه بالذكر
والاولى تقديم اه لان الوجود اشرف من العدم فكذا ما هو متفرع عليه   واعلم اه
هذه فائدة مشهورة لكنها منقوضة بنحو شيث وعزير فانهما معربان كما يدل عليه
النصوص   فرنية معرهيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح ولوط وهود فقرشي
هود اسم لا شعيب فلو كان هو ما مر بيانا مقتصر على نوح وهبله مغايرا للتعبير
الجمع اى الجمعية لانها العلة المأخوذة من الصرف وهي كون اللفظ دالا على احاد مقصودة
بحروف معدودة بتغيرها   وهي الصيغة التي اولها اه سواء كانت على وزن مفاعل
ومفاعيل ام لا فلذا جعل خفافيه وعماير والمشهور في زنتها مفاعل ومفاعيل وكان
المراد الوزن المرون لا التصريفي بعض عليه الفاضل الهندي   في بعض الصور
كما لب واساور واناعيم على ما عرفت   فانتها تكسيرها فالتي في عبارة
المص بمعنى الانتهاء وقال صاحب الكشاف انه قائم مقام علتين لا لانه على هذه الصيغة
بل لانه جمع مفقود النظير في الاحاد وما قاله منقوض بافلس واكلب واجمال
جمع المن وهو جمع عين   على صواحبات في قوله عم انكن صواحبات
يوسف عم   وانما اشترط اى اشترط ان يكون على تلك الصيغة ليكون صيغة
محفوظة من قبول التغيير الحاصل بسبب جمع جمع التكسير   منقلبة عن تاء اه
الغرض من هذا ان شرط الجمع ان يكون بغير تاء التانيث والتعبير عنها بالهاء
اما باعتبار الصفة المقدرة اى هاء كانت تاء التانيث وانقلبت حالة الوقف
هاء او اراد بالهاء التاء في مشار الشارح   والمراد بما به الحافظة الا
يجيء فلا يرد نحو فواره فان هاءه اصلية لانه جمع فادهية لبيت التانيث وهو
غير منصرف والفائدة الحادة على نية كراهية وتشابه اى اللفظ من حيث جمعيته
المتخيرة ومصدرية التشابه وكون المصدر في معنى جمع من حيث الجنسية وكون الجنس

حقيقة لكل الافراد

حقيقة لكل افراد ومحتملا له   ولا حاجة الى الاخراج اه دفع لاعتراض السيد ركن
الدين حيث قال ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل
مدائني فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف لو نقي او من زائد وهو
معرب قال الفاضل الهندي اى هو علم   واما فرازنة فمنصرف وهذا سؤال
استشكله بعض الافاضل وهو ان الالتباس يأتي بقاء التعريم وبقي فرازنة
منصرف والمقام للبيس مقام اما الامر للبيس مقام تفصيل وحل الاشكال ان شرذمة
من النحويين نصبوا لحاق التاء التانيث لا يخل بالصيغة لانها لازمة على التنبيه
وجودها كعدمها وللمص ادادا ابطاله فشرط اولا ان يكون بغير هاء والمدعى
ثانيا بقوله واما فرازنة اى ومما تكن من شيء فغرازنة منصرف على ما افاده
سيبويه في قوله اما زيد فمنطلق وتقديم الكلام فيه ويمكن ان يقال ان مساجد
ومصابيح عدم لان المعنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما
فرازنة فمنصرف   وحضاجر علما منصوب على الحال من حضاجر مع
انه مبتدأ جوزه ابن مالك وكان الشارح اختاره ولا اعتبار عليه وجوز بعضهم ان
يكون حالا من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمولها اضعفها البرعي
اذا كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وفيه تكلف   يطلق على الواحد والكثير الملاقة
على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على كل واحد واحد منهم نصا في جمعية
لا للجمعية الحالية انه ليطرد على ما يتوجه على عبارة المص من ان منع الصرف للجمعية الا
لا لكونه منقولا من الجمع وعلى هذا فقول المص لانه يخلص الحروف   انتهى الضبعان
في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كزعفران وزعافين
انتهى علمية موثرة لذا انكر صرف وان كان فيه خلاف   غير مسلم هذا مناف
لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه اتفاقا وان كان خفيا في نفسه كما صرح به صاحب المرام

والقاموس   تقفيت اي تخلفت دونه هذا التقدير اشارة الى وجه
تقديم المفم بحيث حصا جر بحاسر وابل الاعمى زيادة سبب اخذ القصم
من هذا الكلام وكلام صاحب المتوسط قال ان هذا الجواب يستلزم
ان يكون علل منع الصرف عشرة فان الحمل على الجوانب زائدة على التسعة المذكورة
فكانه سمياه انما قال كانه لان السراويلة لم يجئ بمعنى قطعة من الخرقة فيكون
مفردة مفهومة   والتداعي مثال للجمع المنقوص الواوي فانه جمع داعية وهي
في الاصل داعوة من الدعوة   حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على
الظرفية والعامل فيهما الثابتة المستفادة من الكاف وذهب بعضهم هو الاخفش
لان الاعلال سببه امر معنوي فيكون اضعف   مبناء على ان الاصل تعليل
لقوله والتنوين اي ينبغي ان يؤتى بالضم بلا تنوين لوجوب الجمعية في الاصل الا انه
بني الاعلال على ما هو الاصل في الاسم اعني الصرف   وذهب بعضهم وهو
سيبويه وليس قوله مبنيا على ما هو الاصل تقديم منع صرف على الاعلال كما قال
بعضهم والا لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة
بل الاصل عنده جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع صرف فحذف الياء
للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان الحذف
للاعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال الساكنين
في غير المنصرف لفظا بكونه منقوصا فعوض التنوين من الياء   في لغة بعض
العرب استقبحها الفاضل الرضي فوجد ان الجر لا يدخل على الياء بمنع صرفه
ويفتح حال الجر بخلاف ساير الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر
مفتوحا عند امتناعه وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق ولو كان عبد الله
مولى هجوته   ولكن عبد الله مولى مواليا واستشهاد الفرزدق لا يدل على فصاحتها

وعدم فيجما الا ان نظم هذا البيت هجو لعبد الله فاختار اللغة القبيحة الهجو للتعريض
بان عبد الله من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وهو بعضهم ان يكون
الياء ضمير المتكلم ولا الالف للاشباع وغير انه لا وجه لحذف اللام من الكلمة الا
ان يقع حذف لضرورة الشعر او حذف ياء المتكلم وعوض الالف عنه كما في يا غلاما
ما   لبيا من النزول الحاصل بسبب الانحلال   وانه لا يكون باضافة اي لا يكون
مركبا اضافيا كغلام زيد   الى المعرف والحكم على اختلاف الوجهين كما سيأتي
ولا اسناد اي مركبا من مسند ومسند اليه كتأبط شرا وهو لقب جابر
ابن ثابت والسبب في تسميته بتأبط شرا قال التبريزي لانه اخذ سيفا وخرج
الى نادي قومه فقالوا تأبط شرا وقيل قالت له امه يوما ان الغلمان يجتنبون
لاهلهم فهلا فعلت كفعلهم فاخذت جرابا ومضى فملأه افاعي واتاه متأبطا
به او جاء عليه تحت ابطه فالقاه بين يديها ففرجت الافاعي منه تسعى فولت هاربة
فقالت نساء الحي ما الذي كان اتيت متأبطا فقال تأبط شرا وقيل انه رأى
الكبشا في الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من
الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقله فرمى به فاذا هو الغول فقال له قومه ما
كنت متأبطا يا ثابت فقال الغول تأبطت شرا فسمي بذلك كذا في الاغاني
قوله من قبيل المبنيات هذا عند المصنف وجماعة من المعربات المحكية بحالها عند
اخرين فلا يبعد من ان يحكم لعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا لكنه لا فائدة
في منع صرفه   عليه قبيل خمسة عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه
مشهوران بالعلمية واعلم ان ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات في
ثمانية في سبعة اقسام البنيسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه فاسم بني مع
صوت نحو سيبويه وفعل بني مع فعل كهلم وصوت بني مع صوت نحو حيهلا

ن حرف يجتمع مع حرف نحو هلا وزاد قوم ثمت امر فقال وافعل يجتمع مع حرف نحو يضربن ويضربن وهذا يستغنى عنه بهلم كانه كالمستغنى انما قال لكان لانه
قد ذهب بعضهم الى ان خمسة منها معرب غير منصرف فلعل الفم وافقهم في منع الصرف فح لابد من ادخالها الا ان خروجها علم البلاد فيه انه اذا كان كذلك فيجوز
ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث فلم يكن قطعا في تاثير التركيب منع الصرف
المعدنان التي ان غلبت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وساير الاسباب
فلم حصر بالوصف بما قلت الشرط الالف والنون الا مطلقا ثنا فاهمتام بهذا
الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من كلام الجمهور دون ساير المواضع في منع دخول
تاء التانيث عليها ضمير المثنى يحتمل الرجوع الى الى التانيث والالف والنون او
كليهما وعلى التقادير المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة واعلم ان المبرد
ذهب الى جهة الشبه النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني
وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء وغيرهما ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة
حتى يقال ان النون ابدلت منها واما صنعاني وبهراني نحو ادمى فابدل النون
بالهمزة وشانه عن ذلك المناسبة التي بينهما والنحاة خلافه الى اعلم ان ظاهر
كلام الشم الرضي يدل على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة
الف التانيث وانما اختلفوا في انها هل يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها
مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية
واما الصفة والمبرد ذهب الاكثرون وانها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر
والمبرد ذهب بعضهم فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرطا للالف
والنون اذ بها يمتنع من زيادة التاء والوصف عنده في سكران الاسباب ولا
شرط والخوارزمي الشم بان الخلاف واقع في الموضعين والمذهب الاول من المذهبين

المنكوبين في الشم

٥٨

المنكوبين في يوسف هو مذهب الكوفيين نبه عليه كثير من ائمة الفن
هو القول الثاني لان وجه اشتراط العلمية الاولى انتفاء التاء غير ظاهر
يعني ما يقابل الصفة بقرينة ذكر الصفة فيما بعده وقوله فان الاسم او بيان لان الاسم
القابل لهما شامل للصفة ايضا فلا يصح ح ذكرها او شرط ذلك الاسم هذا
يجعل من سياق الكلام للزعم زيادتهما او ليمتنع التاء الاول باعتبار مذهب
الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني او صفة فانتفاء فعلانة عطف بان
على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان المتقدم واذ كان
صفة فشرطها انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز الفم كما يجيء في باب العطف
لا يبقى مشابهتها هذا التعليل انما يصح بالنظر الى مذهب الثاني وهو ان
ما اعتبر الالف والنون انما هو باعتبار المشابهة لالفي التانيث واما بالنظر
الى المذهب الاول فلا فان قبول التاء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقق
المشابهة لما نبه عليه علية وعدمها عريان يعني العين وقيل وجود
فعلى والاولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل للعلم بانتفاء
التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم
يقولون في كل ما جاء منه فعلان فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة
فيصرفونه اذ فعلانة لا فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف
والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء
التاء فقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود فعلى لانهم خصصوا هذه اللفظة
بالباري تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يجيء منه مؤنث لا من لفظه اعني بالتاء
ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف لانه متى كان مؤنثه
فعلى يكون فعلانة بعينه قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة

بخلاف رحمن فانه نظر الى الاختصاص لا استعمالى بالله نعم لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر
الى الوضع فحال الرحيم بل جانب المبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب
والمادة المشكوك بالالكثر انسب كذا قال المحشي فائدة تناسب هذا البحث قيل جاء الى ملك رجل
اسمه حبان فقيل للملك انصرف حبان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمنه فلا ينصرف والا
فينصرف ووجه قوله بانه ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية
والالف والنون وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون مشتقا من الحين اى الهلاك فينصرف
ومن ثم اختلف فى رحمن والذى يترجح عندى صرفه حرف بحل ما شك فيه
هل جر عند العرب ام لا لان الفرق هو الاصل فلا يعدل عنه الا الدليل قطعى قال بعض
المحققين فان قلت كيف اشتهر حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة
والنحو والبيان حتى يتنوا امرهم فيه على المنقول ولم يكتف احدهم عن المعمول عند البلغاء
قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى
وهو كون الاسماء الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المفهوم ولو ان
الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرط لاختصاص ذلك الوزن
بالفعل وفيه نكران لا طائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة لمجرد النسبة والربط بينهما
لا للاختصاص وهذا هو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل اى يثبت للفعل يعد من اوزانه ولا يعد من اوزان غيره فقوله
وزن الفعل اى وزن منسوب الى الفعل فالاعتبار عنه بالمر يفيد الاختصاص الذى
لم يفهم من المتن اولو ابدل الشارح بحسب ونحوه لكان اظهر من التشهى وهو
المروءة وما اجمل الحال للغرض الحجاج لحدثنا ثناء سرعتنا فى الشيب بذلنا وفى القاموس
انه علم لبئر بمكة ومعناه الفعلى انزف وعثر موضع فى القاموس هى ماثبة
معناه الفعلى جعله ذا كبوة ويقم لرجل قيل هو عمرو بن تميم ومعناه الفعلى الاكل

اما الاكل يا على الاجراس

اما الاكل يا على الاحراس او ملء الفم واما بخو بقم وشلم او جواب سؤال وهو ان بقم وشلم
من اوزان الفعل مع انهما اسمان ولم ينقلا من الفعل الى الاسم لعدم استعمالهما فعلا
وحاصل الجواب انهما اسما عجمية نقلتا الى العربية والاختصاص المذكور مشروط بكون
ذلك الاسم من اللغة العربية فلا ينقلع وجود مثل هذه الامثلة فى اختصاص وزن الفعل
بالفعل وقيل انه مقصد بين التحيز ووزن الفعل غير مختص بالفعل لوجوده فى الاسم كثيرا
نحو حجر ونحو هو محلا لان بناء المجهول فانه لم يجئ فى الاسماء الالفاظ قليلة ملحقة
بالعلم وهو علو على انثى الوعل ووسم بمعنى الاست ودبل علما للقبيلة الاصفر
البعاة وهو عيسى ابن غرسيم فانه منع من الصرف ما كان منقولا من الفعل مستقلا
بقول الشارح انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى قال بعد الدين
ولا حجة فيه لانه محمول على الحكاية انا ابن رجل الا وجبينا لجاز جلا من فعل فاعل فهو محكى
لا ممنوع من الصرف والمتعين على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه
منقول من كعسب انا اسرع انتهى وسيأتى ضعف هذا الكلام الشارح فى باب النون
او يكون غير مختص بقرينة المقابلة المرتان من هذا القسم افعل وجعله فى الاسم
اكثر منه من الفعل لان كل فعل ثلاثى لازم من الالوان والعيوب يجئ منه افعل التفضيل
ومن الالوان والعيوب يجئ منه افعل فعلاء نحو احمر حمراء واعور عوراء وهما اسمان
واما افعل فعلا فلم يجئ الا ماضيا من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا
من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصرف اللام او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان النسبة
بين الشيئين عموم من وجه لاقتران اثنان فى شمر واحمر واجتماعهما فى يزيد ويشكر
اى فى اوله وزن الفعل هذا هو الظاهر لانه المذكور سابقا الا ان فيه ارتكاب مجاز ابتداء المبالغة
مجاز فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف
والحركات والسكنات وقد عبر عنها الشارح بالكون الهيئة من حيث هى لنيل لها اولا

وامرحتى يوان الزيادة فى اوله ولهذا صرف العمى عن الظم لتبقى النسبة محفوظة على حقيقتها وان قال

اذ اول ما لحانا ه هو الاسم نان له اولا حقيقة   اى زيادة حرفا وحرفين انه نشر على ترتيب

اللف فالاول با النسبة الى وزن الفعل فان الزيادة صفة وهيئة تعرض للحروف الزائد

فتناسب وزن الفعل الذى هو هيئة كما عرفت والثانى با النسبة الى ما كان على وزن الفعل

فانه عبارة عن الاسم الذى هو مركب من الحروف فيناسبه الحروف الزائد وعرض الشارح من هذا

التقدير دفع الاعتراض الذى اورده الفاضل السندى بقوله فان قيل او احمر مثلا هى الزيادة

صفة الاول فيتحد الظرف والمظروف وحاصل الدفع اما اذا قدرت زيادة حرف فلان الزائدة

صفة الاول فى قولك الحروف الاول من احمر فانه يجوز نسبة الصفة الى موصوفها فى كما

تقول العلم فى زيد واما اذا قدر حرف فلانه لا تغير فى اوله وبين الحروف الزائد عموم من

وجه فان الحروف الاول من الاسماء التى على وزن الفعل قد يكون زائدا كاحمد وقد يكون

وقد يكون اصليا كنشر فانه وزن نفعل والامران اللذان بينهما عموم من وجه يجوز ان ينسب

احدهما الى الآخر كما يقال البياض العشرة احسن من البياض فى صفاته فتامل فى هذا المقام

فانه من مزال الكتاب   كنزيادة اى مثل اه هذا التفسير ليوافق ما سبق

اى حال الكون وزن الفعل اه نشر على ترتيب اللف كما عرفت والحال من المضاف اليه

لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا حان نقلنا فى

اوله زيادة حانت قولنا صبر زيادة فى من قبيل انتصب ملة ابراهيم حنيفا   لاختصاصها

اه اى لاختصاص هذه التاء المتحركة بالاسم فان الداخلة على الفعل هى الساكنة كضربت

انما سمى به رجل فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله للتاء لكنها

اذ القياس صح   يقبلها على خلاف القياس اذ تلحق التاء للمؤنث دون المذكر فظهر انه لا حاجة الى هذا

التقييد لانه حالة التسمية لا يقبل التاء اذ الاعلام محفوظة عن التصرف فقد تكا

مكانا ما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان ادخل فى احمر حالة الوصف ومنع كلام الرضى

اه

الذى تقدم

الذى تقدم قبيل هذا مع الجواب عنه   واحترز به عن التاء التى يقبلها مؤنثة

بواحد من الجماعة المراد من الجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان

لا يكون المشترك بين اثنين وحقيقة التنكير فى هذا القسم ان اللفظ يريد موضوع

لواحد متشخص فاذا اريد المسمى بالزاء فاذا صار اسم جنس متناولا لما يدخل فيه

كل من سمى به فيخرج عن العلمية   من الوصف المشهور قيد الاستنثار باعتبار

الاغلب ولا يجوز ان يؤول بوصف غير مشهور يفهم منه   اى ظهر فيه ظهور

من غير بيانه بل فى ضمن بيان اسباب منع الصرف وشروطهما ولذا اختار

تبيين   استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى استثناء من

مال الكلام لانه يؤول قوله لا يجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الى انه لا يجامع مع

غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا الموضع الذى

هو مال الكلام فالمستثنى منه متعدد وكذا المستثنى منه اذا عرفت هذا فاعلم

ان ما ذكره الفاضل اللارى تكلف   كما فى ثلث واحمر فان فى ثلث

العدل وفى احمر وزن الفعل وليس فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لم ينفك

عنهما بحال   وهما متضادان اشارة الى جواب سؤال وهو ان يقال

شرطها   اذا لم يكن العلمية فى العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كل منهما

العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكر زالت العلمية ولم يزل العدل

فيكون غير منصرف اذا لم يصدق كلما فيه علمية مؤثرة اذا انكر صرف فاجاب بان العدل ووزن الفعل مع   ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة التتبع والاستقراء

فانك قد عرفت اوزان العدل وليس شئ منها على اوزان الفعل المعتبرة

فى منع الصرف وهو كونه مختصا بالفعل او اوله زيادة كزيادته

اى لا يوجد شئ اه هذا التقدير دفع لما يرد على ظاهر عبارة المص

لان الاستثناء فيهما مفرغ فالمستثنى منه المقدر اما شئ او ما اشبهها

او سبب من هذين السببين والاول خلاف الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما من
اسباب منع الصرف والثالث يلزمه اتحاد المستثنى والمستثنى منه وتوضيح الجواب
ان العدل ووزن الفعل اذا انضما الى العلمية فالتحقق معهما اما ان يتحققا معا فيجتمع
الاسباب الثلاثة او يتحقق معها احدهما فقط او وزن الفعل فقط فتحققهما مع العلمية
احتمالان عند العقل لا الواقع في تمثيل الشق الاخير اعني ما يكون مجموعهما بمجرد احتمال
عقلي لا وجودي فالمستثنى منه المفهوم العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم
العام المشار اليه بقوله اي لا مر الدائر بين مجموع اه هو وجود العلمية مع هذين السببين
لانه الذي كان دائرا بين هذين الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو احد هذين
الاحتمالين بعينه وهو ما ضمن احدهما فقط وفائدة قوله فقط التنبيه على ان
المراد احدهما الملحوظ بشرط الانتفاء للاخر لا الماخوذ بشرط لا اي بشرط حتى يشمل
مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين يتضمن تحقق احدهما في ضمنهما الا انه مع تحقق الامر
لا مع انتفاء الاخر والمقسم هو الثاني لا الاول هكذا تحقق الكلام في هذا المقام ولا
يلتفت الى ما قاله بعض اهل الحواشي فانه اشبه شيء بالغواشي   من حيث هو
سبب اه فان الاسم الذي فيه العلمية والتانيث مثلا اذا نكر زالت علميته بالذات
واما التانيث فباق الا ان وصف سببيته وكونه معتبرا في منع الصرف يزول
منه بزوال العلمية فلذا قال لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب واعلم
انا فيما يمكن اجتماعه من العلل العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف
والنون كما في اذربيجان ويزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يوجد بدون
الشرط   امر من صمت يصمت ومثل نصر ينصر   امر غير محقق لانه ما من يحقق
اللطائف   اصمت بكسرتين من صمت يصمت اصمت بكسر العين بان يكون
امره بكسر الهمزة ولذا لم يثبته هذه القاعدة قال الفاضل المحشي اصمت علم للمفازة

اما العدل فظاهر صح

سميت بلفظها

سميت بلفظ اصمت بفتحتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت
ولا يمكنه حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدل لانه ليس ولا
يخفى ان هذا الكلام من قبيل الهزل   وخالف سيبويه الاخفش نقل من القاموس
ان سيب فارسي وهو التفاح ومنه سيبويه اي رائحته وهو لقب امام النحاة
عمرو بن عثمان الشيرازي ونقل انه كان صاحب عنبة بالتفاح بحيث لو دنا احد
منه بلا اختياره صوت فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر من انه مركب من
اسم صوت   ولما كان قول التلميذ ثمة لما نقل الفاضل الهندي عن بعض الشراح
حيث قال قيل الاصل رفع الاخفش لان سيبويه استاذه نسبة الخطأ الى
الاستاذ غير ملائم لم يثبته   لما ذكره من القاعدة اعني قوله ومما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف وهو لكونه بمعنى كل فاذا قلت جاء القوم اجمعهم فمعناه جاء القوم كلهم
سواء كانت اجمعين ام لا فوصفيته بسبب غلبة الاسمية عليها والوصفية الضعيفة   ضعيفة
لم يعتبرها سيبويه ولا الاخفش   افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الصفة
كارنب واجدل فانك اذا قلت زيد افضل يجيء الى السامع ان معناه نبيل اكبر
افضل فهو بعد التنكير ينصرف بالاتفاق   وان كانت معه من اه
فانه من نقص في الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الوصفية مجال فاذا سمي رجل
بافضل من فهو بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق بسبب الوصفية ووزن
الفعل فعلى هذا لا بد ان يكون مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة
المذكورة مع انه داخل في المراد نحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير
منصرف عند سيبويه ولمثله كذلك بل غير منصرف بلا خلاف ولا بد
ان يفسر نحو احمر ما تكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن مصرحا
اللفظ ما يكون نقصا في وصفيته بعد العلمية كذا قال البعض لا ناصر وفي انه غير

واحد لان مثل هذا غير داخل في باب احمر فان احمر على ما سيأتي قد دلت
وصفيته الا ان سيبويه يعتبر تلك الزائل بخلاف افضل من فان وصفيته
محققة بسبب من التفضيلية فاين احدهما من الاخر   فدلت عينا الكلية
فان احمر حال العلمية علم لذات ويجوز ان يكون متصفا بالسواد فانا نكر
فالمراد به المسمى باحمر وان كانوا كلهم متصفين بالسواد نعم اذا جعل
مثل احمر علما للذات المخصوص الموصوف بالحمرة لم تزل الوصفية عنه
بالكلية امكن اعتبارها كما في اسود وادهم   واما الاخفش او قال
الاخفش في كتاب الاوسط خلافه في نحو احمر انما هو مقتضى القياس
واما السماع فهو على منع الصرف   وهذا القول اظهر فان المعدوم من كل
وجه لا يؤثر   في حكم واحد قيد به لجواز اعتبار المتضادين في حكمين
مختلفين نحو اثاني وعبيد والحوض من اجعفر نبا عبيد عمرو ولو نبيا الاحاها
فاعتبر العلمية في احوص من حيث منع الصرف يجمع على احاوص واعتبر الصفة
فجمع على حوص وذلك لان احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل والحوص ضيق في مؤخر العين لجميع بقي رجل احوص وامراة حوصا
ثم جعل احوص علما فان الشاعر جمع الاحوص في حال العلمية تارة على الحوص
باعتبار الصفة الاصلية وتارة على الاحاوص باعتبار الاسمية العارضة
بسبب العلمية وانما قلنا ان المثال لان افعل الصفة يجمع على فعل وافعل
الاسم على افاعل كارانب   اي باب غير المنصرف يعني ان اللام
للعهد   اي بصورة الكسر اعلم ان المعبرين فرقوا بين الكسر
بلا تاء وبين الكسر مع التاء فجعلوا الكسر بلا تاء من القاب البناء وجعلوا الكسر

مع التاء في الكسر

مع تاء في الاعرابية والبنائية فالمناسب ان يقول يجر بالكسر فاصلحه الشارح بقوله
اي بصورة الكسرة   منصرف مطلقا هذا الاطلاق وكذا الذي بعده في مقابلة
المذهب الثالث   غير منصرف مطلقا هذا المذهب ضعيف اذ الحكم بعد الانفراد
مع زوال السببين او احدهما بسبب اللام او الاضافة غير معقول ومناف للقاعدة
المتفق عليها في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف فتأمل   هو التنوين
الدال على التمكن وانما حذف الكسر تبعا له لانهما تبعا له في مثل غلامي زيد فلو
دخله الكسر لتوهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تحقيقا لحذف التنوين
والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فجاز الكسر   المرفوعات جمع وانما
جمع ولم يجمع باعتبار الانواع مع ان الملايم لارجاع الضمير ولمقام التعريف لان تعريف
الرفع سابقا بقوله الرفع علم الفاعلية وتعريف المرفوع ههنا يوهم ان نحو
المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فان الذالك الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة
على تعدد انواع المرفوع   لا المرفوعة لما ذهب الوهم من تعريف صيغة
اسم الفاعل المفعول الجاري المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على المضروبات
جمع مضروبة ازال هذا الوهم بقوله لا المرفوعة   لان موصوفه الكلمات
المدعى مشتملا على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب استدل عليهما بقوله لان
موصوفه الاسم وهو مذكر الاسم مرفوع لا مرفوعة   ويجمع هذا الجمع اه يعني
يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط شيء اخر كما
جاز ان يجمع المؤنث هذا الجمع   كالصافنات نقل عنه قدس سره الصا
فنات من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر
وكالايام الخاليات اعني الماضيات يقع في الامر ايام خلون اي مضين
الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على المفرد لان التعريف اه كما ذكره الفاضل

ان المرفوعات

الرضي حيث قال ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى الخبر الحصر اعني ما
لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا او الخبر لكن المطابقة للمبتدا اكثر انتهى وحاصل الدفع
ان الضمير راجع الى المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريف انما يكون للحقيقة لا
للافراد   اي اسم اشتمل لان الكلام في مرفوعات الاسماء   اي علامات
كون الشئ فاعلا اشارة الى ان الباء في الفاعلية مصدرية   ان يكون موصوفا بها
اي كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا للكلمة مشتبهة بها
لعدم استقلالها وتبعيتها الاسم المعرب   ولا شك ان الاسم لما كان في معنى الرفع
المحلي حقا وكذا اشتمال الاسم عليه يعني معنى الرفع المحلي واشتمال الاسم عليه ورد اميهم
في هذا الكلام على الشارح الهندي حيث حصر المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا او تقديرا
وعدم اعتبار الرفع المحلي بناء على انه لا يكون الا في المبني والمرفوعات من اقسام المعرب وحمل
البحث عن الفاعل اذا كان ضميرا او نظائره على التطفل والشارح نظر الى ان الفاعل واخواته
كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات ايضا بلا اتفاق والبحث ايضا كما
يكون عن الفاعل المعرب يكون عن الفاعل المبني ايضا كما وكذا في اخواته ولما كان المبني
يقع فاعلا ويكون فاعلا مرفوعا فلا بد ان يكون المبني مرفوعا فاعتبر تعريفه على وجه يصدق
على المبني المرفوع ايضا ويجعله مشتملا على الرفع المحلي ولا يجعل المرفوع قسما من المعرب
بل يجعله قيد الاسم لجواز ان يكون فاعله مبنيا فلا يلزم المحذور الذي هو باعث
لتخصيص الفاضل الهندي   فيه الفاء جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا
فنقول منه الفاعل   ادخنا اشتمل بمجرد قرب المرجع كما يرجح الاولى موافقة
لمقصود   الذي هو اصل الجمل واما كان اصلا لان الغرض العام من الجملة هو
الاخبار وللفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان التركيب فيه اشد
وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر ولانها تشمل الخبر والانشاء وضعا بخلاف

محتاجا الى

من غير حاجة الى وسيلة خارجية بخلاف الاسمية فانها انشائيتها بالادوات الخارجية
نحو كقولك انت زيد قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب الهمزة
ولان عامله اقوى وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله انه لفظي ومحسوس
اعني الفعل بخلاف عامل المبتدا اذا دخل فانه معنوي غير محسوس ولانه يغلب
على عامل المبتدا اذا دخل على المبتدا وينسخ ابتدائيته واعلم ان كون ناسخ الفاعل
ما ذكرناه هو المشهور وقد ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع باحداثه الفعل
وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب هشام الى انه يرتفع
بالاسناد وقال ابن فلاح ويرد الكل ان العامل اللفظي يجمع عليه والمعنوي مختلف
فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه من المعنى المختلف فيه والذهب
اربعة اقواها المذهب المشهور   وقيل اصل المرفوعات المبتدا وهو مذهب
سيبويه واستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه التقديم لان
المسند صفة من صفاته وحقها التاخير وهو كذلك في باب المبتدا بخلاف
الفاعل فان المسند اليه مؤخر وثانيهما ان المبتدا يحكم عليه باحكام الجامد والمشتق
مثل هذا حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة كان
المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء الفعل والظروف
وليس شئ منها مشتقات فاذا كان كذلك كان المبتدا هو الاصل لانه اكثر تصرفا
وعدا لتعلق الكلام وهذا الذهب الوجهين على المدعي ضعفاء   اي اسم حقيقة او
حكما فان قلت تفسير الفاعل بالاسم تخصيصا به ثم تعميم الاسم بما يتناول   ما نادى
الحقيقي والحكمي قلت لما تقيد كلمة ما في تعريف الاسم المرفوع بالاسم بناء على
ما سبق لا بد ان نفسرها في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم
ايضا وليس للتفسيرها بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الاول

بنفسه

مع ان الفاعل عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة
هو المعنى ليخرج عنه الحد توابع الفاعل فان اسناد الفعل اليها بتبعية الفاعل
فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسند الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل البعض
ثانيا وبالعرض لانه عبارة عن الاول في المعنى وكذا المبدل والمعطوف ولا ينافيه قولهم
المقصود بالذات هو البدل والاول ذكر للتوطئة لان تلك القصد به من جهة اللفظ
فقول بعض المحققين يخرج الحد عن الحد بعض توابع الفاعل غير محقق وكذا المراد
اه يعني لا بد من اعتبار قيد الاصالة في تعريفها لاخراج توابعها ليتناول اه
اي ليتناول الفاعل المعرف فاعل هذه الامور واحترز به اه اعلم ان الكوفيين
لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا زيدا في
المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب عندهم تركه واما عند
البصريين فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الى ضمير الاسم والجملة
الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس مسندا الى الاسم والاسم مبتدأ لا فاعل
فلا حاجة عن التعريف الى قيد التقديم بل خرج بقيد اسناد الفعل لكن لما
توهم دخوله في التعريف بسبب اسناده الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء في الحقيقة
كما صرح به الشارح اعتبر قيد التقديم لاخراجه تقديم عليه وجوبا لانه المفرد
الكامل واللفظ انما يطلق ينصرف الى الكامل ليخرج عنه اي عن تعريف الفاعل
فانه يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدأ انه اسند اليه شبه الفعل مقدما
عليه الا ان تقديمه عليه لغرض المبالغة والاختصاص فليس واجبا بل جائز
نحو في الدار رجل فيصدق على رجل انه مسند اليه شبه الفعل على الظرف
مقدما عليه وجوبا فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل تقديم نحو
اي تقديم الكلي الحاصل في جميع الافراد وليس التقديم في باب الخبرية فانه هنا وجب

ماخرج الـ... / ... اسناد الفعل ... (marginal notes)

تقديم هذا المفرد

تقديم هذا المفرد منه لمانع وهو كون المبتدأ نكرة كما سيتلى عليك اي اسناد
وانما حمل الظرف على انه منصوب على المصدرية لا مسند الا انه يلزم منه الفصل
بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله وقدم عليه وانما قال المعنى على جهة
قيامه ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي لا يقوم به الفعل حقيقة نحو ضرب
زيد ومات زيد ولم يقم زيد فان الضرب امر اضافي اعتباري ليس موجودا في
الخارج والموت امر عدمي فليس لهما قيام حقيقي بالفاعل لكنهما اسند اليه على طريقة
اسناد الفعل الى فاعله وهي صيغة المعلوم ويبنيا نما مسند ان الفاعل على جهة القيام
اي ثبوته وطريقته كاسم الفاعل اه فان زيد قائم ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه
وقس على البواقي كصاحب المفصل وتبعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قال
الفاعل الرفع وحده ثم لفظي راجع الى انه هل يلزم في الاصطلاح النحاة ام لا فاعرفه
وليس هذا نزاعا معنويا اي حق ما ينبغي ان يكون الفاعل اه الاصل في الشيء ما يبنى عليه
الشيء وقد يعرف بمعنى القاعدة الكلية كما في الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة
الكلية فيه الرفع وقد يطلق في العرف البعض على الاول وما ينبغي ان يكون الشيء عليه كما
في الاصل في الواو المضمومة ان تقلب تاء اذا فيما سبقها كما في تراث ولا نقد لا تقلب
كما في وجوه الشرح حمل على هذا المعنى اذ لو حمل على المعنى الاول للزم من مخالفة القاعدة والكلية مخالفة
في الفقه القاعدة غير جائز مع الجواز هنا ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما يتناول
الواجب فيكون صورة وجوب تقديم الفاعل داخلا تحت الاصل واما ان يراد منه
الاولى المنفك عن الوجوب فصورة وجوب تقديم الفاعل على خلاف الاصل ان لم
يمنع مانع كقصد الحصر ونحوه مما يأتي في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل
ولو ترك قوله ان لم يمنع مانع لكان احسن لانه يوهم انه مع وجود المانع ليس الاصل
فيه التقديم مع ان اصله التقديم مطلقا ولهذا بقي في قولنا ما ضرب غلامه الا زيد الفاعل

المستثنى
المسى

مقدم على المفعول او بتنزيل الفعل مسندا اليه وصف الفعل بكونه مسندا الى الفاعل تنبيها
على ان المراد من الفعل هو المسند لا معناه الاصطلاحي المبنا وله الحكم بفاعل شبه الفعل لكونه
مسندا الى الفاعل ولو قال المسند الاصل ان يلي المسند لكان اوضح واشمل من غير ان يتقدم
عليه شيء واحترز به عن معمولاته اي من غير ان يتقدم عليه فقط شيء من معمولاته فان تقدم معمول
الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح في اصالة كون الفاعل يلي فعله مثل زيدا ضرب
لشدة احتياج الفعل اليه فانه علة لوجوده فاحتياج الفعل اليه احتياج المعلول
الى العلة بما هو بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يسكن كما في ضربت
مع توالي الحركات الاربع لان المفعول فضلة ليس بجزء والفاعل جزء وذلك غير جائز
والاولى جوازه لوروده في كلام الفصحا قال حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا
من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال غيره كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى
في ذرى المجد وقال غيرهما جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى
سنمار وقال غيرهم لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر وغير ذلك
كقوله بني حلاها هن عند لبنى ترى الخدلة احسن الزنجي وكقوله الا ليت شعري
هل ... من كل جانب الى غير ذلك من الابيات وقد حصرنا مواضع
الاضمار قبل الذكر في كتابنا الموسوم بمنتهى النحو في مواضع احدها ان يكون المضمر مرفوعا
بنعم وبئس ويفسره الا التمييز نحو نعم رجلا زيد ثانيها ان يكون مرفوعا ثالثها
باول المتنازعين في العمل ثالثها ان يكون مخبرا عنه ومفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا
الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا
ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها رابعها ضمير الشان والقصة
نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا خامسها ان يجر برب ويفسره خامسها
التمييز نحو ربه رجلا سادسها ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا سابعها ان يكون متصلا

بفاعل مقدم

بفاعل مقدم ويفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا واما نحن فيجوز مطلقا لما عرفت
جزى ربه البيت دعا عليه والكلاب العاويات تمثيل للصيد والماشية وقوله
وقد فعل اي وقد فعل الله به هذا الفعل وهذا الكلام نقاه امنه بالموضع اعرض
بعضهم بانه اذا كان دلالة الاعراب على المعاني بالوضع ولا شك ان الحركات الاعرابية
الفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيلزم ان يكون كلمة معربة مركبة والجواب
اولا يمنع كون الاعراب اللفظي كلمة وثانيا بان المعرب ما يكون مركبا من اجزاء مترتبة
في السمع والاعراب يسمع مع اخر المعرب ان كان بالحركات ونفس الاخر ان كان
بالحروف فلا يرد عليه انه ذكر الاعراب ... بدليل نقله الشيخ الهندي حيث قال
وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القراين وهذا الايراد مبني على انه
اراد بالقرينة الامر الدال على المعنى وليس كذلك بل القرينة هي الامر الدال على تعيين
المراد باللفظ الدال على تعيين المحذوف فلم يكن الاعراب مستغنى عنه حينئذ فان معنى
العبارة ح اذا انتفى الاعراب وانتفى القرينة الدالة على الاعراب الساقط لفظا
متصلا بالفعل الا في نحو ضربك متعلق بالفعل المبني والمتصل لشبه الفعل او باسماء
الافعال فانه لم يجب تقديمه فلنا فانه الاتصال الانفصال يعني لو تقدم المفعول
المذكور بعد الفعل على الفاعل المتصل به يلزم انفصال الفاعل مع جواز ان
يكون عمرو مضروبا لشخص اخر قال الفاضل اللاري هذا ظلم في المثال المذكور وتظلم منه
مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احدا الا زيد فان ذلك لا يمنع ليس
احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له والجواب انه اذا كان الفاعل عاما فلا
يكاد يوجد مثال صادق لان هذا التركيب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواكب
لا يمكن ضربها على القواعد الادبية ولا يصح الا اذا خصص الاحد بجماعة معينة و
ح يجري فيه ما يجري في المثال المذكور في الشرح واما دعوى ظهوره بها اذا كان

الفاعل خاصا فغير مستقيم لانه لا يصح في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف
انه نفى القصر حصرا لقيد ثم في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا العين وكذا
في نظائره هذا المثال وقد دفع الشيراز المراد بجواز ان يكون القصر لفاعل اخر بحوانيا النظر
الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في مثال الشرح تمنع كون الفاعل فاعلا لا لمعنى
هذا الفاعل والمنع انما ياتي فيما ياتي كمثال يوسف من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواب
قوله يستقر الصفة قبل تمامها يعني ان ضاربين زيد صفة قد تم بتعلقه على عمرو فلو قيل الا
عمرا قبل ذكر زيد يلزم ضم الصفة قبل تمامها فيفيد انحصار الخ لان الاحتمال المذكور
فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب الا زيد احدا اما
اذا لم تذكر المفعول او الفاعل او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا
كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احدا الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا
وما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا او مفعولا معا عامين نحو
ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا او قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد
عمرا اي ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا يبقى المستثنيان غير محتملين اذ ليس ههنا الا شيء
ذاك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس ههنا الا الفاعل العام
شيء يتعلق به المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد
لمضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد فيختص
مضروبية عمرو بزيد فذلك غير المعنى الذي ادعيناه وهذا مع ان الاستثناء شيئين
باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء
اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على حصر البدل ولا على
غيره فلا تقول على البدل ما سمى احد الا الشي الا عمرو بدل بعضهم ولا تقول على غير البدل
ما سمى احدا الا عمرو الدينار يجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان

كان المستثنى

كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين مما قبل الا كانهما وقعا قبل
الا بالبدل يستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الا يلي بدل
ومعمول لعامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا
وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او ان كان احدهما
مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن
المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا الا زيد السوط لم يجز
لان المستثنى انما ليس بهما الواقعين قبل الا وهي تضعيف من استثناء
شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجازه مطلقا بقوله وما نراك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير
وما نراك اتبعك احد في حال الا اراذلنا بادي الرأي اي بلا رؤية وتدبر
فلعبرهم ان بعض زيد وبانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوك بادي الرأي
او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره واذا دريت
في امثال المسئلة اعني ما ضرب زيد الا عمرا فان المعنى لا ينعكس ولا يلزم
استثناء شيئين باداة لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد
المستثنى بها الا في مواضع هاهنا ليس منها كذا افاده العلامة الرضي الرافع
للفاعل في هذا التوسيف اشارة الى ان المراد من الفعل العامل الفعل الاصطلاحي
اذ ليس رفع الفاعل من خواصه بل رفع القاعدة شبه الفعل في رفع الفاعل
اي مصدرا جاء به اشارة الى انه جواز مصدر بمعنى الاسم الفاعل وبصيغة
المصدر باعتبار موصوفه الذي هو المحذوف وانما قدر المفرد دون الجمع
الخ الغرض من هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال النظم ان زيد مبتدا
لا فاعل لان يطابق الجواب للسؤال اولى مما اجاب الشارح نحو جواب ثم قد

موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا صح

ان زيد مقدم معنى ما يستثنى وان الى اداة ضرب زيد الا عمرا صح

العامل

المفعول

بلغ

الجواب التحقيقي فاستمع لما يتلى عليك فقوله من قام جملة اسمية وصحة وفعلية حقيقة
اذ تقديره اقام زيد ام قام بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على الزمان
المتجدد المتغير فيقبل الاستفهام عنه هل يتغير ام لا بخلاف الذوات الثابتة كزيد
ونحوه ولما ضمن من معنى الاستفهام قطعا المسافة التطويل وجب تقديمه لذلك
وكان دالا على ذات الفاعل صار الجملة الاسمية لتقدم المسند اليه في الظاهر
ورعي المطابقة مع الحقيقة دون الصورة متعلق بضارع فان تقديره يبلى
للمقدر لا بالايم بريته مزيد على غير القياس اذ القياس مطيحات
جاء رجل اي زيد فانك لو قلت رجل لكان فيه ابهام بدونه فذكر مفسره اعني
زيد بخلاف قوله وان استجارك احد فاجره بل لابد من الفعل نسب الى الاخفش
بجواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا قلنا ذلك الذاهب على مذهبه ليس من
قبيل ما نحن فيه اي الفعل والفاعل اه اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت
الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع لعدم قيام ما يؤدي مؤداه اه لان
انعم قرينة تدل على لفظ الجملة او الحذف الواجب لابد له من شيئين القرينة وما
يؤدي معناه مؤكدة فان المفسر في الاية هو الثاني وحرف الشرط هو الاول فتامل
ليكون الجواب مطابقا للسؤال وليفض يلزم تكثير الحذف بسبب حذف الجملة
الاسمية والفعلية الصغرى الكبرى فعلية لاقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملين
على الطريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع لكن لا ينبغي ان يقيد العاملان
لغير المصدر ان في نحو اعجبني ضرب وقتل زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن
فيه الاضمار لانه مصدر في اكثر من فعلين مثل ما ورد في الدعاء من قوله اللهم
صل على محمد وال محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وال ابراهيم
فانه اعمل الفعل الاخير كما هو مذهب البصريين الفاعل في الافعال السابقة وكذا الملبس اضمر

قوله اذ المتقدم عليهما

اذ المتقدم عليهما والمتوسط اه هذا رد لقول بعض الشارحين حيث جوز التنازع
في صورة التقديم عليهما اذا كان النزاع في المفعولية وفي صورة التوسط بينهما اذا كان
النزاع ليس في المفعولية والاول اقتضى الفاعل والثاني المفعول والشيخ الرضي جوز
الصورة الاولى منها اي الصورتين ونحن قد نحينا كلامه في بعض تعاليقنا على
الشرح بما حاصله ان طلب الفعلين لذلك المفعول المتقدم على السوية ولا يرجح الاول
بقربه اذ لو كان القرب علة موجبة او مرجحة لكان في صورة وقوعه بعدهما معمولا
للفعل الثاني فقط فلم يقع فيه التنازع بين الفعلين وهذا الكلام بعينه جار في
صورة المتوسط فلا نغفل نحو ما ضربني واكرمني الا انا هذا اذا كان التنازع فيه
مرفوعا منفصلا اما اذا كان منصوبا منفصلا نحو ما ضربت واكرمت الا اياك ففيه تنازع
وقد حذف ضمير المفعول من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول لان المفعول
يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو مررت وغضبت على
هذا يجوز التنازع في الضمير المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم ذلك
الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك مررت وغضبت فقوله الضمير
لم يرد موجهه لا يمكن فيه فهو اي رفع النزاع باعمال الاول او الثاني
لانه حرف هذا التغليب انما يجري في الضمير المنفصل المقترن بالا كالمثال
المذكور اما اذا كان ضميرا منفصلا بدونها نحو زيد وعمرو ضاربه ومكرمه هو
وانا قائم او قاعد انت ففيه جار فيه ما الدليل خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع
في مثل هذا فقد يكون الفاء جزاء شرط والجملة جزائية ويجوز ان يكون
الفاء للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول وان كان قوله
ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار وان كان بالفاء على ما في بعض
النسخ في الفاعلية اه واعلم ان التنازع في مفعولي علمت فاعلم لازم في

التنازع فى الفاعلين اما باختيار مذهب من جعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلا فى الفاعل او بتعميم الفاعل اعم ان يكون حقيقيا او حكميا فى المفعولين ينبغى ان يعم المفعول ايضا ليشمل التنازع الواقع فى الحال نحو جاء زيد وضربت عمروا راكبين وليس هنا قسما ثالثا لان قاعدة التقسيم فى كل قسم ان يكون مقيدا بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلين اه وهذا التنازع فيه ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج من المقسم يعنى قد يكون اه اشارة لهذا القسم التقدير الحاجبية مختلفين والى نفى الحاد والعامل لكنهم وهو معنى المستفاد من النفى المستتر فى قوله فقد يكون لوجهه الى التنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذ التنازع الفعلان لانفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر المتنازع فيه واحد اى اسما على وجوه كثيرة وهى ستة عشر وجها مرحم الشارح بانه بعض منها فى الامثلة الا بعض واشار الى بعض اخرى منها بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم ظاهرا فيه مرفوعا وتركت ثمانية اخرى مجموعه تحت اقتضاء المعنى الفعل الاول المفعول والثانى الفاعل النحاة البصريون وليس المراد من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة ووافقهم اخرون فى كلام البصريين فلا يرد ان الكسائى كوفى فكيف عده من البصريين فى تجويز اعمال الاول استناده الى ان المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم ويدابرح ينبغى ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون لان قوله فان اعملت يشتمل على ترتيب الكلف فليشتمل ابتداء هو مذهب البصريين ونحن اخترنا هذا المذهب فى تعليقتنا على شرح اللباب واستدلنا عليه باثنى عشر دليلا وللزوم التكرار الخ يعنى ان فى معمول الفعل الاول عند اعمال الثانى ثلث احتمالات الاضمار والحذف والذكر فاختار ره الاضمار نحو انه فى العمدة والمختار

والحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسد شئ مسده ولم يختار الذكر الفاعل لانه يوجب تكرار اللفظ ويثبت الحذف صرح به لترتب عليه قوله خلافا للكسائى وقوله ويظهر اثر الخلاف الخ اى يظهر اثر الفرق بين الحذف والاضمار فى التثنية والجمع والتانيث واما فى المفرد فلا فرق نحو ضربنى واكرمت زيدا والتى التى لمثال التثنية لحصول الفهم به وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء تشريك الرافعين وتشريك الناصبين ايضا وقد نقل عنه بعض التزام الرسالة واشار اليه شيخنا المحقق الشيخ حسن فى المعالم الا انه غير مشهور عنه كاشتهار تشريك الرافعين ولذا انكره استادنا العلامة واعترض على شيخنا المحقق فى حواشى المعالم او اضماره بعد الظن يعنى روى عنه ايضا عند اقتضاءها الفاعل اعمال الثانى واضمار الفاعل فى الاول بعد الاسم الظاهر كما فى صورة تاخير المناقب يعنى اذا اقتضى الفعل الثانى المفعول والاول الفاعل روى عنه ايضا اعمال الثانى واضمار الفاعل فى الاول بعد الاسم فنسبة الصورة الاولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية عنه ايضا ومثل الشارح صورتى اعمال الثانى واضمار الفاعل فى الاول بعد الاسم الظاهر بالمثالين المذكورين دروايته المتن الخ اى الرواية التى حمل الشارح عليهما عبارة ~~وهو قول الشارح فانه لا يجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء اول الفعل~~ عبارة المتن فلا بد مما اورده فى الحواشى من ان عبارة المتن ~~يحتمل~~ المفهم مثلا فان اللفظ مجملة يمكن تطبيقها على الروايات عنه ان استغنى عنه مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول ضربته واكرمنى زيد فان المالكى يجوز ذلك على قلة نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا اه فان حسبنى وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبنى وهو منطلق الاول لا يجوز حذف احدى مفعولى باب حسبت اى اذا كان المفعول الاخير مذكورا

على ما هو المشهور وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم
في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اى علمت قيام
زيد وجوز بعضهم حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل
واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولين كباب اعطيت وقد جاء
ذلك في القرآن والشعر قال الله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم أي بخلهم هو خيرا لهم فحذف احدهما وقال الشاعر لا تخلنا
على غيرانك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلاء خزايا بهما
ولا يخفى انه الخ جواب سؤال الخ تقريره ان شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد
في الواقع بعدهما وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا
لحسبني لاختلاف بينهما والجواب نعم حال المفعول الاول وهو غير جائز لانهما
مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
واجب لانه لو يجعل ما هو الخ وذلك لانه لو امتناع غيره ويلزم ان يكون الشيء
في سياقه وسياق جوابها منفيا والنفي فيهما مثبتا اذ امتناع النفي اثبات وامتناع
الاثبات نفي فيكون السعي لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياقه ولو لم
يجعل الطلب الى آخره كان طلب القليل مثبتا اذ هي منفيا منفي في سياق جوابها
اى السعي لادنى معيشة وطلب القليل واحد في المعنى فيؤدي الى اثبات شيء ونفيه
في كلام واحد وعن الفارسي ان واو ولم اطلب للحال وح لم يلزم ثبوت الطلب
القليل اذ تقديره لو كنت ساعيا لمعيشة دنية كفاني قليل مع اني غير طالب له
فيصير من باب التنازع فاقتضى اولوية اعمال الفعل الاول لانه عدل عن اعمال الفعل
الثاني مع امكانه الى الاول على ضعف وهو حذف الضمير من لم اطلب ولولا ان اعمال
الاول اولى لما اختار حذف الضمير لكنه يحتمل غير منصوص ومحتمل لا يصلح حجة لاثبات

متنازع فيه

متنازع فيه اى مفعول فعل او شبه فعل في هذا التعريف تنبيه على ان الرضي حيث قال
اى مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وكانه حمل الفعل على العامل او انه ذكر الاولى
لبعض النحاة هو علامة الزمخشري كل مفعول ابرا لفظ كل في التعريفات
مع دلالتها على الافراد والقصر في مقام التعريف هو الحقيقة والماهية من ملائم
الا ان الادباء والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك وانما اضيف الى المفعول اى
وانما اضيف الفاعل الى المفعول في قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل
فيقال فاعل الفعل لملابسة كونه الخ اى لملابسة كون الفاعل فاعلا له
الفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة اضيف
الفاعل الى المفعول اذا كان عامله فعلا يعني بقوله ان تغير صيغة الفعل
فترك ما كان عامله شبه الفعل تبعا لشرطه اذا كان شبه الفعل ان
تغير صيغة شبه الفعل الى اسم المفعول اى الى الماضي قال الفاضل الهندي المجهول
وهذا من باب ذكر العلم وارادة صفة المشهور نحو لكل فرعون موسى
اى لكل جائر عادل قاهر وفيه نظر بان الصفة المشهور بها فعل هو
الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه من كونه
بطريق التمثيل في معنى فعل ونحوه فيتناول مثل افتعل اى الماضي اولها قوله
صيغة الفعل الى فعل ويفعل بما ترى فيتناول ما كان من باب النائل
باب علمت المراد به الفعل او شبه المتعدي الى مفعولين الاول
منهما مسند اليه والثاني مسند ويطلق عليه تغليبا فلا ينحصر في افعال
القلوب بل يتناول مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا او اعتقدت عمرا
شاعرا ونحو ذلك بخلاف نحو اعجبني جواب سؤال مقدر تقريره
ان كون الشيء مسندا ومسندا اليه جائز وواقع في مثل اعجبني ضرب زيد

فان المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه لانه فاعله وبالنسبة الى المضاف اليه مسند
لان المضاف اليه فاعله معنى فهو من باب اسناد المصدر الى فاعله وحاصل الجواب ان الممتنع اذا كان
ثابتين وهيهنا اسناد المصدر الى ما بعده غير تام لان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله
ثم رد الفاضل الرضي تعليل القدماء امتناع قيام المفعول الثاني مقام الفاعل وهو التعليل
الذي ذكره الشيخ بهذا المثال مردود ولما الشاهرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس
كما اذا كان نكرة وايد المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه
هو الخبر في الاصل قال الفاضل الرضي الذي ارى انه يجوز قيام ثانيهما عن الفاعل
معرفة كانا او نكرة اذا اللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه بذلك بان يكون
ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس
تقديم الثاني على الاول فاذا التزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل الا ان
يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا
ابوك والمرفوع الثاني المفعولين انتهى والذي اختاره انا ما اختاره هذا الفاضل
ومنعهم كون الشيء مسندا ومسندا اليه ممنوع ومعها يجوز ان يكون الشيء مضافا و
مضافا اليه كغلامي في قولك فرس غلام زيد فات النصب والاشعار اي فات النصب
بسبب جعله مسندا اليه ومرفوعا وفات الاشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية
فلا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك بخلاف ما اذا كان مع اللام فان المشعر
بالعلية وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير تعين اي المفعول به واجاز
الاخفش والكوفيون اقامة غيره مع وجوده ومنه قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا
يكسبون ومثله قول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسبت بذلك الجرو الكلابا
فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعني الكلاب وقول الآخر ابيح لي
من العلاء بنقير ابيح وقيت الشرط مستطيل والاول من باب اعطيت وكذا المفعول

وهو مطابق لما في المتن وهذا اذا قام المفعول مقام الفاعل صح

الاول من باب

الاول من باب علمت اولى من الثاني لان الاول عامل والثاني معلوم على ما هو الاصل
فيهما وهو كون المبتدأ مسندا اليه وكون الخبر مسندا الى المبتدأ وهذا انما يتم فانه
اقتضاها فعل فيهما ونسبة الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويحتمل معنى
المبتدأ الثاني اعني المصنف بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد الى شيء ولا اعتراض
بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر مردود بان العوامل في كلام العرب علامات ومعرفات مؤثرات
الحرف على الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده
فسلم من الاعتراض فان التجريد عدمي وهذا المذهب وهو كون الابتداء عاملا فيهما
مذهب الزمخشري والجزولي وبيانه في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب وعبد الله ومذهب
سيبويه الى ان الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وقال الكسائي والفراء
هما مترافعان واختاره الفاضل الاسترابادي وقال بعضهم المبتدأ اذا كان
اسما يرتفع بالضمير العائد من الخبر وقال بعضهم الكوفيين المبتدأ اذا كان
اسما يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا
وذهب العلامة الشيرازي الى ان الابتداء عامل في المبتدأ وهو عامل في
الخبر وجميع هذه المذاهب ابطلناها في كتاب التبويب بدلائل ذكرها يوجب التطويل
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اشار بهذا الكلام الى ان حقيقة
التجريد بمعنى مرادة هنا بان وجد فيه العامل اللفظي ثم جرد عنه بان
غير الاسم لكن لما كان اللام يقتضي المعربات وجود العامل اللفظي بعد
عدمه ووجوده بالتجريد اصلا اشار به الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظي
فيه اصلا نفي السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع اي العوامل
او المراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل لا لفظا ولا معنى تقديرا
ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا لا معنى فلا يخرج به عن تعريف
مؤثر

في القسم الاول منه قوله
في العامل المعنوي وهو
الابتداء صح

باسناد الخبر اليه صح

المبتدأ مثل بحسبك زيد فان تاثير عامله ليس الا في اللفظ لانك لو حذفته
وجدت المعنى باقيا على حاله بخلاف ما اذا حذفت ان مثلا من قولك ان زيدا قائم
لفوات التاكيد المدلول عليه بان وانما يتقوله وكانه الى بعده   كهل شي فانك
اذا قلت هل من شي عندكم كان معناه المنسوب الى هل شي عندكم ام لا
كما لا وكذلك ان المنافية في قولك ان ضارب الا زيدا   نحو ما ضارب زيدا
معنى ما ضارب زيد على ان يكون بادئ من الاستفهام مثنى مفعولين لضاربا
ولو قال الواقعة بعد النفي لكان اشد لانه يندرج فيه ما وقع بعد كلمة
غير نحو قول الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه وانما
قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها ان غير مبتدأ لا خبر له بل لما اضيف
اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض
لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما ماسوف على زمن
ينقضي مصاحبا للهم والحزن وهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب
عن الفاعل الظرف ثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم   عين بدل
والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون
صفته اعني ينقضي بالهم فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فاتى   بلغ
بالاسم الظاهر مكانه ثالثها انه خبر المحذوف وماسوف مصدر جاء على
مفعول كالميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير آسف على زمن
هذه صفته وهذا ابن الخشاب خلاف الظاهر والاولى عندي في التعريف عن
الوجه الاول ان يقال ماسوف من القسم الثاني للمبتدأ وانتقل اعرابه
الى غير بسبب كونه مضافا اليه   نحو نحن اخوه اذ الداعي للتثوب قال ... لا
لم يجز تثنيته لما سياتي ان شاء الله تعالى من ان الفعل وشبهه اذا اسند الى

الاسم الظاهر

٧١

لا يثنى ولا يجمع   واقائم الزيدان واعلم اني رايت في الصفحة في اقائم الزيدان
ونحوه خبر حذف مبتدأ واقيم المظهر مقام مضمره والتقدير اقائمان الزيدان
الزيدان فالزيدان الاول مبتدأ والثاني تكرير وقائمان خبره محذوف
المبتدأ اعني الزيدان الاول لدلالة الثاني عليه ثم حذف المضمر الذي في
قائمان وهو الالف واقيم المظهر اي الزيدان الثاني مقامه فصار
اقائم الزيدان وهو غير بعيد عن الصواب لانه غاية ما فيه حذف المبتدأ
مع القرينة واقامة المظهر مقام المضمر وهما شائعان وعلى المذهب المشهور
يلزمهم القول بان النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة والقول بان الصفة مبتدأ
ظاهرة البطلان   مع وجود الذات والقول بان المسند مبتدأ مع وجود المسند اليه وكلها
مع وجود المعرفة كان المحقق الرضي يزيف المذهب المشهور ويقول
هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدأ بدون الخبر ولما الجاءهم الى الاضطرار
الغاء الصفة المذكورة وجه الفائدة ان الصفة السابقة اذا افتقر
لما هو في معنى ولم يضم تلك واقعة بعد النفي والاستفهام   المسند به
الى المبتدأ فيخرج الصفة لانها هي المبتدأ لكنها الحق اعلم السادّ
مسد خبرها   او يجعل الباء بمعنى الى في الحاشية فكان التكلف
في تغيير العبارة ان لا يتشبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ
ومع يظهر لقوله به فائدة ولا حاجة اليه   ليسند الى شيء كما في
القسم الثاني من المبتدأ   او يسند اليه شيء كما في القسم الاول منه
اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه سواء تحقق هذا في ضمن الوجود
ما يطلق عليه المبتدأ   او بالاولية فعلى هذا يجوز ان يراد بالمبتدأ شاملا للقسمين فان القسم
الثاني من المبتدأ يجب تقديمه على ما هو ساد مسد الخبر اعني الاسم

الظم ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذا كان الاسا الذي بمعنى الاولية المعين الى
هذا الوجوب لان المبتداء ذات اه فان قيل هذا الدليل جار في الفاعل
فينبغي ان يكون اصله التقديم على الفعل والجواب ان تقديم الحكم في الجملة الفعلية
لكونه عاملا في المحكوم عليه وفرعية العامل تقتضي تبعية للمعمول فكانه قال اى
اه نا الرجل والمرة مبتدا ان قد تخصصا بانهما فردان للاحد المعلوم كونه في
الدار المبهم حصوله في احد الفردين وهذا التخصيص كما انه حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب
ايضا لان المخبر لرجل معلوم له انه في الدار وهو مستور عن تعيينه فعلم انه ينبغي
له التعيين في الجواب فاندفع ما ذكره الفاضل الرضي من ان هذا التخصيص عند
المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب الا انه يلزم مما ذكره الشم امتناع ارجل
في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظة ام التي تدل على تبعيض العلم لاحدهما
عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في سياق الاستفهام
وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس في الدار ام
ذلك الجنس وليس المراد واحد بعينه او لا بعينه وتعينت وتخصصت اه الغرض
من هذا التحقيق دفع اعتراض المحقق الرضي حاصله ان التخصيص هنا لان
معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف الاحد
بالعموم والخصوص جميعا وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الضدين
لو اريد هنا المفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك بل المراد
تقليل الابهام الحاصل في النكرات وهنا كذلك لانه لما نفي عن كل واحد
من جميع الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه انما يكون
اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد
من هو فالتخصيص هنا يحصل بالعموم لهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين

تمرة خير من جرادة نقله اهل السنة عن عمر بن عباس ونقله
الشيعة عن الامام جعفر بن محمد عن ابائه في تفسير فدية الجرادة اذا قتلها محرم
والمراد ان فدية تمرة كانت والحكم ليس مقتصرا بتمرة دون تمرة اذ يستعمل
في موضع اه ولانه كان في الاصل فاعلا الا انه قدم لافادة التخصيص والحصر
فهو في قوة رجل موصوف اه وهذا الفارق بين قام رجل ورجل قام حيث جاز
الاول وامتنع الثاني فانك في الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت
قد حكمت على رجل موصوف بصفة القيام وفي الثاني اردت الحكم على رجل مجهول
غير مخصص وان خصص بعد ذكر الحكم وهذا مثل يضرب لرجل تري
ادركه العجز حادثة اي بسبب حادثة حتى انه صار يصوت او يستغيث
بالناس ليعاونوه على امره مثل الكلب الذي ينبح من طارق الشر قيل ان
هذا القول وانما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب في وقت لا يهره في
مثله الا الشر فكان مورده هرير ابتسام ويخشى منه السوء هذا هو
المشهور اي كون المبتداء معرفة او نكرة مخصصة فقال بعض المحققين هو
ابن الدهان واستحسنه الفاضل الرضي وهي في محله لانها لا تحتاج
الى الفعلية يعني ايهاما بيت من الفعلية والانا الظرفية جملة لانتقال
والفعل الى الظرف كلام في نعم الرجل فانها اما الاستغراق الجنس
كما ذهب اليه البعض والجنس مشتملا على المخصوص نحوي اشتمال العجز على الذات
اللفظي واما التعريف المعهود كما ذهب الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة
الى التعميم فالبعض المحققين ويقدر ان الجملة انشائية فلا بد من تاويله بقول
في حقه نعم الرجل فيكون الخبر مفردا انتهى وعلى ما اخترناه من جواز وقوع
الانشائية خبرا لا يحتاج الى تاويل كما ستسمع ان شاء الله ثم ووضع المظهر

وهذا انما يكون للتعظيم فالرابط حقيقة هو الضمير الذي وضع الظاهر موضعه
اذا كان الضمير حقيقه انما هو مع الحذف لان كون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف ما الضمير
ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تضعف مع الحذف وكذا لام العهد لوقوع الحذف
لا ينساق الذهن الا الى المعين نحو الكر الكر اثنا عشر وسقا ولو وسق ستون
صاعا والصاع اربعة امداد والمد الخ وقوله اي الكرمنه الجار والمجرور حال من
ضمير يستبين والظرف في قوله السمن منوان منه صفة منوان ولزم مع الابتدا
بر او جار او مجرور اعلم ان الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان وقد
يطلق بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المص هنا اي ما قال الغرض من هذه
التأويل دفع ما اعترض به الفاضل الصندي وحاصله ان المقدر هو الجملة
للخبر الذي هو ظرف وظاهر العبارة ان الخبر مقدر به ابدا وحاصل الجواب ان
التقدير بمعنى التأويل والعرض فمعناه ان الظرف ما ول ومفسر بما لكونه
ملصقا بجملة قال بعض الافاضل التقدير بالتأويل لان التقدير يوهم ان يعتبر
الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة
هو نفس هذا الظرف بتأويل الجملة انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا
في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسده وقال بعضهم
هو الظرف وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وخير الامور اوسطها و
الدليل عليه ان الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذلك الفعل المقدر وما اتفق
عليه من تقدير المتعلق فلعله انه رعاية الامر لفظي حيث ان الجار والمجرور
مفعول بحسب المعنى فهو معمول فلا بد له من عامل الا ان المعنى يحتاج الى تقديره
كما نعم الاكثر فان العرب الفح يقول زيد في الدار ويفهم نسبة الظرف الى الظروف
بلا احتياج الى تقدير وكذا اختلفوا في ان الظرف مستقل ام منتقل من الفعل المقدر

واعتبار الفعل حيث ارتباط الظرف به لا لوجوب الكون
نفس هذا الظرف صح

صح
منتقل

الى الظرف

الى الظرف فمحذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل والمبتدئ
كلام المص بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول قوله
والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة على
تقديرها ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه ولتعيينه و
سد الظرف مسده والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان اعني المبتدا
والخبر لكونه معرفة ولكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة قوله
وسيبويه جوزه في المبتدا اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام وانما اقول
انه وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها معرفة من حيث المعنى كما اشار
اليه بقوله فان معناه اهذا او غيره الخ مال الى هذا متساويين في
التعريف او غير متساويين اشار به المص الى فائدة ذكر معرفتين وعدم
الاكتفاء بقوله متساويين بان المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين فلو
اكتفى بمتساويين لتوهم المساواة في التعريف زيد المنطلق مثال لكونهما
معرفتين سواء كانا متساويين ام لا فان في اعرفية الاعلام من المعرف باللام
او تساويهما خلاف سيأتي ان شاء الله نعم وان النحو اعرفية الاعلام وقال بعض
المحققين لا التباس هنا سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان الاسم يتعين
للابتداء بل لكونه ذاتا جامدا والصفة يتعين للخبر لكونها صفة مشتقة
اقول هذا الجواب ليس بشيء لان الخبر يصح اشتقاقه وجوده في الاصح لصحة
وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدا بمعنى الذات المتصف بكذا
فلا قرينة حج اما اذا وجدت القرينة المعنية للمراد فلم يجب التقديم مثل
ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول لانه تلميذه
فيشبه بالاستاذ كما هو المتعارف ومثل قول الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا

سبوهن ابناء الرجال الاباعد قوله اصل التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدا فان تخصيص
غلام بواسطة وتخصيص خير بلا واسطة فانه اسم التفضيل فهو مشابه للمعارف
مشابهة تامة حتى المحققين بعضهم بها من جهة ان اللام لا يدخل عليه افضل منك
افضل مني فان الاول مبتدا والثاني خبره وهما متساويان في رتبة التخصيص لان كلا
منهما افعل التفضيل مع من وهذا تخصيص بالمعمول كما ذكره بعضهم في قوله عليه السلام
امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فان امر نكرة تخصيص بالمعمول اعني الظرف
لكونهما اي هذه النكرة في معنى الاضافة فكانه قال امر معروف ونهي منكر
وقس عليه ما نحن فيه فعلا الراي فعل اسند الى المبتدا فان الاسناد
الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة فيكون فعله فما المراد من كون الخبر فعلا له
كونه جملة فعلية فاعله الضمير الراجع الى المبتدا فلا يرد ان مثل زيد قام ليس
الخبر فعلا له بل جملة كذا قال بعض الافاضل والظاهر ان المراد بالفعل اللغوي
الذي هو الحدث والمعنى لكن في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا يرد قائم
زيد فان الخبر فعل المبتدا ولم يجب فيه التقديم كما المنافي من زيد هند
فانهما حرف تدل على ثابت القائم قوله الذي ليس بجملة اشارة الى دفعهما قيل من
ان الخبر في ابن زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة
فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة
والخبر مفرد صورة اذ الضمير المستكن امر اعتباري كالاستفهام قال
بعضهم لا يتعين من موجبات التقديم الا الاستفهام ويرد عليه ما قائم زيد
فانه يجب تقديمه لتضمنه النفي من حيث انه مبتدا وانما قيدنا بالحيثية لان
تقديم الخبر لا دخل له في ذات الابتداء اعني كونه اسما مجردا عن العوامل اللفظية
فانك لو قدمت الرجل لصدق عليه هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدا وهو

التخصيص مفقود فما التقديم يصح للوصف لا للذات فتدبر التابع لمرو انما
امتنع تقديمه لانه خبره ولو قدم عليه للزم تقدم الشيء على نفسه على الله جزوه
عبده متوكل فان عبده مبتدا ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر وفي المبتدا
ضمير راجع اليه مع كون المبتدا مقدما على الخبر ولكن المتعلق هنا ليس تابعا
قوله لم يتبعه ممتنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزء الخبر لان
الخبر هو قوله على التمرة هنا الذي اخترناه كما سلف قال الشيخ الرضي و
يجوز ان يجيء بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده
متعلق بعامله لان الجار ليس متعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور به بالعامل
ما اختاره الشيخ لانه على هذا لا فرق بين المثالين فتامل الواقعة مع اسمها
وخبرها الحالم بكي خبر المبتدا اخبر ان اصطلاحا اشار الى المسامحة في
عبارة كلام المص والمراد انه خبر اعماله تركيب من من غير تعدد المخبر عنه
فيه به فيجيء التعليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير
فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية بين الحلاوة والحموضة
لا اثبات انفسهما ونظر بعض النحاة هو الفاضل الرومي فالاقتصار
عليه لذلك اي لو جعلنا التعدد في عبارة المصنف من ان يكون بعاطف او لا
فالاقتصار المص عليه التعدد من غير عطف لذلك اي لان التعدد بالعطف لا خفاء
به وهو السببية الاولى معنى الشرط هو التعلق بين الشيئين بان يكون
الاول سببا للتعلق الثاني فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني
نحو ان كانت النهار موجودا فالشمس طالعة وهذا قوله ثم وما بكم من نعمة فمن
الله فالتعليق ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله مع ان النعمة التي حصلت
بالمخاطبين ليست سبب صدوره صدور النعمة من الله بل الامر على العكس فان صدورها

من الله سبب لا يصالها والنصا فيها بهم لكنه اسبب للحكم بيروالاخبار عند اي وما حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله نعم ولا شك ان النعمة التي حصلت سبب بهم للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله نعم والفاضل الرضي فسر معنى الشرط بلزوم الثاني للاول فلا يرد وما بكم من نعمة الا انه يخالف تفسير المصنف في كلام المجازات فلذا عند الشيخ نظر الحجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط تعليل لصحة الدخول وعدم اي انما صح الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط وانما لم يجب دخول الفاء لانه لما كان للمبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره واما اذا قصد الدلالة على سببية الاول الثاني في العبارة اللفظية كان يوضح الذي يأتيني فله درهم الذي يأتيني انا اتاني فلم درهم فيجب دخول الفاء كان حرف الشرط في اللفظ ولما اذا لم نقصد اي اذا لم يقصد الدلالة على ان المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجبا كما في المعنى حتى يجوز الامرين وان كان موافقا في اللفظ للمبتدأ المتضمن له لانه لم يقصد ذلك المعنى فيجب عدم دخول الفاء ونحو حكم الاسم الموصول الامثلة في حكم لفظا واصلا كذلك المغني للمضاف والمضاف اليه والشرط الجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا بد ان الجزاء قد يكون انشائية باب كان وباب علمت لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية لان العلم بيانا بيان الشرط حيث انهما يدلان على تحقق ما بعدهما والشرط يدل بدلالة على التعليق والتحقيق بيانا بينه ووجه ذلك التخصيص اي وجه تخصيص ليت ولعل ببيان الاتفاق بالنظر الى الحروف المشبهة الا اهتماما ببيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة غير ليت ولعل ولعلهم لم يذكر قوله بالاتفاق لانهم لم يتوهم ان في بقية حروف المشبهة خلافا في المنع من دخول الفاء محتجا بان مدلولة الشرط

قد بطلت بدخولها

قد بطلت بدخولها فكان تضمن المبتدأ له ضعيفا لانها لا تخرج الكلام اقول هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى ان علمت وكان يمنعان من دخوله مع انهما لا يخرجان الكلام كما قال اهل العلم وما سمعت سابقا فلن يقبل منهم اجاب سيبويه عن مثل هذه الابيات بان الفا ليست بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الابيات وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصلي في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد ونظائره محمول على حذف الخبر وهو كلا واه فان حذف الفاعل او المبتدأ مسلم الثبوت ليعلم انه كان في الاصل حاصله ان اهل الحمد مثلا كان صفة لما قبله فغير عن ابه قصدا للمبالغة في المدح وذلك لان في تعيين الموصوف زيادة ايقاظ للسامع للاصغاء اليه ولان الكلام الذي يراد المدح صار جملتان بعدما كان جملة واحدة وكلما ازداد المقام كلاما ازداد مدحها ولو ذكر هذا المبتدأ لتوهم ان الكلام جملتان في الحال والاصل فقصر عليه فقطعه للذم والترحم ونحو هما تقديره هو زيد وانما حذف للعلم به وحسد غير مسلم لذكره في السؤال المقدر كانه قال نعم الرجل قيل له من هو فقال زيد وسيأتي الكلام فيه لانه فهم المستدل تعيين ذلك الشيء المومى بالاشارة وان يحكم عليه بانه هلال لنظيره الناظرون وليس المقصد ان الهلال المعروف هو هذا وتحقيق هذا مبني على قاعدة ذكرها ارباب العربية وهو ان المعلوم المعروف عند المخاطب هو الذي يقع مبتدأ والمجهول عنده يقع خبره مثلا هذا اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه ولم يعرفه انه اخوه لا تقول له زيد اخوك وبالعكس تقول له اخوك زيد اذا تحققت هذه القاعدة فنقول في المثال ان المعروف عند المخاطب انما هو شيء مشار اليه بلفظ

هذا غير معروف بالهلال فنقول له الذي هو معلوم لك بالاشارة الهلال لا غيره
ليتوجه عليه التعيين والحكم اي تعيين ذلك المرئي والحكم عليه بالهلال لئلا يتوجه
اليه الناظرون لانهم لا يعرفون انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا فكانه
قال الهلال المعروف هو هذا المشار اليه فلا يلتفت اليه السامعون لانه معروف
عندهم قوله على عادة المستدلين فان عادتهم ذكر القسم في امثال هذا التصديق الناظرون
ولئلا يتوهم اي لئلا يتوهم ان لفظ الهلال ساكن لاجل الوقف وح لا يتعين
ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير العين قوله على مذهب الاصح انما
قيده لان فيه مذاهب احدها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع ثانيها ان يكون
ظرف زمان خبرا عما بعده بتقدير المضاف اي في وقت خروج حصول السبع وانما
قيد المضاف لان الزمان لا يقع عن الجثة ثالثها انها ظرف زمان مضاف الى
ما بعده وعامله محذوف اي مفاجاة وقت خروج السبع وفي كل منها تكلف فلهذا
قال على المذهب الاصح قوله فاذا السبع واقف قدر الشارح الخبر عاما وهو
موجود او حاصل مستدلين بان اذا للمفاجاة ظرف وهو يدل على الفعل العام
كالوجود والحصول ومنع تقدير الخبر الخاص كقائم وواقف قوله لانه لا يجوز الا
بقرينة ولا قرينة هنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص فظهر انما قدره
في محل القرينة وعلى تقديره لفظ خرجت فان مفاجاة السبع بعد الخروج يناسبه
الخبر الخاص قوله غير ساد مسده اذ لو سد مسده لكان الحذف واجبا لا جائزا
فان حذف الواجب ما كان مع قرينة مع شيء يسد مسده كما سياتي قوله
بنوع اي قد المتعلق بالشيء والاختصاص له اي لو لم يكن التمر يجز من نبذ العلما
لكن التمر من البر وهو شاعر مشهور قوله اي لولا وجد زيد بيننا لـ
لولا يجوز الشرط والاختصاص ها لولا التخصيص بالفعل فيجعل لولا الامتناعية عليها

قوله هي الداخلة

لولا هي الداخلة لانها تختص بالاسم فيجعل غير كسائر الحروف قوله او كليهما
لم يذكر له الشارح مثالا لان مثاله قوله تضاربنا قائمين على صيغة المصدر قوله اذ كان
زيدا مفعولا به وقيد به لئلا يلزم تكرار المثال قوله ضربي زيدا قائما يحتمل ان
يكون الحال هنا من الفاعل او من المفعول والمصدر مضاف الى صاحب الحال وقوله
او قائما غير مثال لكون الحال عنهما قوله وفيه تكلفات كثيرة احدها اذا مع الجملة
المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وثانيها العدول عن ظاهر معنى الناقصة
ثالثها قيام الحال مقام الظرف في الذي حداهم على تقديره اذا كان المترتب عليه
هذه التكلفات اشتراط العامل في الحال وصاحبه لانه لا يجوز ان يكون
ضربي لما سيجيء ولا يجوز ان يكون حاصل المقدر لاختلاف العامل ح لان العامل
في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو اليا وزيدا والحق انه يجوز الاختلاف
العاملين على ما ذهب اليه المالكي تقديره بلا لبس قائما او ان ضربي لزيد
بلا لبس زيدا بوقوعه عليه قوله بلا لبس قائما ومعنى بلا لبس في كل صادر
مني قوله ايكم جبرات في قوله ان تقديره قوله مستخرجين من تلك التكلفات
لا مبنية على تقديره اذا كان وما ذهب اليه الفاضل الرضي حال عنه قوله انه
من غير سد مسده فلا يكون الحذف واجبا بل جائزا للقرينة الدالة عليه مع
داخل فيما وجب حذفه عندهم قوله وتقييد المبتدا المفهم عمومه بدليل الا
سنتلو تحقيق هذا المقام ان المصادر اذا اضيف يكون عاما مزيدا لانه
الاستغراق فيكون ضربي زيدا قائما اخبارا عن جميع الضربات في حال القيام
لكان منافيا لقوله ضربي زيدا قاعدا واما لزوم تقييد المبتدا على تقدير
الكوفيين فبيانه ان قائما لما كان متعلقا بقوله ضربي كان معناه كل ضرب
مني وقع على زيد حال القيام فانه حاصل ولا يلزم منه لا يفر به في غير حال القيام
ليكون منافيا

لقولك ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان اى ضربي
زيدا مر به قائما او عامر في اياه الا هذا الضرب هذا المقيد وهو
ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود لانه في قوة ان الموصولة
مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ولان الحال لا يدل على هذا
المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وذهب بعضهم هو ابن درستويه
ولو كان ما ذهب صحيحا لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذلك الحال
وعطف عليه شئ بالواو الضمير اما راجع للمبتدا او هو الذي فهمه الفاضل
المحشي من ظاهر العبارة وعندي انه راجع الى الخبر لما ستعرف بعد هذا
اى كل رجل مقرون مع ضيعته اعلم ان البصريين قدروا الخبر متى بعد
المعطوف اى مقترنان لزعمهم ان المعطوف معطوف على المبتدا فهو مبتدا
يحتاج الى خبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف خبر لمبتدائين فلا بد
المبتدا الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدا لا يكون سادا
مسد الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل جائزا كما اعترف به بعضهم الا
الفاضل قدر الخبر مفردا وعطف وضيعته على خبره فلا يكون مبتدا حتى
يحتاج الى خبر وزعم الكوفيين ان هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر
زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف
الاصل وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدا فلا
بد من تقدير الخبر بخلاف مع ضيعته فانه مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه
وهو كائن فلا يحتاج الى تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار التي هي
الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن الصنعة اذا عرفت هذا فاعلم
ان المحذوف في اغلبي مثله لا واجب بدليل فعله اثباته في نهج البلاغة اذ هو

كلام رب الفصاحة

كلام رب الفصاحة حيث قال وانتم والساقي فيون وانتم المعطوف اى على الخبر
والمحشي اى على المبتدا واجاب عن الاعتراض السابق بان المعطوف وان كان
من تتمة المبتدا لكنه يذكر بعد الخبر يصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه
ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله يكون مقسما به يعني معينا لذلك
بحيث ينتقل من سماعه الى كونه مقسما به ليكون قرينة على حذف خبره
الذي هو قسمي فلو كان غير معين له لم يجب حذف خبره كقولك امانة
الله لافعلن كذا قوله اى بعمرك وبقاءك اشار بالعطف الى اتحاد
المعنى اى ما اقسم به اشارة الى ان الحمل مجاز فان العمر ليس بقسم بل
مقسم به فان القسم معنى مصدري فلا يصح الحمل حقيقة قوله ولا يستعمل مع
اللام اعلم ان استعماله في القسم على وجهين بغير اللام وباللام فان لم
تأت باللام نصبته نصب المصادر فقلت عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك
احلف ببقائك واذا ادخلت عليه اللام رفعته بالابتداء واللام فيه
للابتداء وليست هي الموطئة للقسم كما ذهب اليه بعضهم اى من المرفوعات
اشار به الى ان قوله خبر ان واخواته مبتدا محذوف الخبر بقرينة
ما سبق فقوله هو المسند مبتدا كلام وقول الفاضل المحشي بناء على
انه ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات بعينه قوله
لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه ان الابتداء عامل
ضعيف فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى منه قوله بعد دخول لهذا زاد
لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف قوله لفظا او معنى اما
لفظا فبالعمل واما معنى فلانهما يغيران معانيهما فان مثلا يفيد التا
كيد وهو حاصل في المبتدا والخبر وعلى كلا التقديرين لا ينتقض التعريف بمثل يقوم

بقي انه مسند الى شيء اخر وهو ابوه بعد دخول ان فينبغي ان يكون خبرا للبر
وكذا الكلام في الجملة خبرا لانا نقول ان كلا من معنى الدخول وهو التاكيد لفظا او
معنى مفقود في يقوم وحده وحاصل في المجموع فان الرفع المحلي للجملة وكذا التاكيد
فيكون هي الخبر لا الفعل وحده ولا يحتاج الى الجواب بتعريض بالفاضل
الهندي ويلزم منه عطف على قوله ايجاب وحاصله انه يلزم على هذا
المجيب ان يكون قول المص بعد دخول هذه الحروف مستدركا فانه اذا
حمل الاسناد على الاسناد الى اسمها لا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها
يلزم المحذور فيحتاج الى تاويل الجملة والاصل عدم التاويل ولا يلزم
من ذلك ان هذا الكلام نقض بعض بحث الائمة الرضي وقد يجاب ان خبرها من المبتدا
في غيرها انكره المص لذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر
الكلام انتهى وحاصل كلام هذا الفاضل اعتراض على المص بانه يوهم انه لا في تضمنه
ولا في تضمنه استفهاما وحاصل الجواب ان المراد حكمه حكم خبر المبتدا اذ
صح كونه خبرا لها وههنا لا يصح اما لان التحقيق ينافي الاستفهام واما
لانه يفوت صدارته اي ليس امره الغرض من هذا التطويل تحصيل المشتهى
منه لوقوعه من فحوى الكلام وان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة
هذه الكلمات من مفردات كلام الرسول ومعنى الفقرة الاولى ان بعض البيا
نات الصادرة من بعض الناس يؤثر في القلوب تاثير السحر وفي كلمة بين
هنا ما بعض الزاهدين ابلغ من التاثير في الكتب السماوية التي بينها
بعض الفاسقين ومعنى الفقرة الثانية ان بعض الشعر حكمة اي كلام
حق على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب الى امير المؤمنين
وذلك لتوسعهم في الظروف وذلك لانه لا حادث الا ولابد ان يكون

في زمان

في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص بل صاحبه لا ينفك
عنه والجار والمجرور اجري مجراه للمناسبة اذ كل ظرف جار ومجرور في التقدير
اي لنفي صفة وان كانت صفة يلزم من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجود نا التمييز
مطرده فتامل ولنشير لبعض الاشارة لانها تبرئ الجنس من الصفة ما عرفت من الورود
والايرادات اما لفظا او معنى فلا يرد وجه الورود ان يقال يلزم على ظاهر التعريف
ان يكون يضرب اي الفعل وحده خبرا وليس كذلك بل مجموع الجملة خبر لها فالجواب
ظ بعد ما عرفت لاحتمال حذف الخبر والمثال ينبغي ان يكون ظ فيما عين له
على ما ظن وانما قال ذلك الجواب ارتفاع صفته حملا على المحل لشابهتها الا انه في
افادة المبالغة فان لا مبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات وهو الوجه في عملها
فكما ان صفة اسم ان يجوز رفعها على المحل ولكن اما شابهتها الا انه حمل على اللفظ
بالصفة قوم لا يتقيد بالظرف لان الظرافة عبارة عن كلام خارق العادة
يحمل السامع على الضحك ونحوه وهذا لا يتقيد بكونه في الدار ونحوه كانما
فانه نفى معنى الظرف له لا الذي نفى عليه لان النفي يقتضي منفيا ولم يكن هنا قرينة
خصوص حمل على امر شامل اي لا اله موجود الا الله قال بعض الافاضل
ان قدر الخبر موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا
نفي امكان وجوده وان قدرت ممكنا لم يلزم منه الاثبات وجوده وعلى التقديرين
لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات
الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم نفي الامكان عن غيره وعلى الثاني لم يلزم اثبات
الوجود له تعالى والجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشري وهو ان الرفع
بعد الا خبر ولا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله ثم قدم الخبر فصار
الا الله عدل عن الاول الى الثاني لارادة الحصر والتخصيص على نحو المنطق به ثم

اريد التصريح باثبات الالوهية لله تعالى ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي ووسط الا
ثانيها انه يجوز تقدير موجود وبه يتم مادة الاشكال الا انه غير يقتضي نفي الامكان
اذ لو كان الاله الممكن شريكا لكان موجودا لامحالة اذ شريكه لا يكون الا واجب الوجود
فلا يدخل شريكه في حيز الامكان ثالثها ان تقدير ممكن والتقريب شريب به ما رابعها
ما قدره بعضهم وهو قوله الا الله موجود ان لا اله اولا وظن انه واقع للشبهة وهو كما
ترى خامسها جعل الا بمعنى غير ويكون بمعنى الخبر فيفيد نفي اله غيره سوء فرض معبود
بحق او غيره ذهب اليه بعض المعاصرين فيه جعل الا بمعنى غير استعمال نادر وسا
دسها ان هذه الشريفة انما نزلت للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام الهة
معبودة من دون الله تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم سابعها ما قاله
بعض المحققين وهو ان كلمة الشهادة غير تام في التوحيد بالنظر الى المعنى
اللغوي لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين موجودا وممكن وقد عرفت
انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانه نقل
ما دفع عما عليه شرعا والوجه الثاني عندي هو الارجح فيكون
معنى قولهم فيكون جملا من اسماء الافعال ويفيد الكف بان اسم
الفعل لم يكن مثل هذه الصيغة على الصيغة على المحل
لان الخبر لنفي الحكم الحال فان نفيت غيره فيفيد قول الشاعر وما منكم فيهم
ولا كان منكم ولا ينبغي يكون الدهر ما دام يذبل على مورد السماع
وهو المنكرة من صداه كتبت في الحاشية الصعود الا عراض لا كرام
الزوال والضير في منها النحي اي من اعراض عن ميزان العرب فلا زوال
عنها ولا يجوز ان يكون النفي الجنس وفيه الفاضل الرضي حيث قال
انه لنفي الجنس وقيع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب

مع الفصل بينهما

٧٧

مع الفصل بينهما وبين معموليهما اعلم ان المراد ذكر هذه الفايدة في بحث الفاعل
فلا وجه لاعادتها فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثله كاخوك فيما زيد اخوك شقيقا
تصدق عليه انه مسند اليه بالتبعية لكثرتها انكر الشيء المقصر بالبيان
تستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم علامة كون الاسم مفعولا
اي من حيث انها علامة كون الاسم مفعولا فلا ينتقض حد المنصوبات بعملا
في قولك عملا ثالث او حكما كما في الملحقات بالمفاعيل من الحال والتمييز
وغيرهما اي من المنصوبات المذكورة في ضمن المنصوبات موافقا للغير
هو في قوله هو ما اشتمل او مما اشتمل ترجيح بقرب المرجع لصحة
اطلاق صيغة المفعول هذه الصحة انما هي بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى
الاصطلاح فيصح الاطلاق على كل من الخمسة فانه مفهوم اصطلاحا ما قرن
بفعل الفاعل لفايدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا
اسم ما فعله كلمة عبارة عن حدث لان ما فعله فاعل فعل هو
الحدث وليس الا بحيث يصح اسناده المراد بصحة اسناد صحة
انتسابه الى فاعله كما تقول ضرب زيد وصوت ونحوهما لا ان
يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظاهر اللفظ فيخرج
الامثلة الاتية فانما زيد لفظ الاسم ما كان الاصل والا لكن
ترك لفظ الاسم فعبر عن ذكره بقوله زيد لفظ الاسم وحاصل الجواب
ان الذي صدر عن الفاعل هو الحدث وهو معنى المفعول المطلق من
اقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى فيدخل فيه المصادر اي في
قوله اسم ما فعله وانما سمي المصدر مصدرا لانه عين صدره اذا رجع
وهو محل رجوع الفعل اليه لا اخذه منه على مذهب البصريين او محل

هذا باب المفعول المطلق

رجوعه الى الفعل على مذهب البصريين   او اسما عطف على قوله مذكورا
اولا يخفى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من
الفعل وشبهه كما هو شايع فاندفع اعتراض الفاضل الهندي بخروج نحو
مثل ضارب ضربا   بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه ان قيل يلزم
خروج المفعول المطلق والمعدى عن تعريفه لانهما لا يدلان على امرين احدهما
معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء فالجواب
ان معنى المفعول المطلق هو ذات حدث الذي دل عليها اللفظ وكون
الحدث نوعا كذا او معدودا كذا من عوارض ذلك المعنى واوصافه
وكذا جوابه مثل كرهت كراهتي تعريضا بالفاضل الهندي حيث
قال لا يبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي فانه مفعول به مع صدق
التعريف عليه وحاصل الجواب ان لقولهم كرهت كراهتي اعتبارين
احدهما كونها بحيث قامت بالمتكلم   واشتمل معنى الفعل عليها فهي
مفعول مطلق داخل في الحد وثانيهما كونها بحيث يقع عليها فعل
الكراهة كما في قولك كرهت قيامك فالفعل ليس مشتملا عليها
فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله بمعناه   انبته الله
نباتا فان مصدر انبت انباتا وفعل نباتا نبت   ومصدر يخرج
عما يؤخذ خبر ليس بمصدره وقد جعله المصنف مثالا فاجاب بانه مصدر منه
مجازا بتأويله من غيره اما من الموصوف المقدر اعني قدوما او من
المضاف اعني مقدمه   اي سماعيا الشاذ الحال سماعا صفة مصدر
محذوف الذي هو عين واجب بالتثنية محذوفة   ليعلم انه ضابطة اثبات
الحذف بعرف الحذف القياسي   اريد اثباته قال الفاضل المحشي لا حاجة الى

المثبت على ما اريد

المثبت على ما اريد اثباته قوله لا يجب حذفه لما ستعرفه من علة وجوب
الحذف قوله لا يكون منه اي من المفعول المطلق قوله او وقع اي هنا المنع
المأول من المجموع بدليل قوله ما انت الا سير اسير او دكا دكا فانه وان كان
مكررا الا انه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ قوله واما جمع بمعنى
بفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله منها لا اشتراكهما في بعض القيود
قوله ولما تشبيه من فعله فان سير البريد ليس فعل الفاعل كالاولى بل
الفعل الفاعل يشبه به اي ما انت الا سير سير البريد والبريد البغلة المربطة
والرباط معرب دم بريده ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم بينهما يقطعون
ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون الربط
ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة بينها الا لاهل
اصحاب الحاجات والمراد بالبريد هنا عامل الرسالة لذلك وانما وجب حذف
الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والساد المسد المحذوف اما
القرينة في الضابطة الاولى فهو ما للتشبيه بليس فانها تقتضي خبرا
ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد المسد المحذوف
فهو الاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي
خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف
فهو المصدر الاول والذي اعتمده في وجوب الحذف ما عوّل عليه
الفاضل الاسترابادي وهو ان وجوب الحذف من حيث ان
المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل
منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد التنصيص
على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو منصب

قوله دكا دكا فانه وان كان مكررا الا انه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ

موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع المعمول كالفعل لمشابهته له فصار العامل
لازم الحذف فاذا تحقق علة وجوب الحذف ظهر لك عدم وجوبه في تلك
الامثلة التي احترز عنها قوله اي اما تمنون منا واما وجب الحذف في
هذه الصورة لان ضابطة هذا القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدرا يطلب
منه فوائد واغراض واذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالالفاظ مصادر
منصوبة عقيب تلك الجملة وجب تلك الافعال لان تلك الاغراض تحصل
من ذلك المصدر الذي تضمن الجملة المتقدمة فيصح ان تقوم تلك الجملة مقام
ما يتضمن تلك الاغراض اي الافعال الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت
تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال
وبعبارة اخصر وهو انه انما وجب الحذف لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف
لمناسبتها له من جهة انه تفصيل لاثر مضمونها قوله صوت حسن مرفوع اما
على انه بدل من الاول او صفة له فلم يكن مما نحن فيه ولعلى ان هذا المثال خارج
بقيد مفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز عنها في هذا المقام قوله لان الزهد
ليس من افعال الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ينبغي ان يضم
الى التعريف شرطا اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء وله زهد زهد العلماء فان
الثاني يكون مرفوعا لا غير وحاصل الجواب ان مثل هذا خارج بقوله علاجا
على تفسير الشارح فان الزهد والعلم وامثالهما ليست من افعال الجوارح
كالصوت بل هي من الكيفيات النفسانية قوله بعد جملة وانما وجب
حذف الفعل في هذه الصورة لقيام الجملة المتقدمة المتصفة بتلك الا
وصاف مقامه وكون الناصب هو الفعل المقدر هو المشهور وظاهر كلام
سيبويه ان المصدر بقوله صوت لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل

والفاعل فهي

والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام ذلك
المصدر وقد اقترن بالجملة ما تدل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية
وهو لفظ مررت في مسالتنا فالمجموع كالفعل والفاعل ونحوه بحث للائمة
ولا يخفى ما فيه وقال بعضهم العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي
بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فان له تصويت والتصويت مصدر
يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهي كما تقول عجبت من ضرب زيد ضرب
الامير اي من ان ضرب ضرب الامير وفيه نظر قوله مصدر وقع مضمون
جملة اعلم ان المضمون المعرف سابقا بقوله مصدرها المنسوب الى
الفاعل هو مضمون الجملة الفعلية فهيهنا المراد قوله مضمون الجملة الاسمية حيث
فلا تناقض وانما وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى دالة عليه وتعينه علة
انهما متحدان المضمون قوله انما يؤكد المفسر اشارة الى ان اللام في
قوله لنفسه صلة للتاكيد لا التعليل كما ستسمع قوله لا امر يغايره ولو
بالاعتبار اي انما يؤكد نفسه وذاته ولا يؤكد غيره ولو كان ذلك
المغاير مغايرا له الا باعتبار اي ليس يوجد هنا امر يغايره لا ذاتا
ولا اعتبارا حتى يقال انه يؤكد ذلك المعنى الاعتباري كما يظهر في المسئلة قوله
الاتية فان فيها امرا يغاير المضمون المطلق بالاعتبار ويسمى موكدا لغيره
حقا مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان كلام المص تقريره والشارح اشارة
الى تحقيق للمقدمة المشهورة وهي ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب
فالاكثرون احدهما على الظ وقالوا ان الصدق والكذب متنافيان الا امتناع
من زيد قائم مثلا وبعض المحققين كالمص ونحوه من الائمة قالوا الجملة الخبرية
نفس الصدق والحق بحيث الاحتمال فيها لغيرها من حيث هو ولو

اللفظ فالمراد بقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان الكذب مدلول
لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع
عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وجعل الشيخ حقا مضمون الجملة لا
انها تحتمل غيره صريح في اعتبار هذا التحقيق قوله لانها تحتمل الصدق
والحق والباطل لا وقد تقرر ان الحق والصدق لا انما مدلول الجملة لا محتملاتها
كالكذب والباطل ووجه ذكره ان احتمال الجملة هنا لغيرها انما هو في
مقام التاكيد والرد على السامع لانك انما تؤكد بحقا اذا توهم المخاطب
ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في نفسه كذب مدلولها
فصار مدلولها ونقيضها محتملين عنده من غير ترجيح قوله تاكيدا لغيره هذا اصطلاح
المتاخرين وسيبويه يسمى التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد
لغيره التاكيد العام قوله لانه من حيث هو منصوص عليه بهذا الكلام اشارة
الى تحقيق بديع وهو ان المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة والا ليس
بمؤكد لان التاكيد تقوية الامر الثابت بان يكون واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف
يقوى واذا كان ثابتا فكونه انما يؤكد نفسه فكيف قال المص وغيره تاكيدا
لغيره وتوضيح ما ذكره الشارح انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد ما يغايره اعتبارا
وذلك لانا نرى هذا النوع من المفعول من حيث انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة
ويعبر بها عنه يؤكد نفسه لانه يؤكد الحقيقة التي هي مدلول نفسها ثم ويؤكد
غيره من حيث ان الحقيقة احد محتملاتها عند السامع فالمؤكد اسم مفعول
هو الجملة الموصوفة باحتمال غير الحق والمؤكد بالكسر هو الحقيقة المنصوصة
الغير المحتملة لشيء قوله ويحتمل ان يكون المراد هذا الاحتمال ذكره المص
وحاصله ان اللام ليست صلة للتاكيد حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة بل

بحث تاكيد لغيره

للتعليل في المعنى

للتعليل في المعنى ح اي حقا تاكيدا لاجل ان ينتفع الغير وهو الاحتمال الامر
اعني الباطل ورده الفاضل الرومي بفوت المقابلة بينه وبين ما سبق فاجاب
الشارح بحمل ما سبق عليه وعلله وجوب الحذف هنا ما سبق في نظيره حتى
يحسن تعليل لقوله ينبغي ان يكون المراد الخ والمؤكد بالفتح غير مذكور فيهما على
هذا الاحتمال فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ونحو جعل المثال الخ
لانه مثل للبيك وهو مضاف الى المفعول فالقيد موضوع من المثال المكثر تكلف
اذ الشايع تعميم التعريف بدون المثال نحو حذف الفعل الخ وانما حذف اما
لان تثنية المصدر تقوم مقام مرات او ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية
الاشتغال بالمامور به حتى غشيه تعلقه به اما نفيا او مثبتا
ولا يقولون في مررت بزيد وانما صح اخراجه مع انه مفعول به على الاطلاق
في اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق
والمفعول المطلق اي بخروج المفعول المطلق اقول خروجه من قوله ما وقع عليه
فعل الفاعل ظاهر لانه عين الفعل الفاعل فلا يحتاج الى التكلف المذكور
ولا اشكال على تقليل تعميم الفاعل لوقوعه في حيز ان اي الوقوع المفهوم
به في حيز ان بان يكون بعد الفعل المصدر بان لان ما في حيز ان لا يتقدم
عليهما العامل في المفعول به اشارة الى ان المراد من الفعل العامل فيه فعل
مشبه الفعل في باب الاغراء نحو اخاك اخاك اي الزمه على المدح نحو الحمد لله
الحميد او الذم نحو مررت الفاسق او الترحم نحو مررت به زيد المسكين
اي انتهوا عن التثليث نهى الكفار عن قول تثليث الهة عيسى ع ومريم
والله تعالى وامرهم بقصد التوحيد ووطيت سهلا السهل نقيض الجبل
والحزن ما غلظ من الارض بوجه او بقلبه ظلمة او لمنع الخلق كما اذا اذن

مثال للتوجه بالقلب قوله مثل يا سما ومن نداه ثم لتنزهه عن الاقبال
انه لا وجه له بالقلب تعالى قوله وقال ابو علي الظم ان مراده انهما اسما افعال
بمعنى ادعو فعل المضارع المتكلم التي يرتفع بها المنادى المقسم قوله من هذا التحقيق
دفع ما اورده على ظاهر العبارة وهو ان ضمير يرتفع راجع الى المنادى معنى مع ان
المنادى لا يكون مرفوعا في حال الا ان الرفع من القاب المعربات والجواب عنه بواحد
ثلثة وجوه اما بجعل الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حال النداء او بتسميته
منادى قبل هذه الحال زمان باعتبار ما يؤول اليه او يكون الفعل مسندا الى الجار
والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير ويبنى المنادى على ما يرتفع به الرفع من حركة او حرف
او يكون ضميره راجعا الى الاسم والتقدير ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم او ورده الشارح بانه
غير ملائم لسوق الكلام لان ضميره في قوله ويبنى راجع الى المنادى فلو عاد ضمير يرفع الى غيره لزم
انتشار الضمير قوله او الفعل عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع المنادى
في قوة ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير المنادى فكانه قال الفعل اما مسند الى
ضمير المنادى او مسند الى الجار والمجرور قوله لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما
معنى فلانه مما هو الخطاب قوله افرادا وتثنية وانما اعتبر هو التقوى جهة
الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف ونحوه والنكرة الغير المعينة
ولما قلنا انا لو جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية بواسطة ولم
نجعله لمشابهة الكاف الاسمية بعد النداء تعريفه بالقصد
اي على لام يدخله اشار به الى ان اضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة
اذ ليست الاستغاثة معنى اللام بل معناها هو الاختصاص قوله وانما فتحت
مع انها لام الجر وهي مكسورة قوله كاف الضمير اي كاف ادعوك قوله
لعلم وقوعه موقع المضمر فانه في الرتبة بعد المستغاث قوله لام

لام المعطوف لانه

لام المعطوف لانه صار منادى مستقلا فلا تريد فارقة فيشكل لان الذي
يقتضي الفتح وقوعه موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى هو المستغاث بل كان
محذوفا فالمنادى المحذوف هو الذي قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام
لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة او تقديرا مثل
يا غلامي ان كان معربا قبل دخوله اخرج بهذا القيد يوم ينفع الصادقين
ونحو مما هو مضاف الى الجملة ومبني على الفتح لانه لم يعرب قبل النداء فلم ينصب
لفظا او تقديرا بل محلا يا طالعا جبلا قال الفاضل المحشي هذا المثال من
الامثلة النحوية فانه لا معنى لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر
موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا فلا
يكون هناك شبه مضاف انتهى وهو جيد وهو لكون الموصوف
معرفة تعريف صفته تقول يا طالعا جبلا الظريف ويمكن ان يقال انه محمول
على موصوف معرف تقديره ابدا تعريف صفته والتقدير يا ايها الطالع
جبلا بحذف او الاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع علامتا التعريف ثم
نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف ويحتمل ان يكون هذا المثال على
قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بلا اعتماد
قوله توقيت لنصب رجلا التقييد له اي بنصب الرجل وقت وقيل لغير معين لا
انه قيد يذكر معه وقوله الاعمى لانه اذا كان منصوبا كان غير معين فيكون
قوله لغير معين مستدركا يا حسنا وجهه ظريفا نقل عنه في الحاشية
انه قال انما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون مضافا لكونه نكرة لم يقصد به معين بانه
لو قصد به معين لقال حسنا وجهه الظريف اعم من ان يراد
بها معين او غير معين فانه خص التخيير هنا بالمشبه بالمضاف وقد

قصد علم فهو للمثال للقسم الرابع   لانه توابع المستغنات لانه ليس مبنيا
على ما يرفع به لانه يضم قبل النداء بالضمة وبناؤه حال النداء على الفتحة
فانهما لما انتفت جملة معنى صفة للبيان تناول المفرد والمضاف بالاضافة اللفظية
وشبه المضاف اما تناول الثاني فظم لعدم مطلق الاضافة واما الاول فلانها
في حكم الانفصال فتنزع الى المفرد بعده وقوله لبيد حل علة لقوله وانما جعلنا
قول الحسن الوجه والحسن الوجه برفع الحسن الاول ونصب الثاني وجر الوجه فيهما
الحسن وجهه والحسن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثاني ورفع الوجه
فيهما على الفاعلية   والصفة مطلقا اي مفردة كانت او ما في حكمه لبيد حل
نحو يا زيد الحسن الوجه وكذا عطف البيان   ترفع على اللفظ قال الفاضل المحشي
هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع يعرب
باعراب سابقه من جهة واحدة وتفصيل الكلام في ذلك يخرج الى التطويل
اللهم والمقدر مثال المقدر يا موسى العاقل المتقدم دخول يا عليه
ذكر يا على طريق التمثيل والا فجميع حروف النداء كذلك   وابو العباس المبرد
اعلم ان كلام المبرد يدل على خلاف ما نسب اليه المصنف وذلك انه قال ان كان
اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه
ولا يفيدان التعريف بل يجيء بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما
لانه تعريفه بالعلمية وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو
لان اللام اذ ذاك يفيد التعريف فيلحق الاسم كما يجرد عنهما فعلى هذا
مذهب المبرد في الصعق والنجم اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف
وهذا هو لا يليق بمذهب   النجم والصعق كان في الاصل اسما
للكوكب ثم جعل علما مع اللام نحو يا بن ثقيل لما ذهب بالصاعقة حي

٨٤

هب الريح وشتمها وقال بعض الشعر   اخاطبا لا ابنه ابو بكر خويلد فانكي عليه قبل الريح
في البلد التهامي   لانهما انا وقعت هذا التعليل فاسد لانه فاجار في المضاف
بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف   المبني عن حول ضده عن جواز ضمه فان
الفتح لما كان في الغالب اللائق بهم ان ما فيه الفتح فهو مبني   بلا الحال او سطر
كما هو للتنادي   لكثرة وقوع المنادى ولان هذا المنادى في الحقيقة مضاف
لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف   اي اذا ارتد نداؤه لما كان نداء المعرف
غير جائز صرف الكلام عن ظاهره بحمله على الاداة   مثلا ذكر هنا للاشارة
ان اللام هنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا ايها ولا الرجل معتبرة ههنا
بخصوصها بل ساير حروف النداء مثل يا وساير اجتماعه مع اللام التعريف في الحاجة
الى الواسطة وليعلم ان تمام ساير الاسماء المبهمة مثل اي في هذا الاعتبار وليعلم ساير
الاسما المعرفة باللام مثل الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذه المراة
اي وانما وسطت هذه الامور للمبهم دون امور مجنسة قلت لان الاصل في المنادى
ان يكون معلوما فاذا كانت تلك الوسائط معلومة وقف الذهن عليها فلا
يحتاج الى الاسم المعرف باللام فلما كانت مبهمة سيما من المبهمات الوصفية احتيج
اليها ليرتفع ابهاما فاشتدت الحاجة الى ذكر المعرف باللام وهو بعدها
يقولون انه المقصود بالنداء مع عدم مباشرة حرف النداء له   رفع الوصل
والمبرد والزجاج جوز النصب فيه لكونه كغيره ويدل عليه قراءة قل ايها الكافرون
للقيم بالنداء اي يجب نصب الامر   ليكون حركة الاعراب وان
حركته حركة اعراب وحذف التنوين انما هو لوجود لام التعريف
وهذا عبرة الى التزام الرفع في صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء
بمنزلة المستثنى من ناحية جواز الوجهين في صفة المنادى وكانه قال

صفة المنادى المبني المفرد يجوز فيها الوجهان الا اذا كانت اي تلك
الصفة مقصودة بالندا ولا اختصاص له بصفة المنادى المبهم فانه لو
كان مختصا به لاخرجه من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى المبني
بان يؤتى بالتاكيد والصفة الا صفة الاسم المبهم وبالجملة اي صفة
المنادى اذا كانت مقصودة بالذات يلزم رفعها الى قسم كانت
من اقسام المنادى واذا كان المقصود حالة الندا غير الصفة جرى في الصفة
جواز الوجهين ولو كان المنادى اسم اشارة نحو يا ايهذا الرجل
اذا قصد هذا اسم الاشارة قوله منادى معرب بتقليل لفظ المنادى
اندفع ما اورده صاحب المتوسط على ظاهر عبارة المص وهو ان تابع
المعرب يجوز ان يكون تابعا للمحل اذا عا بر اعرابه بمحل اعراب لفظه
نحو ما نبي قائم وقاعدا بالنصب والجر وحاصل الجواب ان هذا الجواز
في المعرب لا في المنادى المعرب قوله وجواز الوجهين فيما اصله
قال بعض الشارحين ان الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم
وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد المعرفة الذي عبارته حرف الندا
لكونه مقصودا فاذا قيل فيجب على هذا ان يجوز في توابعه ما جاز
في توابع مثله قيل ليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله قوله
ومع امتناع اي القاعدة التي جوز فيها امتناع حروف الندا مع
الالف واللام لوجودهما يخرجان عن كونهما حرفي تعريف لان حرف
التعريف زايدة على حروف الكلمة وليست عوضا عن احدها وايضا من
شانهما ان يكون جائزة الانفكاك فاذا لزمت صارت كانها جزء
من الكلمة فلم يكن التعريف وعلل البعض الا فاقل جواز نداءه مع حرف بلا

توسطهم بان

توسطهم بان اي يستلزم التعدد وهما المتبنى وهو يتغير عنهما
وذا الاشارة الحسية وهو غير محسوس وظني ان هذه كلها تكلفات
فان تعريف الله بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتي
التعريف الا ان يؤاسكر هو ابن يا وهما سابر لام التعريف
لفظا قوله عوضا عن محذوف ومن ثم قطعت الهمزة في الندا قوله
من اجلك اخره وانت بخيلة بالوصل عني وهي بيت اي ولك
واحرف وقال الشارح الابيات من اجلك متعلق بمحذوف اي احمل المشاق
من اجلك قوله فيما الغلامان اخره اياكما ان تعقبا الى شرا قوله تاكيد لفظي
وانما لم يعرب اما لان التاكيد اللفظي في الاعتبار يكون حكمه حكم الاول بلا
تغير واما لانه غير منصرف للكونه علم لقبيلة قوله مكان النصب اي النصب الذي
سبق جوازه من سيبويه والمبرد قوله اتباعا للنصب الثاني لانه عدمي عطف البيان
لا ولد ينون كا الصفة في يا زيد بن عمرو قوله لا ابا لكم قال الجوهري معنا لا اب لك
واحد يتجاح لا تحتاج الى من ينفرك كالاب وقال الازهري هو شتم لا اشتم فوقه
ومعناه انك لقيط يا ابن رشيد وليس لك اب يعرفك وضائع نسبك والعم
في القاموس من اشتري نعتقد الاب يريد تيم عبد مناف وهم قوم عمر اي لا ابو
فيمنكم عمر في مكروه لا اجل تعرضه سلما جا في ان سعره عن صداحا حتى ينقل
شرب عنكم قوله اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه والسيرافي
من انه تاكيد لفظي قوله اذ تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب
المبرد والسيرافي بانه فانه لو حذف منه الياء لا التبس بالمنادى
المفرد المعرفة وهذان الوجهان اعتراض على ظاهر العبارة وحاصله ان
يقول قول المص والمضاف الخ يشعر عن جواز هذه الوجوه الاربعة في كل مضاف مع ان

الوجهين الاخرين لا يجريان في يا عدوي   بابدال الياء الثالث سيجيء في الهاء
امرا لا يزاد ان في اسم   على وقف حركة الياء فيها هي الفتح لى هو المشهور وقيل
هو السكون   مجرى المفرد المعرف لانه اسم في اخره تاء التانيث
ديا امتا بالالف عطف بحسب المعنى على مقدر اى قلبوا الياء الفا وبالالف
اى واقع حمل الجواز على الوقوع لانه مشترك بينه وبين العقلي والمراد هنا الاول
والتقييد بعلم الفرقة يفهم من تقييده مقابله بها في قوله وهو في غيره مرخم
او لمرقة حمل بضرورة على انه مفعول له واللام مقدرة لكن يجب على
هذا ان يقدر انه على قول الترخيم للمفهوم من فحوى الكلام والتقدير وهو في
غيره يرخم ضرورة ولا يجوز ان يكون حالا الا ان الضرورة صفة الشاعر لانه المضطر
الجواز صفة الترخيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون فاعلا وفاعله
فعلا واحدا ومثال في الضرورة قول ابي النجم ومار منيبة او مردنا عصا ولا يرى
مثلها عرب ولا عجم   وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو وحاب
وضبة الاغنام لا لعلة اخرى فخرج مثل قاض لان حذف الاعلال فهو لعلة
لا للتخفيف   فعلى هذا اى على تقدير كون الضمير راجعا الى ترخيم المنادى
يدخل فيه المشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث المعنى فان قولك يا طالعا
جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف
في اخر الاسم الثاني نحو قوله حذف واحظر بال عكرم وذكروا ان اخر باب
الترخيم بالعيب تذكر الى ال عكرمة   نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام
زيد الغلام لكنه لا يظهر ولا يعرف بدون زيد   نظرا الى اللفظ وان اعرب
الجزء الاول   ونحو وجرات الطرايق اى اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون
مندبا   محكية بحالها نحو تابط شرا يحكى بحالها التبعية لانها على القضية

هي سبب التسمية

هي سبب التسمية وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط   على ما
الفي اى حذف ان المحذوف يفهم من المذكور لتلازمهما   لم يلزم نقص الاسم
وحاصله ان نقص الاسم المعرب عن اقل ابنية الاسم اعنى ثلاثة احرف غير
جائز بلا علة موجبة فتقييده بالمعرب لاخراج المبني نحو من وكم وبلا علة
موجبة لاخراج مثل عصى بالتنوين فانه معرب نقص بالانقص النقصان
لعلة موجبة اعنى التقاء الساكنين والفراء لا يخفى جواز ترخيم الثلاثي
المتحرك الاوسط على ان حركة الوسط كالحرف الرابع نقل ابن الخشاب
عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي على ساكن اوسطه او متحرك
اذا وقع موقعا ذلك الموقع هو اخر المنادى   من نحو يا صاح
ولهذا كان شاذا لفقد الشرط اعنى العلمية وتاء التانيث
في سفيان الياء والنون الى الياء في ثمانية والمتنفي في مرجانه وذلك
لانه يبقى على مرجان بغير تاء ثم اذا رخم اليها ادخلت
من الوسا مرتا اسما اصله وسما قلبت الواو همزة كاناة ووناة والحرة
نبيلتا ما الاسما اسم زيدتا عليهما فصارت اسما   من باب عادى
مما يحذف منه حرفان لان دايما في الصا بطرلا ثنية   فيخرج منه نحو سعلاة
التانيث
تعريض بالفاضل الرضي حيث قال وكان على الصحيح ان يوحرف صحيح غيرتاء
قبله مدة زائدة لاخراج نحو سعلاة والشارح اخرجها من غير تخلف السعلاة
الغول او ساحرة الجن   وهو اعم من ان يكون الحرف الصحيح
في حكم الصحيح اى الياء والواو فهما في حكم الحرف الصحيح في كونهما اصليين
مثله وان كان الاغلب في حروف العلة ان يكون زائدة فاذا وقع منهما
حرف اصلي كان هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فحذف منه الحرفان

كالصحيح تبسون جمع تبسة الفاضل اللاري يقال هو بنون جمع
ابن وهو غلط لان بنون لم يستعمل الا مكسورا فينبغي اخراجه والشبه وسط الحوض
فتلون جمع تلة وهو رؤس الجبال وغور البيت صلت على الله
وبلت او هلت على الاسد وحابته وبلت اى حصل الحبو امن خوفي التقدلي
صغار الغنم تشير الحروف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه عن البابا الاسد وحرف
العلة الذي يكون في غالب الامر ابدا مستضعفا لصغار الغنم اى كيف يقولون نحن نزيدون
على حذف الحرف القوي الذي هو كالاسد ولا تلون عن حذف حرف العلة الذي
هو مشابه لصغار الغنم تعليلك اوحشته عن علي انما قيد به لانهما
لو لم يكونا علمين لكانا داخلين في قسم الاضافي وقد عرفت انه لا يرخم
اى فيحذف فيعتنا فقد صيغة المضارع مع انما سبق كان بصيغة للماضي
قلت الذي هذا على هذا دخول الفا فانه لا يجوز دخول الفا في الجزاء اذا كان فعلا ماضيا
خاليا من قد فيقال الفا فحذر اى اذا عرفت ذلك فنقول وفي يا
باكروان في الحاشية هو طاير ضعيف طويل العنق قبل التقليل
فان قيل القياس ان يكون حذفها فيما يجعل ترخيمه اسما براسه هو الاكثر
لان المحذوف لعلة موجبة كما عصى ونحو في حكم الثابت والمحذوف لا لعلة
بل لمجرد التخفيف كما في باب الترخيم كان لم يكن والجواب ان المنادى لما
لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليسمع على الكلام يجيء بعد
من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالجواب فهو محل الترخيم
في الاغلب معامله محذوفا كما لو جمع دلو فان اصله ادلو وقلب الواو
الضمة باء ثم كسر فصار ادلي الضمة على الياء تقيل حذفت وحذف الياء
للالتقاء الساكنين فصار ادل ان تقع مانع الاعلال وهو ضم انه الواو

فيكون انه لم ينقلب

في كونه انه لم تنقلب المانع تحركها وانفتاح ما قبلها المانع وهو وجود الساكن بعدها
فيلزم اجتماعهما فاذا حذفت الالف حال الترخيم فان قدرنا ابقاها ثابتة فانه لا
علال اى قلب الواو الفا باقيا على الروان قلنا ان ذلك المحذوف صار نسيا
منسيا فالواو متطرفة وليس بعدها ما يمنع من الاعلال فالحد شاذ
لمسمى المندوب اى ما يتفجع على وجوده وما يتفجع على عدمه في هذا الكلام
تعريض ببعض الشارحين حيث قال وقد اهمل المص باحد انواع المندوب
وهو المتفجع منه نحو وا حزناه وا بلاه ممتاز عن المنادى هذا الكلام
اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة وهو ان المندوب ليس مخصوصا
بوا لانه يستعمل فيه يا على ما عرفت بل الامر بالعكس فان وا لا تدخل على غير المندوب
وحاصل الجواب ان الاختصاص بمعنى الامتياز فكانه قال وامتاز المندوب من
غيره من المنادى بوا وقال الروحي معناه واختص المندوب بالندبة بسبب لفظة
وا وعنه تخلف اذ الميم اصله الفم الجواب عابوا انه لو كيف يجانس
حركة الاخير اعنى الميم مع انه ساكن فاشار الى انه في الاصل مضموم حتى
ان بعض القراء ضم الميم في انتم وكم لكن حذفت حركتها وبقي مخففا
لمناسبتها الى اثبات الالف فانه لم يكن بعدها التوهم في التلفظ انها فتحة
التا منقلبة اى المثنى هما صيغة اهل الشام ويجيء يرد على من قال المراد
باسم الجنس ما صح دخول اللام عليه لم يسبق الذهن بل يختص بالفعل
اذا قلت رجلا لانه كاسم الجنس وجوز الكوفيون حذف حرف النداء
منه اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهدوا بقوله ثم انتم هؤلاء
ورده الروحي بانها الكوفة خبر انتم وهو بعيد سواء كان في النداء تعرض بعض
بالفاضل الروحي حيث قال ان المص لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه حرف النداء

ونحو منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم نحو اللهم قال الفرا اصله يا الله امنا بالخير
فخفف بالحذف لكثرة الدوران على الالسن والاكثر على ان اصله يا الله فحذف حرف النداء
عوض منه الميم المشددة ورد الفاضل الرضي كلام الفرا بانه يقال اللهم لا تؤمهم بالخير
ورد هذا الكلام شيخنا البهلوى في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون
الاصل اللهم امنا بالخير لا تؤمهم بالخير ثم ننجز كلام الرضي لو سمع منهم اللهم لا
تؤمنا بالخير لحصول التناقض صريحا فكانه قال امنا بالخير والظن انه لم يسمع انتهى
شطي انه قد سمع وهو بعينه المثال الذي رد به الفاضل الرضي كلام
الفرا وقد شاع في المحاورات التعبير عن امثال هذه العبارات التي تدل على
تبعيد الخير عن المتكلم بالقبح وكذا كان ادعا لها يعبر عنها كالالفاظ التي
يعبر بها عن نفسه   ولفظه اى لان المقصود بالندا وضمره وهو معرفة
قبل الندا فلذا جاز حذفه وكذا كان اسم جنس منكرا بالندا
من غير ان يتصف لانه اذا لم يتصف به يكون مبهما فيشابه اسم الجنس
وللمضاف عطف على قوله لفظه اى   امراة امرء القيس اسمها حذف
وكانت باغضة له فسئلها عن السبب فقالت ثقيل الصدر وخفيف
العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة   وقع في الليل على نائم النائم سليك
بن سلكة فلما وقع عليه ذلك الشخص خنقه اى ربع اصابعه بحلقومه
ولم يقتله فقال افتد مخنوقا اى اعط فدية نفسك المستلم عليها
فقال له سليك الليل طويل وانت امرا غطالك بغوا ستنجي لك ثم
ضغطه فضرط فقال سليك امراط وانت الا على فذهبت كلمتها امثالا
بخلاف قراءة الا يا اسجدوا وهو قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم
فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا يسجدوا اى ان لا

يسجدوا

يسجدوا ولا زائدة اى فهم لا يهتدون للسجود   اى فقدر عامله مثل قولك زيدا
ضربته اعلم انه قد وقع الاختلاف في العامل في هذا الباب فالبصريون المتفقون على ان
العامل فيه مقدر والكسائي والفرا الحال ان ناصبه هو الفعل الناصر عنه اما المقطر
انا مكن نحو زيدا ضربته الا انه ناسبه نحو زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد
فيهما الاتحادهما اذ ما قال ان الضمير عبارة عما رجع اليه ويكون فائدة تسلطه على
الضمير بعد تسلطه على الظاهر تاكيدا لا يقع الفعل عليه وبعض النحاة قال اما انا
فلا اعرف عامل هذا الاسم والاصح مذهب البصريين   اى في متعلق ذلك
الاسم والمال واحد فان قلت الاملاق قولك زيدا ضربت غلامه ليس متعلق الاسم و
متعلق الضمير لانه من توابع زيد ومضاف الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق
ضميره الا انه اقرب الى رجوعه يرجع الاحتمال الثاني   كما هو الظاهر انه متعلق
بقوله لسبقه بالمفعول لبيتا ويحتمل الرجوع الى جميع ما ذكره في التعريف
وهي صناعة اربع اى داخل في تعريف ما اضمر عامله   كما لا يخفى على جهد
وهو خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما عما الذي منها
الانشائية اى بناديل مفعول ونحوه لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب
انه لا ما نع وقوع الانشا خبرا لا خبر المبتدأ ما اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل
الصدق والكذب بل هذا الاحتمال انما هو في الجملة الخبرية التي هي مقابلة
الجملة الانشائية لا الخبر الذي هو قسم للمبتدأ فالغلط انما نشأ من اشتراك
لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وما هو قسيم كيف لا وهو واقع في افصح
الكلام كقوله بل المبتدا انتم لا مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال ونحو
ذلك هذا ونحوه وتقديره مقول في جميع هذا تعسف   ولا تقليد موصولها
فلا يقال من زيدا ضربه ولكن مكرا قتله   فانه يجوز واذا ستجيه

دار زيد و لا بفتح الهمزة وتشديد اللام اعني اذهب على صيغة المجهول
زيد ليلا ليبني الذهاب اي ناسب زيد المذهب به لفنا المصدر يعني اسم
المفعم ولا اتحاد فيما ذكرته مفقود لان الفعل الاول مسند الى الذهاب
او الى الاحد اعني ما مرفته والفعل الثاني اعني اذهب مسند الى الجار و
المجرور القائم مقام الفاعل قال قدس سره في الحاشية الفرق بينه وبين
زيد اجلست عليه مع ان كلا منهما مبني للمفعول ان القائم مقام الفاعل
هو الجار والمجرور فهو بعاري ضمير زيد فعا الانصبا بخلاف جلست
فان القائم مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار والمجرور اعني عليه فهو منصوب
محلا في الحقيقة ان جلست عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها
زيد واما اذهب فانه يقتضي ملابسة اذهابا لم يعلم فاعلها الا ان
يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا اذا تسلط عليه والثاني يستلزم
فعلا مجهولا يرفعه اذا تسلط عليه بل الكرام الكاتبون اي الملائكة الذين
يكتبون اعمال العباد اعني رقيبا وعتيدا كل صغير وكبير مستطر
اي كل عمل صغير وكبير مسطور في صحيفة الاعمال لا انقياد اي لا يترك سيئة صغيرة
وكبيرة شاذ عن بعضهم وهو عيسى ابن عمر النحوي ذهب الى ان الفا
للعطف مرتبطة بمعنى بالشرط فيكون الفا ومعناه ان هذه الفاء مرتبطة
بالمبتدأ المتضمن معنى الشرط فهي كالجزاء له ومثل هذا الفا انما قال
هذا لان الفا اذا كانت زائدة او غيره واقعة موقعها الغرض نحو واما اليتيم
فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها اي اسم على انه نبه
بذلك على ان المعمول ينافي المعمول فيه من قبيل الحذف والايصال
على صيغة المجهول هذا الكلام مبتدأ قاله الفاضل الرضي وحاصله انه ذكر ان

البحاة اي يجوز تقديم الفعل بعدها فيكون من باب الاضمار وان علق بعض
النحاة نبحا ووجه القبح ان هل في الاصل بمعنى قد فاذا قلنا هل زيد قائم
فاصله اهل زيد فعل بمعنى قد واللفظ الاستفهام ثم فصارت اما اثرها ذلم ترد هل في
حيزها نحو هل زيد قائم غفلة عن طلبه وما نبلا قبح واذا وجد في حيزها
في باب الاضمار حنت الى الفها وطلبت الاقتران معه لان اصلها اعني قد فاحبز
الدخول عليه فكان تقديره قبيحا اي التباس ما هو مفرد بعض الكلام ولما
اعترض بعضهم على ظاهر عبارة المصنف حيث قال مراده من التباس المفرد بالصفة في
اما الالتباس في حال النصب او الالتباس في حال الرفع فلا وله عاطل الا ان المفرد
لا يحل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثاني انه في حال الرفع ليس فيه معمر
وحاصل الجواب انه لا التباس انما هو بين المفسر في حال النصب وبين الصفة في حال
النصب وهو خلاف المعصية فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث زعم
انه على تقدير الوصفية والخبرية واحد غير متفاوت المعنى كما هو مذهب
المعتزلة من ان الافعال غير صادرة من العباد لا من الله ثم وهم من ظاهر
هذا الكلام انه يقتل باختيار النصب في مثل هذه الايه وليس كذلك بل المنقول
عن رؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر رحمه الله والسكاكي الذين هم اكابر
المعتزلة اختيار النصب ليعص لا ولى في التعليل ان يقال بجملة خلقناه
مفسرا لا صفة او غيره هو الظاهر للمتبادر اي عنده او في داره
توضيح هذا الكلام انه على تقدير النصب يكون الجملة الفعلية معطوفة
على الجملة الصغرى اعني قام وفيها ضمير يعود الى المبتدأ فقد تقرر ان المعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية ضمير يعود الى
ليصح العطف فاشار المحقق بقوله عنده او في داره اي عند زيد او في

دار زيد لا

كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على معموله وهو بعيد من حيث المعنى لان
التحذير ليس بفعل الذكر بل المذكور وان كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك لان
اوهنا فصله من حيث المعنى ينبغي ان يلي مثل المذكور بل كان في قولك جاءني زيد
وعمرو وحاصل الجواب انه على صيغة الماضي ولكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كما
توهم لابد من ضمير في المعطوف وحاصله انه اذا عطف ذكر على حذر او ذكر
لابد ان يكون فيه ضمير راجع الى المعمول كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب
انه هيهنا اقيم ضمير الظاهر مقام اشعار بان المعمول في هذا القسم هو
المحذر منه وبما سبق هو المحذر والاسد عن نفسك هذا بيان لحاصل
المعنى وان هذا لازم للمعنى السابق وهو ضربه بالعصا نقل بعض الشارحين
ان هذا التحذير عن عمرو ثم قال وانما نهى عن نحو العصا الى الارنب لان
ذلك نقلتها فلا يحل لا يقال اتقيت زيدا فلو كان فعل الامر يأتيا
لكاف الخطاب لصح نصب فعل الماضي للاسم الغايب كما يقول علم نفسك و
علمت زيدا فان المعنى على بعد نفسك فيه بحث مشهور وهو انه
على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني لان نفسك ح ليس محذرا منه
بل محذرا وحاصل الجواب ان المراد بتحذير النفس تبعيدها من الرذائل التي
توذيك فانك اذا لم تبعدها عنها يصيبك منها الاهوال الشدائد
فالنفس على هذا محذر منه لا محذر بل لفظ الاسد هو الاعتراض
بلغم الائمة وحاصله الاسد خارج من التحذير لتوقف افادة اصل معنى التحذير
عليه مع انه خارج من تعريف المص اما من وجه عن القسم الثاني فظاهر لان
الاسد ليس مكررا واما من وجه عن القسم الاول فكذلك ليضا لانه ليس
معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول اياك والصحيح انه عامل

باب المفعول

ان يقول التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا او لفظ المحذر مع المحذر منه وقال الجوهري
ان التحذير عبارة عن المعمول اما لفظ الاسد فهو من التوابع وان توقف استفادة المعنى عليه
لهيئت الانادر اجازه ابو علي استدلالا بقوله نعم ولا على الذين انما انوك لتحاملهم
التقدير وقلت نقضا في ضمن الفعل اي يكون ذلك الحدث مذكورا في ضمن الفعل
الاصطلاحي العامل في المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة فان الفعل اللغوي الواقع في
يوم الجمعة اعني الضرب مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء معناه
اذا كان العامل مصدرا كقولك اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة فان الضرب فعل
يوم الجمعة وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة لا حاجة الى قوله مذكورا بلفظه
لان مثل يوم الجمعة يوهم ليس فاقصد اخراجه بقيد مذكورا بقيد الحيثية اشارة
الحسني المفعول فيه اشارة الى ان هذا القيد لادخل له في الاحتراز كما حرّر انه
بل هو للبيان والتحقيق مبهما كان الزمان او محدودا والمشهور بين النحاة
بل الجمع عليه ان معنى المبهم من الزمان هو الذي لا امد له يحصره سواء كان معرفة
او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة وعند بدر الدين المالكي يجعل اليوم والنهار
من المبهم وجعل المحدود هذه الاسماء اذا اضيف كيوم الخميس والجمعة ونحوها
وكانه فهم الوقت المعين وهو غلط وفسروا الجهات الست سواء كان معرفة
او نكرة وهذا هو مذهب الاكثر من المتقدمين وبقي فيه تفاسير احدها انه
المبهم من المكان ما كان نكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك مع انه منصوب
على الظرفية بلا خلاف وثانيها انه الذي له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه
كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان مثلا بالاضافة
الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى الفوق
ويندرج في هذا التفسير عند ولدى لانه لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار

المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة له الى الحمل والضم لما فسره
بالجهات الست احتاج الى التقصي عنها فاجاب بانها محمولة عليها لقبوله
ما يقبله خلف وما يقاربه من نحو انزلت وسكنت   لا يتم بل في
الدار اقول الفرق بين ضربت ودخلت في غاية الاشكال فتامل   لا يصح ان يقول
دخلت البلد الظاهر انه لا فرق بين المثالين في الصحة وعدمها بل الصحة جارية فيهما
فالاصح ما اختاره نجم الائمة من انه دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فيه

باب المفعول له

والتفصيل فيه بعينه كما مر تقول في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه والنصب ان يوم
الجمعة سرت فيه وتساويهما يوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم الخميس سار فيه عمرو و
جوب النصب ان يوم الجمعة سرت فيه سرت وهلا يوم الجمعة سرت فيه احترازا
عن نحو اعجبني التاديب فانه يصدق على التاديب انه فعل لاجله فعل الا انه غير
مذكور   كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل ضربت زيدا فتقول غير اعجبني التاديب اي
الذي حصل بسبب مذكور معه نحو ضربته تاديبا اي اذا قال القائل ضربت زيدا تاديبا
فتقول اعجبني التاديب فيصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل اعني الضرب وهو
مذكور معه الا انه من تركيب اخر وظني ان هذا معنى المطرفات التاديب الذي هو محل
النزاع ليس مذكورا مع الضرب والتاديب المذكور معه مفعول له ايضا معمر للعمل
فيه اي يكون ذلك الفعل عاملا في المفعول له   بحاله خلافا فاشار الى ان
نصب خلافا على انه مفعول مطلق   اذ بشره بالضرب بيان للكون ضربت
بمعنى ادبت بالضرب   او ضربته ضربا تاديبا بيان لكونه للنوع بعد ان
اشتمل كونه للتاكيد والتقليل من بشره ضربا مثل الضرب الذي للتاديب وهو لبعض
خلاف اصطلاح القوم فان المجرد كما عرفت تسمية الجمهور مفعولا به بواسطة
ولم يكشف اي ولم يقل وانما يجوز بدونه ذكر الحرف ليكون الضمير راجعا الى تعليلية اللام

لانزاله للتنبيه

91

لانزاله للتنبيه على ان الحذف والتقليل متحد المعنى فاقام المظهر مقام المضمر بدلا على
ما من يعرف بان التقليل هو التذلل في اللفظ والسبب والحذف هو التذلل في اللفظ فقط
اي المجرد فاعله وفاعل عامله قال نجم الائمة وبعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي
تقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جوازه عدم التشارك قول
امير المؤمنين في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما
للبلية والسعي للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله   بالاعتبار بان يجنبي
زمان الضرب ولا ثم اعتبر زمان التاديب لان الضرب سبب في الخارج للتاديب
وتبدل المصدر فان المصدر فعل الفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود

باب المفعول معه

فيتعلق به الفعل بلا واسطة   واعتذر عن نصبه اي عن نصب معمر مع انه قائم
مقام الفاعل وحقه الرفع   من اسناد الفعل وكذا ما هو بمعناه الى اللام لنصب
كما هو معنى الظرف كرع   في الاكثر فان الاكثر فيهما النصب فاذا وقعت موضعا
يحقق فيه الرفع جرت على غالب حالها   لقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل تقطع
مع انه منصوب استغنى بالاكثر اهو المعرف ان الفاعل مضمر الامر لتقرره
في النفوس اي تقطع الامر بينكم   تريد حد الحلوه عن تكلف اعتبار ضمير
راجع الى مصدر الفعل وبين جعل المصدر   وقد حيل بين العير والنزوان
اصل هذا المثال ان صخر اخا الخنساء طعنه ابو ثور الاسدي طعنة في جنبه
فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق وادراك
فقال لها ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما و
الله لو قدرت لانفذتك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف هل تقلبه يدي
فناولته فاذا هو لا تقبله يده من الضعف فقال عدة ابيات منها اهم
بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان اي بين الرجل وما يطلب   قوله

استوى الماء والخشبة اى تساوى ذلك وذلك اذا غرز خشبة فى نهر فان نزل الماء
بحيث ساوى رأس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة لو تركت الناقة اى لو
تركت مع ولدها فى مكان بلا مانع لرضعها اعلم ان مذهب جمهور النحاة انهما
اختلفوا فى عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذكره المص وهو الحق وثانيها
ما ذهب اليه الزجاج من انه منصوب باضمار فعل بعد الواو وهو لا اضمار بخلاف
الاصل وثالثها ما ذهب الكوفيون وهو انه منصوب بالخلاف فيكون
معنويا وهو مردود بان العامل المعنوى لا يحتاج اليه مع وجود اللفظى ورابعها
ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه منصوب بنفس الواو وهى ضعيفة العمل فلا تعمل
مع وجود ما هو اقوى منها وخامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب كنصب
الظرف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظرفية والواو فى الاصل
حرف لا تحتمل النصب اعطى ما بعدها اعرابه كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير
اعراب نفس غير وهو مردود بانه لو كان كذلك لجاز النصب فى كل واو بمعنى مع مطردا
نحو كل رجل وضيعته فناسب مجئ العبثة لانه فى العبثة زيادة اجتماع
اى وجه جعل كلاهما ... فيض قولهم لفظا على التمييز والحال وجاز اى يجب
الجواز مطلق على ما يشمل الوجوب فينتقض بالمثال المذكور لوجوب العطف فيه لانه واجب
العطف لان الاصل فى هذه الواو العطف ... على المراد من المصاحبة
فى المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنص على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو
الاصل اظهر واولى حيث لا يجمل تعليل الوجوب العطف فان النصب يحوج الى العامل
العامل المعنوى بل بعد اعادة الجار ... جوزه الكوفيون فى السعة والبصريون
للضرورة والمختار عندنا جوازه فى السعة كما يستجلى عليك لا من حيث هو فاعل
او مفعول فان العامل فى قولك جاءنى زيد العامل من حيث ... لا من حيث انه فاعل

باب الحال

93

بل مطر حتى لو وقع مبتدأ ونحوه لكان البيان بحاله لكونه فى معنى الفاعل اذا كان
مصاحبا له نحو جئت انا وزيد راكبا او المفعول به اذا كان المفعول معه مشاركا
للمفعول به فى وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا درهم ثابتين ان دابر
هؤلاء الاية والمعنى ان اثر هؤلاء الكفار مقطوع وزائل عن الدنيا فى حال دخولهم
فى وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب والظاهر ان المراد بهم قوم
مثال اللفظى الملفوظ هكذا فيه رد على ما فى شرح المنسوب الى ... من ان
هذا مثال الحال عن الفاعل المعنوى ووجه عدم استحسانه ان ضمير الفعل
ينتقل الى الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظى حكما كما عرفت فى اول
الكتاب وبهم نسبه مفعولا به لفظا غاية ان العامل فيه مقدر
فيها تفرق كل امر فى هذا المثال يجوز ان ... ان جعلت امرا حالا
ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير الفاعل فى
انزلناه وهو فلينه انما نحن فيه فى حيز الاستفهام لان الاستفهام
فى حكم النفى لان الجملة الاستفهامية غير مثبتة وهى كالنفى او بعد الا لفظ
انتقاء وقيل الا لان رجوع الضمير الى الحال بعيد وانما اشترط النقض لان
الحال لا يكون بعد الا الا اذا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون فى
الموجب الا نادرا هذا المثال الصحيح لكون النكرة فى سياق النفى فلا يحتاج الى
هذا التكلف او تقدم ما عليه الحال على قياس ما عرفت فى الخبر المقدم
على المبتدأ النكرة اى لم يجتمعا على من العرات خوفا من القتال بخلاف
الوجهات فانهم لو اجتمعا ... قطعا قطعا حتى تروى
على بعض قال فى الحاشية النغض بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من بعض
الرجال بعضا اى لم يحتم ... من العطش ... الحوض والبئر من مبارك

قوله ولا يبدأ إلى آخره إذا وقع الحال من التنكير عن صاحبه وذو الحال ... ماضي

يدل على عدم الانفصال والحال يدل على الانفصال فلا يجتمعان

في الحال

الابل ولعل المراد بداء بالذهاب فطلبته جهدك قال الفرا بفتح الجيم المشقة وبضمها للطاقة فهي في معنى النكرة لان الاضافة فيها لفظية وهي في تقليل الانفصال فهي في التقليل حسن وجهه ولم يكن الحال مشتركة فان صاحبها اذا كان مشتركا فليس بمعرفة ولا نكرة فيقول نكرة يخرج صاحب الحال مشتركة هذا وتحقيق عندي جواز كون صاحبها نكرة بلا مخصص لوروده لقولهم عليه مائة بيضا بلفظ الجمع وفي الحديث صلى الله عليه وآله قاعدا وصلى وراءه رجال قياما واختيار هو مذهب سيبويه مثل زيد راكبا كعمرو قاعدا اي فيما اذا كان العامل المعنوي ولا على حديثين نحو فيلزم ان يلي كل واحد منهما متعلقه فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به فان التشبيه يستدعي طرفين والقيام متعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه والقعود تعلق الحدث المشبه فيجب ان يليه وهو عمرو فيصح كونه عاملا في الحالين اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف عند الاخفش لبعيد وعلى صاحبه وعلى صاحبه نائب عنه اي المبتدأ الا ان الظرف يتقدم نحو قولهم لكل عام لك ثوب فثوب مبتدأ وكل حال منه وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك ونحو قوله نعم كل يوم هو في شان فهذا اذا لم يكن الشار اليه جواز الوجهين فهو الاحتمال الثاني لان الاحتمال الاول يوجب المنافاة لان الظرف داخل في العامل المعنوي ... فيكون مقدما بخلاف الظرف فيمنزلة الاستثناء وفي ولا على المجرور اما اذا كان مرفوعا او منصوبا فالبصريون على الجواز والكوفي الا اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل الا كافة للناس فان كافة حال من الناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس حال كونهم كافة اي جميعا اي لم نرسلك الى طائفة معينة رد على من قوله كفاية العجم انه

[Folio number in top margin:] ٩٣

قوله ليعطيه ... ما جاءني ... الا الله ...

يراد الا الله ... الا ان

الساعة والعدد

انما ارسل للعرب حالا من الكاف والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم بجعلها مصدرا وكافة بمعنى كاف ككاذبة بمعنى كاذب اي وما ارسلناك الا انك كفا والكل تكلف وتعسف اما الاول فلان تا المبالغة مقصورة على السماع واما الثاني فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت مصدريته وليعلم بان كافة غير مضافة لانه من الحالية بمعنى جميعا شيء واحد توضيح هذا الكلام ان المراد بالشيء الواحد هنا هو الطيب والشيئان هما البسرية والرطبية والاعتباران هما كونه مفضلا ومفضلا عليه لان التفضيل نقيضهما وقد تعلق كل واحد من الشيئين متعلق فيجب ان يقع كل واحد من الشيئين بعد متعلقه والبسرية تعلق بالمشار اليه بهذا اي بالتمر الذي اشير اليه بلفظ هنا من حيث انه اي المشار اليه مفضل وحينئذ الا كونه مفضلا وان لم يكن معتبرة ان يضمر في الطيب ضمير فيكون قولك الضمير هو للفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة الا انه لما كان الضمير بالتمر الى الظن كالعدم اقيم المظهر اعني هذا مقام الضمير في كونه مفضلا كما كان الضمير مفضلا لانه قائم مقامه في الذكر ووجب ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه اعني البسرية والرطبية تعلقت بالمشار اليه من حيث انه مفضل عليه والمفضل عليه هو ضمير منه فوقع بعد الضمير متعلقه اعني الرطبية الا بعد اضماره في اطيب في الطيب لانه يجب ان يكون في افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما تقول زيد احسن من عمرو قال الرضي الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق من قوله لكنه لما كان الضمير بالتمر الى الظن وتمهيد ما سيأتي من قول الرضي ومع هذا فلا ارى بأسه ونظيره المثال قول امير المؤمنين عليه السلام

في الجابر والله لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي امه
ان وقعت ان مصدرية اي فصح وقوعها لقوة الاسمية لان الاسمية
يأبى عن وقوعه حالا الا انه لا ابتناء على الثبوت والدوام خرجت عما هو
الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فصارت قوية الاستقلال
فناسبها زيادة الربط في الحال المنتقلة وهي التي لا تثبت صاحبها
عليها ولا تلازمه كما في قولك جاء زيد راكبا قوله المحكي اي سابقها
الى لفظا ومعنى اما لفظا فيما الحركات واما معنى فلوقوعه مشتركا محضا
كاسم الفاعل لان الحال لغة هي زمان التكلم بخلاف الحال النحوي الذي هو
ما يبين الهيئة فان المقارن لعامله وهو قد يكون ماضيا وقد يكون
حال التكلم وقد يكون مستقبلا الا ولفظة قد انما تقرب الماضي الى حال
التكلم حقيقة الواقع حالا اي حالا نحويا قوله صلة الفعل
كما اذا كان الحال حالا عن الفاعل او دفوعه عليه كما اذا كان حالا
عن المفعول تجوز قيل اللام لتاكيد الماضي الواقع حالا
تجوز اي مجاز فان قد حقيقة موضوعة لتقريب الماضي الى حال
التكلم الا الحال النحوي انما هو بالنسبة الى زمان العامل فانك
اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها
واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء فيفهم المقارنة بينهما
فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكنه قارنه دواما
وهذا التحقيق للفاضل الرضي وبه يحل الشبهة المشهورة
جملة دعائية اي جاءكم صلوات الله عليهم فالجملة الثانية دعائية ولا

يكون خبرا لما عرفت قوله لاستمرار النفي فان النفي عدم وهو لا يحتاج
الى موجد بخلاف الاثبات فان اثباته في كل وقت يحتاج الى موجد فلا
يستمر الى زمان الحال فيحتاج الى قد المقربة قوله مطلقا اي سواء كان مفردا
او جملة حققت الامر اذا كان مفتوح الهمزة قوله احققت الامر اذا
كان مضموم الهمزة قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون
لاحق بمعنيان التحقيق والاثبات ولا هو مجرد المعنى وهو التحقيق
اي تحققت ابوته وفتح لا ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك تيقنت
في حال كونه عطوفا نعم اذا كان المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا مفعولا
ثان لا حالا وبيان دفعه ان احقه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف
لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه فهكذا اثبته وانما وجب
حذف العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك
من اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دلت عليه الجملة السابقة للناس
رسولا فرسولا تاكيد لكاف للجملة قوله التمييز الحقيقي من باب اطلاق
المصدر على اسم الفاعل اي الاسم احترز به عن نحو تعلمت اي فعلت
لكن المطلق يعرض بالفاضل الرضي حيث قال ان اللفظ المستقر
يدل على الثابت مطلقا غير مستقر بحسب الوضع فان العين وضعت
لعين واحدة معينة ثم وضعت بوضع اخر لمعنى اخر فالموضوع
معين باعتبار كل وضع والابهام انما نشا من تعدد الموضوع له
اما موضوع هذه التردد انما نشأ الخلاف وقد سبق في اول
الكتاب ما اخترناه من مذهبين قوله من تعدد الموضوع له اذا
كان موضوعا للجزئيات قوله او يستعمل فيه اذا كان موضوعا للمفهوم

من حيث انه موضوع له فان الابهام و ... في الموضوع له اى
تلك الجزئيات مثلا لم تعلم ايها المراد عند اطلاق اللفظ لكن لما من حيث
ان اللفظ موضوع لها فانك قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى
معينا بل الابهام عرض له بحسب الاستعمال ولا من حيث وضعه هنا
في الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة راجع الى الوزن
نحو طاب زيد اذ الابهام في طاب ولا في نسبته الى زيد وانما المبهم هو
المقدر فان معناه طاب امر من اموره ثم تفسير ذلك الامر بقوله
نفسا اى في غالب المواد يعني لكون ذلك المفرد مقدارا ام غيره في
غالب المواد والا فقد يكون غير مقدار نحو ما ثم حضر اى رفع الابهام
مطلقا اى عن المفرد سواء كان مقدارا ام غيره فالغرض بيان حاصل المعنى
في ضمن عد بجعل الظرفية العددية للمقدار من قبيل ظرفية الخاص
للعام نفيرا ن بر القفيز مكيال ثمانية كذا في محاكيك والمكوك
كالتنور سبع صاعا دلقما على امثلة الثلاثة لعل الاقسام غير
العدد لانه قد مثل لثلاثة منها وترك مثال الذراع لم يستوف
المقادير فان من جملتها الذراع ولم يذكره وكرر بعضها وهو
الوزن حيث ذكر له مثالين لان الاسم قد يتم في احدهما بالتنوين
وفي الاخر بالنون مع التنوين وانما استحالة الاضافة مع
هذه الامور لان الاسم اذا تلبس باحدها صار تاما والاضافة دليل
ان الاسم ناقص محتاج في فهم معناه الى المضاف اليه عندي
الراقود في القاموس الراقود الدن الكبير والطويل الاسفل يسيع
داخله بالقار اى القير وهو ما تشابه افراده اى في اطلاق الاسم

الطارئ عليها

الكل عليهما رجل وفرس فانه وان كان اسم جنس افرادها الا ان اطلاقه على افراده
على سبيل البدلية فقط بالخصوصيات الكلية والتخصيص فبالاول خرجت
الانواع وبالثاني خرجت الاجناس عدادا جواز ... ان اطلاق الجمع على الافراد
على ما فوق الواحد حتى يشمل المثنى مجاز فان حقيقة الجمع لا يتناول المثنى الا ان
يراد الجمع اللغوي والمعنى على المعنى الاول كان ناقصة وعلى الثاني تامة وهو الفارق
بينهما عشريات اى العشرين التي لك وعشرى رمضان اى عشرين من
يوم العشرين منه انه عشرين لج قد يقال ان التمييز نكرة ورمضان معرفة
فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون علما او المقصود به المقدار فاذا فرض
طلب التمييز علم يحتاج الى تفسير الذي يكون نفسا فيه كان الظاهر ان يقول لان
الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة
حسبك زيد رجلا اى يكفيك زيد من جهة كونه رجلا
خاص بالمنتصب عنه ويعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز
حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد
لف فان الاصل طابت نفس زيد والمتعلق فلا يكون الا بقوله
بحسب المعنى حتى يكون طاب زيد وزيد طيب دائر بين عليه ولا يجب
اللفظ فهو معطوف على ابا المعنى فالنفس عينه لان المراد هنا ذات
الشيء على ان يكون الضمير فيه معينا باعتبار الرجوع الى شخص معلوم
حبذا فارسا وهذا القول انما يستعمل للتعجب اى الخبر الصادر
من المحدوح ليس ما صدر منه بل هو من صنع الله تعالى اى لله ما صدر
عن الممدوح من خير اسعد فما لم يكن نصا الغرض من هذا دفع ما ورد
عليه بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز اسم يصح انتصب جعله ولا

يصح لمتعلقه بعد هذا التقييد اندفع الاعتراض يصح جعله لما انتصب عنه
بجعل المنتصب عن التمييز بدليل طاب زيد نفساً مجازاً باعتبار انه سبب
لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه فالناصب حقيقة هو الفعل
او شبهه يرفع الابهام عنه فيه تسامح فالنزاع برفع الابهام التمييز
عن تلك الذات المقدرة المنسوبة اليه اي فيها انه لما كان الظاهر ارجاع
الضمير الى الضمير المذكور بين ففي حكم ما كان نفساً في المنتصب عنه تكلف
رجوع الضمير حتى يشمله وليعم المقصود في هذا التعريف بنحو الاعتداد حيث
قال انما الاشتراك بين التمييز والحال هنا فرقاً لما قصد للقرينة الدالة على
ان الفاعل غير مراد متعلقات الاناء من خل او عسل او ماء او لبن
قادم في التمسك انتباه على الظاهر الذي يقبله العقل السليم الغير المحتاج
الى التعريف اي تعريف مطلق الاستثناء وهو المذكور بعد الا
واخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً واثباتاً اذا عرفت هذا فنقول
بعضهم ان المستثنى مشترك لفظي بين قسميه فهما حقيقتان مختلفتان
جمعهما في تعريف واحد غير ممكن فلذا لم يعرفهما المصنف فاسد فان
الحقائق المختلفة يجوز تعريفهما باعتبار امر مشترك هو المخرج
هنا شاهد مشهور وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيداً
فلا شك انك اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد
ثم قولك الا زيداً نفي الحكم لقيام عنه وهو تناقض ودفع لوجوه
احدها ان زيداً غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص
يعني ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد فقوله الا
قرينة للسامع على مراد المتكلم وثانيها ان المستثنى مستثنى منه واداة

الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك على عشرة الا واحد بمعنى على تسعة فلا دخول
ولا اخراج وثالثها هو الحق في الجواب ان المراد بالقوم مثلاً معناه الحقيقي
ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن الاسناد بعد الاخراج وبيانه ان قولك
قام القوم الا زيداً بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد قاموا فعند الاسناد
لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظاً لكن لا بد له من التقدم وجوداً
على النسبة التي يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول
والاخراج قبل النسبة فلا تناقض ورد بعضها انه داخل فيه من حيث الافراد
واللفظ واخرج عنه في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان تغيير وكل كلام
الحق باخره التغيير يتوقف حكم صدره على اخره كما عرفت نعم لا يرد
ولا تناقض لاختلاف الجهة في كلام موجب وانما وجب النصب
لانه فضلة بلا نفي الى الكذب عند سقوط المستثنى منه نظير قولك
جاءني الا زيد اي جاءني كل احد لان الكلام تعليل التي يقول ولا
ماجئ بدليل قوله اذا كان بعد خلا وعدا لان النصب بعدهما على
المفعولية لانه يشير الضمير راجع الى المستثنى اذ لم ينسب
اي المستثنى نسبة الى ما نسب اليه الفعل لان الفعل نسب
الى المستثنى منه وجزؤه والمستثنى منه وجزؤه فالمستثنى جزؤه
مما اسند اليه هذا فالنسبة هي الجزئية ويجوز ان يكون في
العبارة ان الفعل وشبهه اسند الى المستثنى منه والمستثنى فرد
من افراده فالنسبة هي الضرورية والاول اصح ولا عمل في الكل فاستثنى
ان يعمل في الجزء الا ان هذا الجزء لا وقع بعد تمام الكلام شابه
المفعول فعمل فيه العمل المخالف للاول واعلم ان ما ذكره المصنف

هذا باب المستثنى

هو احد المذاهب وبقيت مذاهب اخرى احدها ما ذهب اليه الكسائي وهو ان
عامل النصب ان مقدرة بعد الا محذوف الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم
الا ان زيدا لم يقم وثانيها ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا العاطفة
حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها
فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة وثالثها ما ذهب اليه المبرد في
الايضاح وهو ان العامل فيه المستثنى بواسطة الا فانه ربما لا يكون هنا
فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك ورابعها وهو الذي ذهب
اليه انه ينتصب النصب الامن غير حاجز الحائل معها لانها حرف مختص بالاسماء غير منزل
منها منزلة الجزء نحو حروف الجر ورد المذاهب السابقة يفضي الى التطويل
فالقطع مطلقا سواء كان في كلام موجب او غيره سواء كان قبل اسم يصح حذفه ام لا
في رحم الرحيم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم وقال الكسائي المراد
بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم وقال بعضهم المضاف محذوف اما حين من
رحم او مكان من رحم ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحم الله تعالى
من المؤمنين وهو السفينة وعلى جميع هذه التقادير فالاستثناء متصل
ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها موضوع لمعان
اخر من الغاية والظرفية والمجاورة ونحوها استعملت في الاستثناء لنوع
من المناسبة او الى اسم الفاعل لئلا يلزم الفعل على صاحبه او الى
بعض مطلق لان الكل مشتمل على ابعاضه فتكون في ضمن الكل عدا مجيئهم
اي المجاوزة المجيئ زيدا وحاصله انه لم يجئ وقوله ولا ينصرف فيها اي بان
تثنى وتجمع كما في غيرها الذي الاستثناء وههنا ابحاث تناسب المقام وهي ان سبب
قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه السلام

ليس من اصحابي

97

ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء
فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال سيبويه لا جرم لاطلبن علما لا يلحنني معه احد
ثم مضى ولزم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام واما انا فقد رويت بالاسانيد
الكثيرة الى ابن هشام الخضراوي ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن
سلمة فقال له ما تقول في رجل رعف في الصلاة بضم العين فقال له اخطأت يا
سيبويه انما هو رعف بفتح العين فمضى ولزم الخليل على التملية اي يبدل البعض
من الكل وصح مع انتفاء الضمير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض لان
الاستثناء المتصل يغني عن الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه اذا كان
المستثنى منه غير مذكور فانما اعرب بحسب العوامل باعراب المستثنى منه لانه قد
عرفت ان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى فاعرب المستثنى
منه بتقدير المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات
فاعرب بالنصب فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطي
ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول كذا قال نجم الائمة ليفيد فائدة
صحيحة اي ليفيد الكلام نحو قولك كل حيوان يتحرك قال الفاضل المحشي هذا
مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه انتهى وذلك لا يصح حذف
المستثنى وتسليط عامله على ما بعد الا والتمساح حيوان عظيم من حيوانات
البحر لان نفي النفي اثبات هذا بحسب العرف على جميع الصفات
هو محال لان فيها الصفات المتناقضة كالقيام والقعود علا انا الحنا
اعني جعل المستثنى بدلا كما عرفت سابقا صفة غير الشبه كالعلم والكرم
والشجاعة ونحوها لا ان زاد اتفاقا اي حتى من الاخفش الذي جوز
صفة في الايجاب فانه جوزه في غير الاستغراقية نحو قد كان من مطر ذلك

ان فائدة من هذه التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اولولا لاحتمل احتمالا مرجوحا
ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني اثنان او اكثر فهي للتاكيد
ما استفيد من النكرة من الاستغراقية وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق
لكنها كانت محتملة غيره ذلك اذا عرفت هذه الفائدة ظهر لك وجه عدم زيادة
من في الاثبات لتاكيد النفي اي نفي تجريدها وان لم تباشرها نحو ما جاءني من
رجل ولا امراة كما عرفت لان فتحة هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يتوهم ان او ابدل عمرو من لفظ
احد يجب ان يكون مفتوحا مثله لا منصوبا   لا حقيقة اذا لم يكن اه ذهب بعض
النحاة الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر بقرينة السابق وفي ساير التوابع
العامل في المتبوع الحكم الانسحاب منسحب على التوابع وبعضهم الى ان البدل والمعطوف
كساير التوابع فاشار الى المذهبين فائدة تناسب هذا البحث اعلم ان قد اشتهر
بعد الشعر بالاشكال بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطارح وهو ما
تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله باذ الشيء ماذا يعلم غير علم ثابت في ابيات
حتى يلتفت لرفعه وحل اشكاله ان غير تابع لعلم ولم يتبع لفظه وهو ظاهر
ولا محله اعني النصب على انه خبر لا بل يتبع محله البعيد اعني الرفع على انه خبر المبتدأ
في الاصل فان المراد بالمحل الواقع في النظم هو المحل القريب حمل الالفاظ على المتبادر منها
اي بدله الله يعني لدفع على حاشا ضمير الله نعم من غير سبق ذكر التفسير
على التفصيل المذكور من وجوب النصب في المثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه
مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص
انتقل اعراب البدل لان الاعراب حقيقة للمضاف اليه   لدلالة على ذات مبهمة
لكونهما بمعنى المغاير تقول مررت برجل غيرك بتاويل مغاير اي والاقصر بعد متعين
فوجب ان يكون موصوفها هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المص تابع فان وقوع شيء

بعد شيء يستلزم

بعد شيء يستلزم وجود الشيء الثاني لفظا دائما اشترط ان يكون مذكورا ليكون
الظهر في كونها صفة بخلاف غيرها مما لما كانت مستغرقة في الوصفية جاز تقليل
موصوفها فائدة تفسير الجمع بالمتعدد ليدخل فيه مثل قوم ورهط والمثنى
كل رجل الا زيدا جاءني واعلم ان خروج مثل هذين المثالين عن هذه القاعدة
بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع المتعدد كما فسره به والا فلو ابقاه على ظاهره
لم يحتج اليه   لتعذر الاستثناء عند وجوده ها اذ المتصل يلزم دخوله فيهم
والمنقطع يلزم عدم دخوله فيهم والجمع المنكور غير المحصور تقديرا او اجزاء غير
معينة لا يجزم فيها الاثبات المستثنى ولا بعدمه فيتعذر فيه كلا النوعين من
الاستثناء ما جاءني مائة رجل الا زيدا وجه التعذر عدم تيقن دخوله في
المائة وعدم تيقن عدم دخوله فيها   الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولا
ولان للمستثنى المنفصل والثالث للمنقطع بيقين فهو مفيد للدخول اي الدخول
المتيقن الذي هو شرط صحة الاستثناء معدوم   الا الفرقدان وهما نجمان قريبان
من القطب لا ينفارقان ومثل هذا الشعر قوله عليه السلام الناس هلكى الا
العالمون والعالمون كلهم هلكى الا العاملون والعاملون كلهم هلكى
الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم   والا لوجب ان يبقى لانه مستثنى من
كلام موجب   مكانا تبدو هذا الكلام اشارة الى فائدة معنوية وهي
بيان معنى هذا التركيب اي ان معناه القوم جاءني بدلا ان يدلي هو لم يجئ
او الى فائدة لفظية يشير عليها نحو الائمة وهي ان سوى هنا في الاصل صفة ظرف
وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف
واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط
ولم يبق سوى الظرفان فسوى فاعل يبق لم يظهر اعرابه لوجود الالف هنا

من ابيات الكتاب للحماسة اوله فلا اصبح الشر واسى وهو عريان اصبح اى انكشف
عريان اى ظاهر دناهم اى جزيناهم اى جزينا عدوهما كما جزونا وهنر كما ندين
ندان وزعم الاخفش ان سوء هذه بالنصب حتى يتاتى النصب فى امض
ها اى لان كنت منطلقا فان ههنا مصدرية والتقدير لاجل انطلاقك انطلقت
قياسا على تقدير من ان حذف حرف الجر من ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسى
ومن غيرهما سماعى ثم حذفت كان قبلها لان المصدرية فنابها استدعى الفعل ولا
دليل على الخاص فقدر العام وبدل الضمير لعدم ما يتصل به وهو كان
وادغمت وذلك لقرب المخرج فالتقدير ان كنت منطلقا على تقدير الكسر يكون
الشرطية اذ لا لام ثم لما عرفت من انها لا تحذف قياسا الا من ان وان
صفة الجنس وحكم بتقدير لفظ الحكم لبيان صفة الجنس ولا يبعد ان يورد لما
سبق من ان خبر المنصوب منها اقل فى حد اسمها مطلقا سواء كان مبنيا او منصوبا
نحو لا مترادفة سميت بهذا الاسم لاتحاد صاحبها فكانها مترادفة عليه
اى يليها نكرة تفصيل للاجمال الواقع فى قول المص فان كان معرفة فانه يشمل
المفرد المعرفة والمفصول بينه وبينها مع ان حكمها كما سيأتى فى الرفع والتكرير
بقوله ليترتب عليه لتغير العبارة المجملة اى يليها لان الاضافة اى
المفرد على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لانه يجوز ان يكون معرفة ومفصولا
فلامتناع لان الجنس يقتضى تعددا وهو لا يتصور فى مثل هذه المعارف
لا ابعثه اى لا يلزم اعادة ذلك الاسم السابق بل لو اتيت بغيره ليفهم جاز كما فى
لا ابعثك الله ولا عمر وانت تدعو بعد لاستعمار ولقوله عليه السلم ان معناه
انفسكم على صلوات وسلامكم عليه لا حول ولا قوة روى عن امير المؤمنين عليه السلم
ان معناه لا حول عن المعاصى ولا قوة على الطاعة الا بالله نزيد عليها الانك اذ تجمعها

يحتمل ان يكون

يحتمل ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس وان يكون فى الاول لنفى الجنس وفى الثانى زائدة
واذا رفعتهما يحتمل ان يكون لا فى الموضعين بمعنى ليس وان يكون الاول بمعنى ليس والثانى زائدة
واذا فتحت الاول ورفعت الثانى يحتمل ان يكون الرفع بحمل لا على موضع اسم لا الاول تبريزه ولا زائدة
وان يكون بمعنى ليس ... على انه اسمه ... هذه الوجوه التى تطلع عليها الناظر
فى اثناء التفصيل الوجوه وبعد الامران وهما من قبيل عطف المفرد على المفرد او
عطف الجملة على الجملة ضعف المضعف هو نجم الائمة الرضى اى نايثرها لما كان العمل
فى الاصطلاح لا يطلق الا على المعرب وعدم التغير جانب لبقى فى معمولها المبنى حمل العمل على معناه
اللغوى اى التاثير واما الشرط فمرفوعه بانه طلب التنوين ولم يكن ذلك الشئ مطلوبا للفظا بنى
من حروف الافعال اى الحروف التى مدخولها افعال حيث كان يجب ولو كان من حروف المعان
المقام مكان لا حول الا رجلا لا تدل على محصلة بتيت المحصلة بالكسر التى تحصل
والتقدير بتبت ملكان الاتحاد اى لا اتحاد ذاتا ولا اتصال لفظا وتوجيه النفى البيان النفى
فى قولك لا رجل ظريف هو الظرافة للرجل وكانه لا داخلة عليه فانه المذكور اى جاز
المبنى بالاصالة هو اسم لا المذكور سابقا ويبنى على الفتح اى الثانى نظرا لكونه تكبير
لفظيا ويجوز فيه الاعراب رفعا او نصبا وذلك لانك لو صفته صار مع صفته كاسم
وصفة الاولى على لفظه من حيث ان فتحته تشبه النصب فى العروض ولا اطراد
او محله القريب لانها تعمل عمل ان فتحمل اسمها المبنى المنصب وجب رفعه لانه جعل ان مستقلا
وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ليتبعه لان النصب فى قولك لا رجل ولا امراة اعاكان
اجراء الحركة البنائية مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفى ما نزه واذا ما
حرف النفى وهو معرفة لم يكن الامر موضوعا هو اذا كان تابعا الحى لطفقة الفصل لم
بلفظ الخفض العاطف لقلته هو على حرف واحد فى قول الشاعر وهو الفرزدق
فى مدح عبد الملك بن مروان وقوله ابتدى بثانية اى جعل الجد ... داره

وهو كناية عن شدة اهتمامه به في جواب ان به الاسماء المستترة ان اللام المحذوفة
منها لا ينقاد الا حال الاضافة من نحو غلامين ان به المثنى والمجموع حين
يضاف كذا في كثير من النسخ المصححة وفي بعضها حين لا بزيادة لفظ لا والاصح الاول والفرق
بين الوجهين ما سيتلى عليك بالظهار اللام الباللتبيين وهو علة لعدم الاضافة
من حيث هو مضاف لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا معناه المتصف بالابوة
لكنها معناه من حيث كونه مضافا وهو الاختصاص وبيانه ان اصل معناه المضاف
الذي هو ابوك اسلم لك تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف
معرفة في ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة وانت لك اشارة الى ان في
التخصيص الذي هو اصل معنا او لمعنى الفرق بينه وبين لو الاول ان الاول اعتبر فيه
ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام
مشاركة المضاف المقدر فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه هذا لا عنيا
مشارك له لرجوع صلة الثبوت في المعنى قال نجم الائمة ان ما ولي لنفي الحال اعمد النحاة
وقيل هما المطلق النفي وهو الحق بل هما مبتداء وخبر لا نهما الاختصاص بقبيل واحد بل
بدخلان في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا شبهها بليس المختص بقبيل واحد وهو اسم
لا اعم منه يجوز ان يتحقق علامة الشيء بلا عدته الا التي يحسبك درهم وان حسبت
داخل في تعريف المضاف المذكور مع انه مجرور هذا لان شابهه للمضاف اليه وكذا معطوف
على فعله مثل اي ملفوظا كان بريد ان المصدر به معنى اسم المفعول حيث كان الحديث
ردا على الرومي حيث ذهب الى انه حال وذلك لان وقوع المصدر حالا سماعي لا قياسي
منصلحا يعني انه يدبا التجريد الا انهم فلا يرد ان المعنى على القلب وهو انه مجرد عن تلبس به
في المتن في قوله وهي مصوبة ولفظية قوله ما التقليل علامتها ان يكون ما
فله هذا التقييح الحمل فانه لا يأتي المصوبة لكن المضاف لان حقيقة الاضافة نسبة الشي

الى شي بواسطة

الى شي بواسطة حرف الجر تقديرا مع ابرائها معنى فلا يحمل عليه الكون فيعمل لعدم افادة
التعريف والتخصيص فيهما كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيهما الا ميزة لافادة
الاختصاص اي اختصاص من العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعني
الرجل ولم يسمع في مثله تقدير اللام وبعضهم تكلف لتصحيح اضافة كل الى الرجل بان
كلا الاحاطة جزئيات كل اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكل بمعنى اللام لكن
يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد مثلا ولا لزم ان كل عن
الاضافة وذا لا يجوز نعم يبان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف
اليه كما تقرر في المنطق فتصحيح اضافة الجزئي الى الكل مما لا يجوز في تصحيح اضافة كل الى
الجزء او المفرد لان الحيثية التركيبية بيانية انك اذا قلت غلام زيد يراد به
وضعا غلام له ونسبة خصوصية بزيد اما الكونه اعظم غلمانه او اشتهر بكونه غلاما
له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن فيحيله الفهم من نحو فلان في
وضع الاضافة كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم عهودية
الفعل وتعريفه ولقد امر على اللئيم يسبني فان المراد اللئيم غير معين ولا لما
في مقام المدح والاستغراق غير ممكن والقرينة على انه وقوع الجملة وصفا له
مع انها نكرة اخرى فيضيف عند قلت لا يعني وثم جر وخط ولما التانيث اللفظ
كره نصف الحكم وهو كسب التعريف عن المضاف اليه في نحو بعض شتى
ونظير وسوا لتوغلها في الابهام فانها ثلثة تقبل في صفة لا يحصى
ذاتا وكذا مغايرة فانه تشمل كل ما في الوجوه يحصل للمحال قال نجم الائمة
عندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء التعريف اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا
اختلفا بل فيها فيه التعريف والحاصل ان العلمية وضع ثان للكلمة فان الذي
ما اقتضاه الوضع الاول ولم يكن الاضافة وضعا ثانيا فالمراد مقتضى الوضع الاول

فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان فالذو المر كتب في الحاشية فالذو الكرمة
سلي اياما من تسلم عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلاث الاثافي والديار البلاقع اي يرد جواب المسلم ويكشف العمى عن المستخبر الذي هو عمي
عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار المثلثة التي يضع القدر والبلاقع جمع
بلقع في تقدير اي ما هو مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب حواجب
لله فانه لما كان غير منصرف لم يكن فيه تنوين حقيقة تسقط الاضافة الا انه في حكم الاسم
المنون حيث انه قابل له لو لم يمنعه منه مانع لا دخل في ذلك وان جواز المثال الاول
وامتناع المثال الثاني مبنيان على انتفاء التعريف والامثلة الاتية مبنية على افادة التخفيف
الاسبق لانما هو متفرع عليه عن التخفيف مذكور صريحا بخلاف الاصل الفرعيين
السابقين فانه مذكور ضمنا لكثرة لواحقه من نحو الخفة الفرائد والاستدلال عليه
شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله
يتوقف على اثبات المطلوب بادعائه لا [illegible] الا ان دخل الا على النكرة وجوزه
بعضهم استنادا الى ان الضمير الراجع الى النكرة في حكمها ويغير وجهان احدهما ان اما
بجر فتح او رفع بحمل الصفة عن ضمير موصوفها واما النصب ففيه تكلف حيث جعل القائل
مشبها بالمفعول به فاتحد يعني ان اللام لا تحذف من المضاف اليه الا اذا
اتحد فاعله وفاعل الفعل وعصيهما قد اختلف فان الحاصل هو المحمود والجائي
المسئلة المذكورة فاول المحمل بالمفعول ليكون راجعا الى المسئلة على التقدير الاول
من التقديرين الحاصلين على تقدير كون رد الاسناد الى الفاعل معنى اضرفان معنى الاول
هو هو ومعنى الثاني هو له [illegible] مثاله مسجد الجامع مذ ذلك
الوقت [illegible] يوم الجمعة كان من اليوم جامع للناس في مسجد الصلوة واما نحو
تسليمات [illegible] قولهم سيف شجاع [illegible] حاصل هذا [illegible] ان اضافة المحمل الى الجامع

تبيل اضافة العام

تبيل اضافة العام الى الخاص ساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس
الجبة الحقا الاسماء التي في مجاري السيول وهو الى الاقدام فليجوا الزوال
هو جانب الغربي راجع الى الجانب الى جانبه لانه يكون الجانب جزء
من المكان والمكان واقع في جانب الغرب والمقصود ان الجانب جزء جانب هو
نفس الغربي الا اذا تكلفا وقلنا ان المكان المقدر هو نفس الجانب فيهما
شيء واحد وجزء الغربي الذي هو الكل فيستقيم ح قطيفة جرد القطيفة
كساء له خمل كثير ومعنى قطيفة جرد قطيفة منجردة من الخمل اي ذهب خملها من
كثرة الاخلاق لغو جوز الفرا اضافة احد المترادفين الى الاخر وسمعه الاثر
وهو الحق عندي لوروده في كلام امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام كثيرا
لكن بشرط ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر من لفظ المضاف ليحصل به البيان
سواء اضافت [illegible] اشارة الى ان لفظ يختص الواقع في عبارة المصنف ليس يعني التخصيص
المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من الخصوص لا من التخصيص
فيشمل المثالين كليهما تغيير هذا الان التي عند جماعة يشمل الوجود الذهني في
والذهني والمعبر كذلك فلا عموم [illegible] وللحقا بما ذهب اليه [illegible] ان التي
بمعنى الوجود الخارجي والمعبر بمعنى الذات [illegible] كما المصابيح
سعيد كرز الكون المجوالق وهو لقب [illegible] اي انه [illegible]
وهو [illegible] النحاة لان [illegible] في اواخر الكلم وعند الصرفيين ما سلم
اوله ووسطه واخره من حروف العلة بعد السكوت نحو صولجان
حقيقة او حكما حقيقة ككاف التشبيه وواو [illegible] او حكما كالضمير في
الكرمتان [illegible] في استقلالها في حكم الاستدلال بها بمنزلة
المنصوب والمجرور [illegible] اوله [illegible] المجاز [illegible] المجاز اسم [illegible] يعني

قوله خفيفا اذ كلما يتعلق بكل واحد من اللفظ والتقدير والمحل ينقسم الى
ستة الاول للفظ الحقيقي مثل جاء زيد العالم والثاني للفظ اللفظي الحكمي مثل
مررت بزيد العالم والثالث التقديري الحقيقي مثل جاء الفتى العالم والرابع التقديري
الحكمي نحو يا فتى العالم الخامس المحل الحقيقي مثل جاء رجل ظريف السادس المحل الحكمي نحو جاء
الحكمي نحو جاء الجميع الفاضلة

اتى على صيغة المفعول بمعنى اظن ومعناه ان قضا الله وقدره انزلك هذا الموضع الشريف
وانتم بلى ان هذا الموضع ليس بدا بك ونقول اى امراة فاقلة بيل اعام هم
بالقول بمعدا عن تسمية الحم والنن الى نفسر الاسماء الا بعزاى امى واجى
وحنى وهنى بالحركات الثلث فى فاقم مثل يدح حذف اللام وجعل الاعراب
على العين وضرو وصلة بيانه انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا المهيات
لهم ان يقولوا جاءنى رجل ماذهب فجائى بزيد ما ضاده المبر لكان البراسم
اسم الاعلام حكم خاص كونه الحروف فالقلب شئ اضافة الى المضمر تسمى تلك الاحكام
الحاصلة عند اضافة تلك الاسماء الى كالحاصل يهو ما بين الكتفين
بان يد العاقل فانه صمة نبيه فنحن رجل اعراب حكما من حيث انها تشبهات الاعراب
فى العروض كما عرفت فلو جردت بان نقول مقاما مهما غيرها الرحيم اى
المرحوم يلعن او المبعد عن رحمة الله بدل وانما اى فى جميع استعمالات
لا تقع صفة لانه انما تجىء بالصفة لتعريف الموصوف المبهم فكان المخاطب
يعرفه قبل ذكر الموصوف ولا يجوز الا ان يكون الصفة متضمنة للحكم المعلوم
حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان الانشائية لا يعرف
المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولم يكن خبر المبتدا معرفا
له ولا مخصصا جاز ان يكون جملة انشائية كما عرفت هذا واعلم ان
الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانهما من عوارض الذات لكنها فى حكم
النكرة حيث يصح تاويلها بها كما تقول قام رجل ذهب
ابوه قام رجل ذاهب الاب قوله يعنى بصفة اعتبارية اشارة الى جواب
دفع اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه وليس
حال معنى المتعلق معنى فى المتبوع فاجاب بان هذا الوصف فانه يدل

على صفة

على صفة حقيقية قائمة بالموصوف يدل على صفة اعتبارية قائمة به والتنكير
جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة
بها فوله بمنزلة نقيصه بعدن لكن ضعف بقعلهن اشد من قاعدون لان الاعراب والواو
فى الفعل فاعل فى الاكثر بخلافها فى الصفة فانها علامات مطلق منهم الغائب
اجاز الكسائى وصفه استنادا الى قوله لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون
مثله على البدل المادح والذام اى كما انها لا يوصف لوصف يفيد ايضاحها الا
يضاحها فكذا لا يوصف وصفا يفيد المدح والذم اعرفها المضمرات اما المتكلم
والمخاطب ولعدم الالتباس فيهما واما الغائب فلانه احتياجه الى المرجع الحقير بهافى
عدم الالتباس وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة
فى الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان تعينه فى الوضع والاستعمال من جهة
الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه فى مثله فلا احتيج الى الصفة الرافعة وانما
كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة
بالقلب والعين بخلاف فانه بالقلب فقط وكذا تركيبه فى المرتبة ما المضاف الى احدها
نحو يعرف مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرد انه انقص ولهذا يوصف المضاف الى المعرف ولا
الوصف المضمر واعلم ان سيبويه استثنى من اعرفية المضمرات من الاعلام ولفظ الله
فذهب الى انه اعرف من كل معرفة ونقل انه رايت فى المقام كانه انتبه تدبجا بامن اهوال
الحشر وقال الحرسل الثواب بهذا السبب موصولة فيه لانه بعينها مبهم حتى
ذهب الكل الى ان تعريفه انما اتاه من جهة الصلة لعلو مبينها عند المخاطب
انسان بدليل الاشارة والمرهرب رجل نعم من تذكر اسم الاشارة والصفة
يعنى المعطوف لان العطف معنى مصدرى فلا يكون من التوابع متعلق بالقصد
قال الفاضل المحشى وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا

بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد الموهوم من
المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة او نسبة شئ اليه انتهى وفيه بحث يحتاج الى مزيد نظر
وتامل والشارح اوضحه بقوله فهو تابع الخ   نسبة الى شئ نحو زيد وعمرو وخالد ا ونسبة الى
شئ اليه نحو جاءني زيد وعمرو   والدليل الخ   وقيل فنجوز الخ نقل عن الملا الهروي في هذه
لوجه والوجه الاول ان الوجه جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا
الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا من وجه   لا يصلح الا الى التعدد ولا يس
دخول بين الاول متعددا يجب ان يقال ان بين الثانية كالعدم حتى يكون مدخولها البين
مدخولا للاول فيحصل التعدد   مستدلين بالاشعار وقد تقدم انظر واضحا وانا امتحن انه
لو وقع عين القران وفي الاشعار وفي الادعية المأثورة المكنونة في نص اهل البيت عليهم السلام
بل قد عرضت عليهم وتقريرهم صحة لكنه لم يحمل الاشعار على الضرورة لعدم الضرورة   لقصة على عليهم السلام
وحاصله ان الضمير وان كان عبارة عن هذه الشاة المذكورة الا ان اضافة البعد
فكان اضافة مفقودة   او يحول الخ حاصله ان الاضافة بحالها الا ان الضمير راجع
الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها اي سخلة شاة لا سخلة هذه الشاة وانما كان
هذا شاذا لانه يجب ان يقصد بالضمير ما قصد بالاسم الظاهر السابق بعينه فجعله عبارة
عن السابق لا بعينه شاذ والحاصل ان هذه الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع
واما الشذوذ الذي جعل هو باثا الثاني هو شذوذ عطف المضاف المضاف الى الضمير على مجرور
رب وهذا لا مذهب ما ذكره الفاضل الايري من انهم حملوا على نكارة الضمير هو على الشذوذ
جليا امر لانه ذلك الذي جعل هو ثالثا بهذا الشذوذ الذي ذكره الشيخ الجواب
الثاني والتزم لبعض ما قيل ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه
ان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يتجه في الجواب الى ما ذكره بحيث لا عرض
ان الضماير الراجعة الى النكرات المخصوصة نكرات   لا ايهام فات السببية قبل الشارح الجواب

ثلاثة احتمالات

ثلاثة احتمالات الاولى منع كون الفا للعطف الثاني تخصيص كون المعطوف وعلم المعطوف
بما اذا لم يكن بينهما سببية لانها يصيران ح بمنزلة شئ واحد فيكيف الفا المعطوف عليه المعطوف
وهذا ماخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث جعل ذكرها ممتنعا اذ الجملة التي يلزمها الضمير
كالصلة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها
بعد مضمون الاولى مترتبا عليه او لمخيفة ذلك جاز تجرد احديهما عن الضمير اكتفاء منها
لان فا الشارط يجعل المجموع امرا واحدا نقول الذي جاء فتغرب الشمس زيد لان
معناه الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد والثالث ان الفاء السببية مغنية عن
في الجملة الثانية رابطها لما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه
واما قوله فيمكن الخ جواب اخر بتقليل الرابط   لسبب الضمير راجع الى طيرانه   اي اوقع العطف
الغرض من هذا اصلاح عبارة المص لان العطف ليس على عاملين بل على معمولها فاصلحت العبارة
بتثليثه او جرا وهما اصلاح الشارح وحاصله ان عطف مسند المص هو من قبيل وقد قيل
بني المبني والتذكير وذلك المصدر هو هنا بين الفاعل والتقليد اذا عطف اوقع عطفا بناء على
وجود عاملين مختلفين لم يجز اي ان امتناع هذا العطف انما هو لوجود العاملين
ثانيهما اصلاح بعض شراح اللباب وحاصله ان العطف على العاملين والتقدير اذا ابدل
الاسمين المعمولين على العاملين بان يجعل معمولين لهما فالتنهاد هو الاظهر مما ذكره الائمة
هو ان في عبارة المص   فانما قدرنا   ما كل سواء فان قوله بيضاء عطف
على سواء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما وهذا مثل ما سبق
انه ليس كل ما استقبح ظاهره فهو قبيح في نفس الامر ولا كل ما استحسن ظاهره فهو حسن
في الواقع وعبروا بالتمرة والشحمة لان التمرة مشبهة بالسواء المستلزم بقبح الخلقة وتتم
عكسها   الا امرء فان قوله ونار عطف على امرء المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا
عطف على امرء المنصوب والعامل تحسبين وحاصل معناه ان الاستفهام للانكار والتقليل اكل

امر او رايته نظيته رجلا كاملا في الرجولية وكل نادر رايتهما تنوقد في الليل بحيث نارا كالنيران
المظلم في الليل المطلب الطفيف وارشاد الضال في الطريق على ما هو عادة العرب بحسب الظن
جايزاه الغرض من هذا دفع ما ذكره الفاضل الهندي ما ذكره الفاضل الهندي من التنافي في هذه
الترتيب منافي للقلم لان لفظ اذا بمعنى الماضي نقيضان المحقق فالتقليب اذا وقع العطف
على عاملين وتحقق فيتبين لم يجز وهو فاسد لان ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه بعدم الجواز
وحاصل الجواب ان العطف بحسب الظن محقق والتحقق بحسب الظن لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة
فان التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحو كلها جايزة بحسب الصورة عند الجهلة
المتاخرين ولا فالمتقدمون قد اتفقوا على جوازه كما اعترف به بحجم الائمة الا في نحو زيد في الحجرة والدار
عمرو وهو النحو عندي لوروده في القرآن العربي وفي الكلام الفصيح لم يقومان يقوم هذا
مبني على ما ذهب اليه بعضهم من ان العامل في المعطوف حرف العطف بنيابة عن العامل الاول
وهو بعيد لما علم من انه لا احد العوامل في العامل في المعطوف مذهبان اخران احدهما
قول سيبويه وهو ان العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف بنيابة وهو مذهب
الفارسي وابن جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه هو الاولى
في الدار فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء
على حذف المضاف فيكون من قبيل العطف على معمولي عامل واحد نحو ما يرد الا ابن الشمس
بينهم ان المضاف اذا حذف يجري اعرابه على المضاف اليه كما في واسئل القرية لا انه قام مقامه
فكانه المضاف ويجوز على قلة ابقاء المضاف اليه على اعرابه السابق ولما كانت الامثلة المتنازع
فيها من هذا القليل استشهد لها بالاية الكريمة منسوبا نحو ضرب ضرب زيد او منسوبا
اليه نحو ضرب زيد زيد اي التاكيد نحو لما قبل ان قولهم الشمول العموم الجنود او كلهم في
جاء القوم كلهم تقرير امر المتبوع في الصفة وتفيد ان النسبة الحقيقية الا انه يعرف وحاصل
الجواب ان تقرير المتبوع في النسبة شايع بينهم في التفصيل المذكور وليس فيه شمول حتى يعني عن ذكره

~~الاستثنا بمنزلة اسم واحد فقولك على عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة فلا دخول له في الاخر وحج وثنا التثنية~~
هو المحقق في الحل فلتثم اعلم انه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى
ضمير المتبوع فذلك من الثلاثة وما فوقها ولكن لا يؤكد الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل
ذلك لان التاكيد حتى يكون تاكيدا اي مكررا التصحيح الحمل فحكم تكرير اللفظ ايضا فقصد به الفرد
بين ضربت انت واجمع والكتع بان الاول في حكم تكرير اللفظ والمخالفة للمفردة بخلاف اجمع واخواته
ملم واصطلاحا او غيره هذه الكلمات ينبغي ان لا يذكرها كما لم يذكرها حسن البين وفايدة
مثل ندرهين اللفظ ويمكن استنباطها استنباطاه كان يقال اما الاتمام فلان العموم
فلان العموم هو اتمام الافراد والاجزاء واما الذي فلانه تمام الترتيب والعموم هو التمام واما
الشمول فلانه يستلزم انبساطه وشموله والعام مستبط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام
باعتبار الكثرة كانه له امتداد وان كان بين الامتدادين تباين تغليبا فان الاول حقيقة وهو
النفس ولا ما جزاه اي لا ما جز للبعض الذي ذكره الافراد مع الاجزاء فانه ذكر الافراد معنى عن ذكر
بقية الباب ولانه لم يكن هناك التباس كما اذا اكد المرفوع المتصل البارز بها نحو ضربت
انت نفسك ومررنا بهما انفسهما وضربوا هم انفسهم بلسان الحوامل فليلا فلا يفعل
فاعلا مني يلزم المحذور فلا يتقدم والخبر لا يتقدم ايضا على الاتباع اي يقصد النسبة اليه اشارة
الى الجار والمجرور متعلق بالقصد للموضوع من القصد كما ذكره في تعريف العطف وقد مضى
الاشارة مجملا الى ان نحو ضرب ما قال واذا رضيت تفصيلا لا نطلع به على جميع ما بين التوابع نافسهم
لا يخفى عليك فنقول يعرف الحكم المبدل بانه تابع مقصود بالنسبة وهو وظن الفساد فانك
اذا قلت جاء زيد والى المقصد منه انما هو المقصود من اللفظ الدال عليه فانه التمس اصلاحه
يجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد فحاصل التعريف ان البدل تابع مقصود على وجه
نسبه اليه المتبوع لسبب الامر الذي نسب الى متبوعه فانه قصد النسبة الجي الي الحوادث لسبب انتساب
ما الى نفسه لا اثبات الحكم للمتبوع المزود بعلة التي انشانه النحا بعد اذا عرفته ما تلوناه عليك ظاهر لك

ان كلام الفاضل المحشي باعتراضه على الشارح ليس في محله نعم يرد عليه اي بدل المتبوع نفسه وبدل الجزء الى
المتبوع وهو حال من الستر في المقصود او متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا بنسبة ما نسب اليه
اي لا يكون نسبة الحكم الى المتبوع مقصودة لنسبة المسند الذي اسند الى المتبوع وحاصله ان اسناد الفعل
مثلا الى زيد في جاءني زيد اخوك لا يكون معتبرا لكون النسبة اليه مقصودة ابتداء بل النسبة الجزء اليه
توطئة لا انتسابها الى تابعه سواء كان بالنسبة اليه ما نسب اليه سواء كان ذلك المنسوب الذي نسب
الى المتبوع مسندا الى المتبوع كالمثال الاول او مسندا لغيره كالمثال الثاني فان الفعل مسند الى ضمير المتكلم
لا الى المتبوع الذي هو زيد فقال غيره فان الشرح مشتمل على المقال لانه لا تقع فيه واعلم ان الشارح جعل
هذا وجه التسمية وهو ليس بمطرد ولا دلالة بل ما ذكره بعض النحاة حيث قال ابن القاسم بدل الاشتمال الاشتمال
المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى النفس عند
ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني متطلعة اليه وهذا هو الذي في بيان الملابسة ولا امر ان يجعل وجه التسمية
عليهما وحمل كلامه على هذا كما قال الفاضل اللاري بعيد بجعل الملابسة وان اختلفا مفهوما لان احدهما
بدل على الهوية المخاطب ولم يكن يدل عليها بنفسه لا ولو اتحد مدلولا هما لكان الثاني تاكيدا لا بدلا
الاسناد الى الثاني بطريق نحو قولك اكرمت زيدا اباك لكونه لانك قصدت بذلك الى على المخاطب
انه اكرم وقع عليه من جهة اخوك نظرت الى القمر فلك ان تقول ان النسبة الى المبدل منه في هذين المثالين
لا يوجد النسبة الى المبدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال فالجواب انه اذا لم يكن في المثال فرع علم المخاطب
ذلك يكون الاسناد الى الغير وجب الى الاسناد الى ذلك اجمالا وكذا في المثال الثاني اذ الحمل سئل عن المتكلم بدل
لتركيب فصل رايت بعد الاسد فقال نعم رايت درهم الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل لئلا يكون
المقصود نقل من الغير لمن جعل هذا وجها التوصيف بدل الكل واما في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال
فقد قال لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او بدل به فلو كان منفصلا كان مرفوعا
مفضوحا كان موصوفا به واستحسن اي طلب هذا ان يحمله على انه فيما سوى ذلك قال البعض المحققين
اذا جعلته بدلا نا البعض النحويين في الفرق بينه وبين المبدل منه لو قال رجل قصد ابني فالمراد ثلاثة منهم

فائدة لطيفة لابن

فائدة لطيفة يستصحب الشارح الكلام لان المعلول وكونه مما هو متصف بالنسبة اي بدل تناوله الصورة التي الا التي
يعرف اه قوله يعرف بالتحقيق ليعرب بعض هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي انه لا بد
لا يصح الا من عرف ماهية المبني على الاطلاق كما عرفها منا بان مطلق المبني هو الذي لا يختلف آخره باختلاف
العوامل لكنه لم يعرف بعد هذا معنى الاسم المبني فعرفه بعد التعريف واخذ مطلق المبني المعلوم سابقا فيه فان
المبني في قوله مبني الاصل نكرة مطلقة لان اضافته الى ما بعده لفظية نوع من قبيل تعريف الخاص بالعام لما
لم يجعل هذا تعريفا لمطلق المبني فكانه قال المبني مطلق اسما كان او غيره ما ناسب مبني الاصل وقد عرفت انه
المبني الذي وقع مورد التوهم فيه مطلق فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه او بما هو كافتقاره الى الشافية
الحميد لكنها فانه مشابه لما الواقع موقع امثل بالفتح اي فتح يوم على انه الكتب البناء من المضاف
اليه اعني لعدم على قراءة الكسر فهو معرب والمضاف اليه معرب لتمكنه من عامله اعني المضاف او الحرف المقدر
بخلاف المضاف لمنع الخلو لا لمنع الجمع لجواز اجتماعا كالسكون والثالث ليكون الحذف فاسدا من حيث
حركات او جزم اي لكون هذه الحركات القابلة للمبني انما هو من حيث حركات او جزم لا من حيث نفسه كما هو
المتبادر من تقابله بالقابل فانه لا يوجد للمبني الجزم ولا الفتح والكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور
لان هذا القلب كما هو المتبادر من القلب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد بالقلب ههنا ما هو
المصطلح بل المراد به ما يعبر به عن الشيء سواء اعبر عن الشيء ام لا في مثل هذا حيث المتعارف انه
المترتب لا مطلق حكمه كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف نحو هؤلاء الرجل اه قوله فتح ضمها مفتوح
وفتح الثاني مكسورة وفتح الثالث ساكنة اما فتح النون اولها فللكثرة ولا فتحها للالف واللام والكثرة بيانا
التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين واما كسر الثانية فلان السكون فيه غير ممكن لما مر
ولان الاصل في تحريك الساكن ان يكون على الكسر واما سكون الثالث فعلى الاصل لا باسماء الاصوات فانها
ليست باسماء المعلوم وضعها لكنها اجريت مجرى الاسماء المبنية في البناء بسبب الصيد اي بقيد الوضع لا الاصل
على انه الحد من التعريف اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان لفظ الكلم مثلا وان كان موضوعا للمتكلم
المتكلم كانا الا انه ليس موضوعا له من حيث انه يحكي عن نفسه ولهذا صح ان يقال انت متكلم وانا مخاطب قوله

عند الجمانية اى كون ما عاملا مخصوصا بلغة الحجاز كما عرفت الخبر بالحجازي بعد ما بدأ اما المتكلم على ترتيب

اهل العرف اجماعا اى عند البصريين وذهب الفراء الى ان التا كالاسم بعض الكوفيين الى ان الضمير هو الكاف

ولا شك فى انه تعود عليها ما الفصلها من العامل لستقبل بالتلفظ اختلافات كثيرة احدها ما اختاره وهو مذهب

الاخفش ثانيها مذهب بعضهم وهو ان ايا والياء مجموعها اسم ثالثها مذهب الى الشيخ الرضي وهو ان ايا عماد

اياه هو الضمير واللواحق له كما عرفت وهو غير بعيد فان الضمير يغني لما يتوهم من عدم اشتراك الضمير بينا

على ان المناجزة فانشأ الى جعفر فقوله فان الضمير سنين كله فان الكل واحد عن الضمائر الخمس اثنى

عشر وبالخمس اثنى عشر يبلغ ستين جعفر وبالغ التمام عشر يبلغ ستين علا وماسباب كقولهم

انما وضع للمتكلم انا لان المتكلم له مبتدأ الكلام والهمزة لها مبتدأ المخرج لانها من اقصى الحلق فحصلت بينهما

مناسبة لان مناسبة لحروف المد واللين من حيث انها متولدة منها وقد بيت الالف لبيان الفتحة وانما وضعت الكاف

للمناسبة بينه وبين المتكلم لانه متلو له فى الواجبة وقد بيت التاء لمناسبتها الواو فى المخرج وكسرت التاء للمؤنث

لان الكسرة تدل على الياء علامة التانيث والياء الكسرة بالمؤنث احط عن المذكر وفتحت من المذكر لما ليا الجمع زيدت

والميم فى ضربتما وضربتم واصلها انتو وضربتا وضربتو لئلا يلتبس الف التثنية بالالف للاشباع وزيدت فى جمع

المؤنث نونا ليكون من المؤنث مساويا للجمع المذكر بالحاقه زيادتين فى اخره الى غير ذلك من التعليلات

المذكورة فى المطولات صفة جرت انما قيد بالصفة لان الفعل اذا اجرى على غير من هو له بان تقع صفة

او صلة او خبرا او نحو هذه العبارة تعم الفعل على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير عند البصريين لان

اللبس بعيد فيه وهو جرى فى بابها على غير من هو له ليكون انتفاء من تعقيد الاعتراض ويشمل لما

من جهة الاطلاق فى على من نفيهم وغيره ومخصوصا من لا يعقل لكنه الكثر افرادا على ما هو الاصل وهو من تعقل

انه فى انما يصح ذلك لكون هذا المثال على ابهمنا الا ليكون الفصل بسبب ان الصفة جرت على غير من هى له اذ لو كان

الضمير المنفصل فاعلا حتى يكون الصفة جارية من الضمير يكون ابرازه لا مرة ما الوجه بعد الغير تاكيد للفاعل

المستتر فالاولى ان يجرى انما هو المحوز التاكيد والمكسر تاكيد لانه لا فاعل فلا يصح التمثيل به لانه تاكيد

هنا الا نعا وليس من شأنه اللزوم لرجوع اللبس فى صورته ثم ان الضمير اعمله من جهة تاكيد كما استدل بالمثال المذكور الا انه

لو كان الضمير

لو كان الضمير المنفصل فيه فاعلا لا قيل ضاربوهم بل ضاربهم للزوم اجتماع الفاعلين واما على ما روى

عن الزمخشري فيكون مثالا لما نحن فيه لان الحسن فاعلا الا تاكيدا ولا علامة للصفة فى الصفة نقله

على استتار الفاعل لا ليس فيها الا انها ضاربة فوضعه على انها صفة لهند اى الطعن بايراده عليه للطعن

فى اهل الوصلة بسبب نقلهم غير الاعرف فجعل الضمير منفصلا لئلا يلجئه هذا الطعن وانحصر الطعن فى

تلك الحال الوقت المتلفظ بالضمير المنفصل شبيه بالمفعول فى النصب وكونه فضلة مثله

فى هذا المقام اى مقام اتصال الضمير خاصة حرف جر بالعرض كانه جعله فى حكم حرف الجر كما عليه

فانه فى معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لولاك لما خلقت الافلاك معناه لم يكن للكذا لوجودك وهو بعيد

فى الوسط حملا للنون امتزاج ياء الضمير وهو لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول كما فى لعل فيلزم

فيه اجتماع ثلاث نونات بل اربع لان الفاصل بين اللامين حرف واحد وهذا معطوف على ما يجوز انه قوله

بل المراد اى التعظيم لان المبادر عند الاطلاق وذلك المتوسط المنفصل لاشارة الى ان قوله الفصل

متعلق بقوله متوسط لا بقوله يسمى فصلا لان اللام للقدر بعدها لام كمعناها سببية ما قبلها

لما بعدها فالمبتدأ انما هو المتوسط لا التسمية به عماد الا بحى وكون المبتدأ ضميرا نحو كنت انت الرقيب فانه

لالتباس لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به لما عرفت لامتناع اللام بيا نحو السيرى كان اللام

لا يدخل المعارف فكذا افعل التفضيل فيجوز وصف المعرفة لقربه منها فيحتاج الى الضمير المنفصل على انه

مبتدأ ما بعده غيره وهو منه خبره بالتاكيد معنى الكلام الى ما صلة انه لا يتقدم تقديم بعض

معناه لانه معنى التقدم الموضوع مقدما واتى بهما مجرد الوضع بقرينة قرينة كر قبل الجملة ونقول التي يقع

منقدما بيان لحاصل المعنى فلا حاجة الى ان يقدر ما لان حاصله على ما عرفت ويقع قبل الجملة ويليه

اى قوله قبل هذا لخبر من الجملة هنا للجنس ليجعل الجملة بعده لحصة منه فيتغاير ان يكون حاصل العبارة

ويقع قبل مطلق الجملة مما يفيد حصة وقد بهما ان الجنس الكلي وهذا ما يدفع الفاضل اللذي بحث وقال

انه من قبيل وضع المظهر مقام المضمر لزيادة التمكن فى الذهن فالجملة الاولى عين واحد وظني انه اخص من قول من قال ان

تكلفات لا اتم للام الخ اذا كان اى الضمير نحو قل هو الله احد رعاية علة للتسمية وحاصله انه لا كان راجعا

سمي به وقيل انما سمي ضمير الشأن لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شأن عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا انما
كان قيام زيد امرا عظيما ويعرف ضمير وجه التسمية لضمير الفصل يحسن تاويله كانها وتلها الانصار من
غير كون العمدة فيها مؤنثا وضمير القصة اما قولك هي زيد قائم وان جاز لكنه مال عن التناسب
معترضة اي بين الموصوف والصفة في هذا الحكم اي الحكم على اصل الضمير انه يفسر بما يلزم اسناد الى ان تكون الجملة
سمي لانه هو المحكوم والكلام تم ثم ذكر حال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشأن فينقطع الكلام
بانه مسند كل وغير نظر فانه ما يعده على هذا التقدير قاعدة اخرى مبنية لوجوب تفسيره بالجملة
دون امر من خوف تغير او عيب فعلى هذا اي على قولنا والمظهر انه قوله الى لو لم يحمل المتقدم على ما ذكره
سابقا بقوله ولا يبعد ان يقال انتقض القاعدة الى وعند الانتقاض بمثل هذا الضمير لم يتغير الشأن
لجواز تفسيره بالقرينة قولك الشأن هو قيام زيد وصدق عليه التعريف لكنه خارج عنه من تفسيره
التقليم فانه لضمير علم سبق الحرم وهذا مرجع واما الداخل في قوله يسمى ضمير الشأن من الحد فخرج
مثل هذا الضمير الشأن واصطلاح ارباب الفن بلا دليل الى اي في اللفظ ظاهرا اما قلنا ذلك لان قوله الذي
ونحن في البيت وزيد هو انه كلما ان على كل المجازات لا اختصارها الصدارة والكثير مع النصب
والجواد صحيح جوز وبصوله البقرة الوحشية وكنى به عن الانسان الحسان والظاعن النياب الحسان وكذلك
اقوى بشيئها لان فيها شيخ الاول لا الفصل وهكذا عطف على قوله وقد واعملنا اي اسماء وضعا ما قال
ذلك لان الضمير بحسب اللفظ هو المجموع وضع المجموع وضع اسم اشارة الغرض دفع الاعتراض الذي اورده
الكثير الشراح على عبارة المتن وتقريره اذا اريد بقوله اسماء الاشارة الاصطلاحية لم يعرف الى
بما ليس غيره المعرفة والجهالة اذ الاشارة في الحدود الاصطلاحية واذا اريد الاشارة اللغوية دخل
ضمير الغائب والمعهود وغيرهما فالشارح حمل الاشارة الحسية فهي الامتداد المتخيل الواصل بين
الشخص وما يشير اليه لذلك الامتداد على النحو بتنزيل المحسوس فان من كانت المخلوقات بارزة الداعي اليه
منزلة المحسوس معنى الفعل فانه يفهم من نسبة الخبر الى المبتدا معنى في انه يقصد فاذا قلت زيد قائم
مقيدا بالقائم هذا مبني على مذهب ابن مالك حيث جوز نصبه عن الخلاف الجني ومعمل العامل معنى الفعل للعموم

من لا انسان اي عرفت

من لا انسان اي عرفت تقدم اي تقدم لفظ المثنى مع انه جاز من ان ذين ليكون الضمير قريب المرجع اعني قوله للمذكر بلا اذا صلة
منزلة العرض من هذا التكلف دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة في تقريره ان قوله وهو مبتدا راجع الاسم الاشارة فلا يصح
حمل ذا عليهما وحاصل الجواب ان ذا مع ما عطف عليها المجموع خبرها على تقول الملقم مثلا والمثنى ذان وذين الى جملة
مركبة من مبتدا وخبر معطوفة على الجملة قبلها كانه قيل ظاهر العبارة بل هو مفرد مقيد بها المعطوف على مفرد مثلا
الى اسماء الاشارة اذا عرفت هذا فاعلم ان ما وقع في بعض النسخ من تقدير لفظ خمسة بعد قوله وهي اسماء الاشارة غلط فانه
هذا مع انه لكن الشرح لم يرد تقدير بعد الماء غيره على احد الوجوه وقيل ان اسم ان ضمير الشأن محذوف يكتب بالياء لان
ما لا الالف المجهول اصلها على سبيل الحروف والغرض دفع ما يرد من ان المتبادر من الحروف اتصال ما الامر وحاصل الدفع
ان الحروف بمعنى المعروف فهو ليس في الحقيقة منها يجيء من اسم كلمة الحروف التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه وان احمد
الامتزاج ولنا ثانيه لحروف الكلمة اي حروف الخطاب خمسة وهي لك لكما لكم لك لكن في خمسة انواع اسماء الاشارة وهي ذا
وذان وتا وتان واولاء بمعنى للاستتر وهي تا وذي وتي وته وذه وذهي الا انه نوع عدا واحد حاصله في خمس احدها
الافراد على سبيل التشبيه مثل ان يستعار في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية لله وهذا باستعارة ما هو موضوع
للزمان كما ورد العكس في قول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها يعني لا يكون هذا بيان الحاصل الذي لا اذكان غير معقد
ولا الحاقوله جاز وخبرها لا غير من الافعال فان الافعال الناقصة كما قال بعض الائمة لا حصر لها فيجوز ان يكون منهم
منها والمراد الجزء التام نو صحح ان الجزء التام هو الذي يكون جزء من مركب اذا الحق المركب الجملة يحتاج في كونه جملة
الى الانضمام امر اخر كالفاعل من قولك قام زيد فانك اذا املات هذا المركب يكون قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فيكون
زيد فاعلا لا يحتاج الى شيء بخلاف قولك جاء الذي قام ابوه فان الموصول لا يكون جزءا تاما من هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه
معناه اللغوي وهو المتمم للشيء مطلقا فانها يجيء قبل الصلة اعني الجملة التي تضاف اليها من غير جائز كاسم الفاعل
فالضارب بمعنى الذي يضرب تشبيه للاسم الحرفية في اللفظ بالحقيقة والتشبيه وهما الضارب اسم في الجملة الفعلية
لكونه جملة بالنظر الى الحقيقة اللام فانها موصولة لكونه مفردا صورة بالنظر الى كونه مشابها باللام التعريف قوله
وبمنع اهله فان المكان الى وجدي وطويت اي بيت بالمجازة اوفانه يقع مقام ما وهو لا الف واللام والذي
كاللذان واللتان وغيرهما من مذكر الى كما تذكر مثلا معرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما معرفة ان ضمير الشأن

لا يخبر عنه لا يجب تقديره فالجملة الثانية هي الجملة التي يكون الموصول مبتداؤها وجعلها لان المطلوب تثبت للموصول الحكم
كما ثبتا لذلك المخبر عنه ولما لم يكن ان يقع الموصول موقع المخبر عنه لتصديره مبتدأ ولا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه مذكورا
الذي ضربته زيدا والفرق بين الجملتين انك اذا قلت ضربت زيدا فمعناه اخبار عن انك لا تعرف ان ذلك مضروب وانه الذي يعرفه ما يخاطبك من شخص
شخصا مضروبا يريد لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا يحتاج مخاطب به الا على الوجه الثاني لانه يعين بالصلة يجب
ان يكون معلوما للمخاطب ليصح بناء اسم الفاعل من فعل الاخبار عن زيد في المثال المذكور الضارب انا زيدا والمضروب زيد يخالف
بخبث منزله خلاف الاخبار عنه مما فانه جائز والممتنع في الحال الاولى ان يقول فاما ممتنع فيما يجب تنكيره نحو ضربت غلاما فلا يصح
للاسم والمقابلة فلذا لم يقل له اذا اطلقت الضمير الذي في ضربته واما غلام فهو خبر الذي وضمير الموصول يجب ان يكون في الصلة
فتلمذه اي عن مخاطبه المصلة او صفة وقيل او الحي موصوف فكانها تامة بنفسها الا في التام والمصغر وقع الفاء نسي عيانا اسما ثبت
تامة ليس كقوله الشيء وكيف نصنا مداراع وقد ركانت الاسرى مروان ونعم مركام مضافة مذاهبه ونعم من هو في سره واعلم
حلالا اي لقسم شخصا هو وجلا من تنبعث الجمل ايا ما تدعوا الايه الاسم تسمى من تحاد تعم بها فله الاسماء الحسنى
الا اذا حذف صدر صلتها هذا مذهب سيبويه خالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يبنونها مطلقا نحو داعيا
كالترطيب والاستواء قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في الموضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا
افردت فكيف يبنيها اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم
بالضم انتهى وعند المعلم الا بن استوى مبتدأ اذا استخبر به مفعول نزع اما محذوف والتقدير
لننزعن الذي يقال فيهم ايهم اشد ولنزعن عن العمل بالاستفهام او يكون مفعوله من كل شيعة ومن زائدة على
مذهب الاخفش فيمن قرأ بالنصب واما من قرأ بالضم فهو معرب مفعول الفعل قال الشيخ الرضي رحمه الله اما
الخطاب عن هذا ولفتها ما ذهب اليه البعض ان يكون هذا اي كهذه عن الامر الماضي الا ما ذرا وهو
لفظ الا مدحا فركاره صوت من الصوت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة للصبيان مرجمع
اي علم جنس كسبحان انه علم جنس التسبيح عن الامر الفعلي المبالغة قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل ثلاثا او اكثر والتكرار فيما
فوقه جمع والجمع مؤنث فقيل انه ملحق بالفعل الياء التي هي ضمير المؤنث ولملائمة التكرار ثم عدل انزل الى نزال
فنزال اذن مؤنث كانزل وبين وجهي حاصل معنى المذكور ان علمت زيدا اسم فعل منقول من الجار والمجرور

باب اسماء الاصوات

اصله وجب عليك اخذ زيد واصل دونك زيدا اخذه فقد عكس منه فاختصر هذا الكلام الطويل
لغرض حصول الفراق وهذا بالرغبة لبادر المامور الى الامتثال قبل ان يبتاع عند
زيدا ويكون ما هو بمعنى الخبر فيفيد التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشتهر الافتراق
وسرعان اي ما اسرع والتعجب هو التاكيد والمبالغة كقطام وغلاب هما علمان لامراة
او غير ذلك مثل تسكين البهيمة او حملها على الشرب قال نجم الائمة وانا لا ارى منعا من ان يكون
كون هذه الاصوات التي يصوت بها للبهائم اسماء الافعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم
وذلك لان الله تعم في نظم المطلوب منها كالعقلاء اسمين او فعلين او هذه المركبات كلها
لم توجد والموجود منها ما تركب من اسمين حقيقة نحو بعلبك وحكي عن سيبويه اي اسم
وفعل نحو بخت نصر مركب من بخت بالضم بمعنى الابن فلو انه وهي عنده صنم اسمه نصر فنسب اليه
ونحو من باب التفضيل لبين بينهما انتداء لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة على نسبة
افادة وقوله في الحال ولا قبل التركيب نعرض بالفاضل الرضي حيث قال ليس بينهما النسبة قبل
العلمية وهو عدول عن عموم العبارة بلا داع مجرى الاسماء المبنية لجريان طرف
واحدة قوله وباب ثم ان قيل كيف بنى خمسة عشر عن هذه الضابطة مع انه مبني فلنا انه
من جهة النقل عن الجملة لا من جهة التركيب فلا باس بخروجه عنها وتعيين المسند اي انه
منع وعين النسبة الواقعة في كلام المصنف على وجه اخرج عنه النسبة العطفية فقد تركب اولا
صعبا لانها نكرة في سياق النفي فتفيد العموم لانه على نسبة اصلا والدلالة على النسبة العطفية
انما تحصيل بعد المخصوص عن اصله وانه مركب من اي شيء كل من خمسة عشر وحادي واخوات
الثاني ما كان بجزء الاول على صيغة اسم الفاعل واخوات الاول لما كان جزء الاول على اوزان اعداد
الاصلية المشتق منه اي من العدد الزائد فان حادي مشتق من احد وهو زائد
على العشرة لان اصل حادي عشر احد عشر كما سمع حادي وعشر الاشتراط للمعنى لا دمعي حادي
عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة ومعنى حادي عشر مجموع العشرة والواحد مبنيا قبل التركيب

باب الكنايات

كسيبويه ونفطويه فانه يبقى على ما كان عليه وجوابه حاصله ان المراد بالقضى اعم منه في الحال
او في الحصول وهادى عشر في الاصل واحد من احد عشر غيره من اصله حادى بان حذفت الواو من الله
وقدمت الحاء على الالف فصار الحادى ثم قلبت الواو ياء كما في الداعي والمراد به هنا
في الباب المبنيات لا المعنى المصدرى وهو المعنى اللغوى ولا الاصطلاحى المعبر عنه بينا
تقول عن نعبر عن شيء معين ابهاما ان فيه مصدريته فمعناه التعبير وهو لا يتصف بانباء
على ما لا ينبغي ولا كل ما يكنى به فان كثيرا منه معرب لكن كنا به عن الفتيح وكفلان وفلانة
بل بعضه عن المكنى به المبنى ولا كل بعض اى ولا كل ذلك البعض المبنى فان كثيرا منه ليس
من هذه الا المضمر الغائب وهو وهما اذا عرفت معنى العبارة على هذا النمط ظهر بن فساد
قول الفاضل الخصم حيث قال بعد قول الشارح ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به الصواب
ولا بعض به وكان السهو من الناسخ انتهى ويتعذر بقدر ان يعتبر اى لا يمكن معرفة ذلك
البعض المعين المراد من الكنايات الا بذكرها وتعدادها مفصلة فلذا اعرض عن تعريف الكنايات
على الاطلاق كما عرف فيما غيره بل هو ليس في الامالى حيث قال والمراد بالكنايات هنا الفاظ
مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب واما النسيانه وذلك
لان اللفظ العام اذا اطلق واريد به بعض معين من افراده كان تطلق الرجال وتريد زيدا وعمرا
وخالدا فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال بان يقال انه لفظ موضوع
لافراد غير محصورة فانه لا يصدق على ما انه بعض الافراد يصدق على غيرها ليتم ذلك
في نوعيها من تعدادها مفصلة مبنية باسمائها وضع الحروف اى لشابهه فان الاصل في
وضع الاسم ان يكون على ثلاثة والحرف على اقل من حيث هي لا تحتاج اه الا من حيث وقع شيئا
المفرد موقعها كجملة انك قائم في قولك بلغني انك قائم بالنظر الى معناها نفسها لا التحتي
منهما واما بالنظر الى قيامها مقام الفاعل فيقال لانها في محل الرفع وفي هذا التعليل تعريض
بصاحب المتوسط حيث قال وانما بني كيت وذيت لكونهما واقعين موقع المبني وهو

محتملا اه وذلك

قوله بعض الناس [illegible]

محتملا اه وذلك لانه في الاصل يوجب ذكر بتركه اعراب وبونه تنوين تحكا اى ثبت حبحا
بلا مرجح والوسط له مناسبة مع كل واحد من الطرفين فلذا تحكم ح فيه ما يبنى وهو التمييز فلفظ
المائة لو اضمر جر التمييز اه اى لو اقتضى هذا الجر اعنى جر التمييز بالحرف جره بالاضافة اى
باضافة كم الخبرية بخلاف كم الاستفهامية فان الجر بالحرف لا يناسب اعنى لتمييزها سابقا
اعنى النصب لكن جوازه انما يجرى اه هذا الكلام من الشارح رد لما ادعاه الفاضل الرضى من جعل
كم الاستفهامية لم يدل على جوازه كتاب من كتب النحو فانه قد جوزه الزمخشرى في الكشف
كبيره مسند اليه بالابتداء اى كل واحد منهما مبتدأ على وجه كون الخبر مقدما مع ان المبتدأ
مثنى وذلك لانه مفرد لفظا او شبه فعل تركه المصنف اقتصارا على الاصل لانه اراد بالفعل ما
يعم شبهه كما قال بعضهم الا بحسب المعنى وذلك لانها اسم مبنى مبهم لا يتحصل معناه
ولكونه ظرفا او مفعولا به او غيرها الا بحسب الوضع لا بهامه وقد تفهم من كلام الشارح هذا دفع اعتراض
الفاضل الرضى حيث قال ان قول المص يقتضى بكم يوم صرت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضائه
فعل بعده فانه يقتضى منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب بان مراده بفعل
وكونه اى قسم من اقسام المنصوب انما على تمييزها فتعيينه اى تعيين كم وكونه اى
منصوب ان لم يكن اى التمييز نكرة متضمنة استفهاما لا ابهام في معنى المفرد فانه قد
كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك اعزو ذام تكون ام نحوهما فاعمل النصب لانه يصدق
عليه انه وقع بعده شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه لقيامه مقام عامله
وكان العامل غير مقدر فلم يكن بعده شبه فعل مع انتصابه اى انه بهذا الوضع الواضح
وهو كونه قائما مقام عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم ان مثله قد خرج
عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الاسماء التي خرجت عن النصب على الظرفية
وفي بعضها اه اقول الموجود في النسخ التي رأيناها للرسالة مثله وبوله بعد قوله
وقد يحذف باضمار المميز ولو لا ذكر التمييز هنا لكان الانسب ان يقول وقد يحذف المميز

باختيار بعض الوجوه اى النصب والجر ورفعه بالابتداء استفهامية كانت ام خبرية ومع رفعه
اما منصوب او مجرور والخبر قوله قد حلبت فانه قد اشار الى علة لترجيح النصب بكثرة
افراده ان هذا اى اعتبار الوجوه الثلاثة في كم حتى يوافق ما سبق من الكلام في
نفس كم ان هذا الوجه وهو احتمال الاعتبار وجه الثلاثة في عمّ الذي احد افراده
وخصّها اما عداه ان حلبت يتعدى بنفسه فلم عداه بالحرف اى كم مرة بالنصب اشارة
نصب كم على الظرفية او كم حلبة بالنصب ليفهم اشارة الى النصب على المصدرية وحسن عليهما
حال اخويها وذلك واضح لكونهما تابعين لها لكونه لحالة عطفا عليهما وقد عاء صفة لها
في هذا المثال اى في قولك كم ضربت يحتمل النصب على الظرفية ان قدر كم مرة والمصدرية
ان قدر كم ضربة والفرق بينهما في المعنى بان المصدر ان كان للنوع فظاهر
وان كان مبهما للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرف واما اذا كان
المصدر للعدد فالعدد يفهم من تقديريه ليفهم الفرق ان كم اذا كان منصوبا على الظرفية
فالمحول فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة ويلاحظ فيه العدد ثانيا
وبالعرض واذا كان منصوبا على المصدر فالمحول فيه اولا وبالذات هو الحدث
المدلول عليه بلفظ المصدر ويفهم منه العدد تبعا عنوانيا اى حذف عن
اللفظ وعدم ارادته بالسر لانه غير متضمن لمعنى حرف الاضافة الموجب للبناء
من جملة الاسماء التي تعرب عن الاضافة كزيد وعمرو ومعنى حرف الاضافة هو اللام
معناها هو الاختصاص واشباهه لجبر النقصان اى نقصان ملحقها بسبب حذف
المضاف اليه ما معناها كامام واسفل وقدون ونحو ذلك فساغ اساغ
الماء اى سهل مدخله في الحلق وقوله اغص من الغصص وهو عدم نزول اللقمة في الحلق
بالماء الحميم الماء البارد وللحار وفي رواية اعض بالماء الفرات فلا فرق الا انها
نوتها في المعنى بين الضمى فان المضاف اليه في كليهما محذوف معوض عنه تنوينا

في الاصل وهذا القول قسم قول بعضهم من ان المعنى ليس على الاضافة بل كانها اسم مفرد من
الاضافة مثل قدّيما كانهما اى كلمة الحمد وخفاف قولك قدام زيد بنيناه على ما قدام
وجهه الى انقطاع الارض فنشأت الغاية اه ما صله انها ان كان كانت
مضافة الى المحل بعدها الا ان اضافتها ليست بلحاصة اذ الاضافة في الحقيقة الى
مصادر تلك الجمل لان المضاف اليه محذوف غلبة ووقوعها لى ومرو ومنه قول
الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها وخرج على وجوه احدها ان النصب على
معنى فوجدته اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين وثانيها قول المقدسي الاديب
ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر وثالثها ان تكون نصب على اسقاط
الكاف فيكون التقدير فاذا هو كها اى فاذا الزنبور كالعقرب وهو مبني
على جواز دخول الكاف على المضمر ورابعها قول بعض النحويين انه يجوز ان تكون
اياها كناية عن الجملة المقدرة فاذا هو لسعته لسعتها اكنى عن الجملة بعد
اياها فانتصاب اياها عنده على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة ولذا
كانت كناية عن نكرة صارت في حكم النكرة وخامسها ان الاصل فاذا هو هي فاستعير
النصب موضع ضمير الرفع وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او
يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وسابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا
هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل والمضاف وهذه التوجيهات كلها ضعيف
دالة على عدم ثبوت وقوع المنصوب بعد اذا كما ذكره سيبويه ولذا قالت العرب
لما اجتمعت عند باب الخليفة القول ما قال الكسائي وامروا لتنطق به فلم تقدر
ما يجري الظروف في انها تقبل تقديمه في مثلها بعض الشارحين هو صاحب
المتوسط وحجر كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو سؤال عن حاله

باب الظروف

وصفته ولا دخل له في زمان الحال اي في هنا الحال كيف هو وعبارة صاحب المفصل
لما ذكره الشم ها لكونه متلبسا بالعدد فجعل البا للمصاحبة وقطعه عن المقصود
الذي يطلب صلة البا لما قال نجم الائمة حيث قال والبا في نحو ولما كان الواجب
المقصود به العدد لانه بالعدد يوصف والخبر معرفة لان مدعي اول المدة
عنده خاصة سماعا ونصبها اما على التشبيه بالمفعول او على التشبيه بالتمييز
منه قول الشاعر لدن لدن غدوة حتى الا ذ جنحها بقبيرة منقوص من الظل فالص
٢ والاصل الفعل لم يبيان الماضي اما صفة للزمان والعامل فعلى الاول فجعل اسناد المنع
اليه مجازا عقليا من باب الاسناد الى الظرف وفا الزمان الماضي الذي نفي فيه شي وعلى
في الاسناد ظاهر وكذا الكلام في المستقبل المنفي اي لذاته المعينة الظاهر ان لفظ لذاته
مصدرة باللام لا بالبا وهو تفسير الشي او المبهم لا لقوله بعينه ولفظ العين تفسير
العين وحاصل التعريف ان الاسم المعرفة هو الذي وضع لذات مع تعينها وعليه
على ان الذات تفسير الشي لقوله فالشي مقيد بنه المعلومية ولم يقل مقيدا بالذات
المعلومة وفي نسخة الفاضل المحشي الذات مصدرة بالبا كما في كثير من النسخ فجعل المجموع
تفسير المعين واعترض بان هذا انما يتم لو جاز المعين بمعنى الذات المتعينة ولا نبا
اللغة معنى ذالك المشترك فحققنا الكلام في اول الكتاب فارجع اليه لتفهم ما
هنا والمبهم جواب اعتراض وهو ان ما عرفت بالمبهم قسم من اقسام التعريف
فلم اعرض المص عن ذكره وحاصل الجواب انها بدل من اللام فلا نعيدهما اخوهما
اثبتناه اي ولاصالة تفاوت المضاف بتفاوت المضاف اليه لم يبين التفاوة بين
اضافته تعليقيا نمر بين انواع المضاف اليه بل الكتفي بذالك البيان عن هذه الا بابه
بالعدد ونحوه اختلافات كثيرة وتنبيها ها سابقا افردها بالذكر مع ان مجازها
تحت النكرة منفردة كانت اه دفع اعتراض نجم الائمة حيث قال يخرج عن التعريف

الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا للكمية الاعداد بل للكمية
الواحد والاثني وحاصل الجواب ان الواحد وضع لكمية اعاد الاشيا منفردة كانت
او مجتمعة ورجل ورجلين اه فانه يفهم من هذه الاسما الكمية مع الذات بخلاف
ثلاثة مثلا فان المفهوم منها انما هو الكمية فقط وكونها رجلا او غيرها فيحتاج
في فهمه الى لفظ اخر من مبنى واحد وهو التانيث بالتا من مبنيين
بالتا والاخر بالالف واما تنكير الثاني فاه جواب اعتراض تقديره انك
ذكره الجز الثاني في تسعة عشر واحد عشر خوفا من اجتماع تانيثين ولولا هذا المحذور
لما ذكرت وهو في عبارات في احد عشر لو انث الجز الثاني فلم ذكرته والثانية
ثنتا ناه جواب عما يقال انه لزم اجتماع تانيثين من مبنى واحد في ثنتا عشرة
واثنتا عشرة وقد قررت منه وحاصل الجواب ان التا في ثنتان بدل من اللام
الكلمة اعني اليا كالتا في بنتان فانها بدل من الواو فلم تتمحض للتانيث ولما في
اثنتان فالهمزة عوض عن اللام فالتا للتانيث حقيقة لكن حمل على ما ذا
لم تتمحض لم يجز فيه ما مر نحو ولما عراه حاصل العبارة ان الظاهر
بعد هذه القاعدة الكلية هي قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا على
من قوله احد واحد عشر احدى وعشرون مندرج فيهما وفرد من افرادها فلم
بالذكر وحاصل الجواب انه قد تغير فيه الواحد الى احد والواحدة الى احدى لكن
التغيير فيه للتركيب كاحدى عشر بل للعطف المشابه له فلم يكن داخلا في قوله ثم
بالعطف بلفظ ما تقدم فان ما تقدم في الاعداد المفردة هو الواحد لا الاحد
الاحدى فلذا خص القاعدة بما عدا الكلمة كرهوا اه تركيب العبارة ان يلي فعل
فاعله والمجموع مفعوله وحاصلها انهم لو جمعوا مميز الثلاث هنا وقالوا ثلاث
مائة رجل لوقع مميز المائة اعني رجل بعد الجمع بالالف والتا وهو مستكره لانه خلاف

هذا باب العدد

من عادتهم وهو ابلاء التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون
رجلا وثلاثون درهما ونحوهما   لم يمتزج اه لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو
المقصود بالاولى في المعنى وانما جئ لبيانه وكان الجمع كالنئ الواحد والمضاف اليه
في خمسة عشر ايضا مغاير للاول فلم يكن يجعل ثلاثة اشيا واحدا من حيث المعنى
ثم ايضا في الامتناع هذا الاعتبار لجواز افادة التاكيد كما في الدرواحد والهين اثنين
بجنس خاص كرجل مثلا وعلى هذا الحال لابد للاعتراض السابق   فلما افادة التمييز
اه يحل في الزايد على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم عددهم ولو قلت ثلاثة
مقتصرا لم يعلم ما هي   اي يصير ذلك المفردات ما صلة ان قوله يصير مصدر
مضاف الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف فالمفعول الاول قوله عدد
وقوله انقص من عدده صفة له وقوله اثنين مفعوله الثاني وحاصل المعنى ان
ذلك المفرد كالثاني مثلا يصير ذلك العدد اي الواحد الذي هو انقص من
اثنين زايدا على ذلك المعنى الاول اي الناقص بواحد فان قولك ثلاثة فاحد
معناه ان الثاني مصير الواحد باثنين بانضمامه اليه فقوله اثنين صفة
مصدر محذوف اي عدد الاثنين   انقص من عدده اي من العدد الذي اشتق
منه فان الثاني مشتق من اثنين   اسماء الفاعلين اه كضارب وقاتل ونحوهما
ولا يلزم ذلك في الواحد الاول اي هو زائد الواحد الاول لانه عاشر العشرة
اذا لم يتعين له مرتبة العاشرة كان يستجمع المراتب اليه واحد   فحصل بعض
الناصبين هو صاحب المتوسط   لم يجز تاكيده لبقا لفظ المفرد بعينه واحتمع
وعلى هذا يجب ان يبقى حكم التانيث الحقيقي في الجموع بالالف والتاء ليقا لفظ
الواحد بعينه لكن لما تغير ذلك المفرد في الجملة اما بعينها ان كانت تارة في
السلامات او تقلبها ان كانت الفاء في الحليل والحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير

وكلان

113

وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل التانيث مقدرا كالزينبات
والهندات عليه لان المقدر عندهم في حكم الملفوظ   فانت بالخيار وانما
جاز فيه الوجهان لانه ماول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى
فجوز الوجهان عملا بالاعتبارين   بتقدير المضاف لان المثنى كالزيدان مثلا لم يلحق
اخره شئ بل الالف والنون والياء والنون انما الحقت باخر زيد   او يقدر فيه المفرد
وهو زيد مثلا مع لواحقه وهي الالف والياء والنون الاسم المثنى فكانه قال الاسم الذي
الحق اخره الف او ياء ونون مكسورة مع هذه الملحقات هو المثنى لان المثنى هو الذي
الحق به هذه العلامة فقط بدونا عتبارها فان التعريف ح لا يصدق الا على مثل
مسلم وهو مفرد ويخرج عنه جميع افراد المحدود فلا يكون جامعا ولا مانعا   ولو اكتفى
اه اي ان الظاهر من هذه العبارة ان المراد ما في اخره الف او ياء او نون ملحقات
عوض الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو كما سيأتي تحقيقه   ولا باس بانتماله اه جواب
سؤال تقريره ان لحوق النون داخل في الدلالة على كل من المقادير الثلاث مع انه لا يدخل له
في الدلالة على ان معه مثله من جنسه بل الدال هو الاسم المفرد مع الالف او الياء او هما
ولانا لو حذفت النون للاضافة كانت الدلالة بحالها على تقدير تسليمه اشارة الى
منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التانيث الالف والياء لانه حكى الاصول بان
مجموع الالف والياء والنون علامة وحذف النون في بعض الاحوال لا ينافيه
باعتبار دخوله اه لكونه ذلك المثل من جنس المفرد ونفي عنه انا اذا قلنا اسدان
فالاسد الذي عليه الالف من جنس الاول باعتبار دخول الاسد الثاني تحت جنس وهو
الموضوع له اللفظ اعني الحيوان المفترس المشترك بينهما   لا يجوز تثنية الاسم
اه هذا مفهوم من قوله من جنسه   ثم يؤول الاسم اه اي بعد ان يسمى الاسم بالمسمى
يؤول الاسم بمفهوم كل اعني المسمى فاذا قلت ابوان فمعناه المسميين بالاب والام وزان

الجنس واحدا عين المسمى الكلي الشامل الصنفين المفردين ولغيرهما وهذا التاويل تكلف وتمحل
فالاكتفا بالمجانسة اللفظية وحدها غير بعيد امثاله عدم جواز انية الالف
المنزلة لالتباس نوعه اعادتها فتثنى ويجمع كالقرئين للطرفين والاقراء والاطهار فلو
ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة لاتبع الى اللبس فانه اذا قيل قروان مثلا لا يدري المراد
ام حيض وطهر بخلاف العلم فانه ليس له جنس له نوع اعادة فتثنى فيجمع متى اذا ثني
وجمع باعتبار معانيها المختلفة اورث اللبس وبهذا الاعتبار وهو اعتبار
تاويل الاسم بالمسمى لتحصيل ذلك المفهوم الكلي الف مفردة احتراز بقوله مفردة
عن الالف مع غيره فانها مكتوبة لانه فانها عند المحدودة تقع على هذا معنى
من القصر خلاف المحدود وعلى التوجيه الاخر فهو ماخوذ من القصر بمعنى الحبس او حكما
او واو فان فانه في حكم المنقلب عن الواو لانه اذا كان مجهول الاصل ولم تمل بدلت الالف نحو
اليا الذي على كونها منقلبة عنه فكانه انتقع عنه لوانه لم يكونا يا وفي الاسم فلو لم
يكونا دالة في الاصل اي بدلها فيرا لها اما يا ان المراد بالثلاثي هنا ما كان
على ثلاثة احرف لا الثلاثي المصطلح حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه الذي يكون اكثر من
ثلاثة احرف كالمصطفى فان الفه تقلب يا فيخرج عن هذه القضاء هو مع الرباعي
قوله عن غيرها اي على غير الاصل اي يكون الف اصلية غير منقلبة ولكن جاء من الوجه اما التها
كتبان وليبان في المسمى بمتى وبلى ولما مجهولة الاصل ففي التجمع في حكم الاصل ولم يعرف
اصلها وتخفيفا او وذلك لان قلبها الى اليا اخف من قلبها الى الواو
ولا منقلبة عن اصلية كاسيلة في كساء ورداء او ذا لينة كاسياة في حمراء
كعلباء وهو عصب العنق منقلبة عن واو او يا وهذه حال المعترضة بين اسم
ان وخبرها وفائدتها بيان ان الف الالحاق لا يكون الا منقلبة اما عن واو
او عن يا وحاصل العبارة ان الالف الالحاقية لكونها منقلبة ملحقة بالحرف الاصلي

حيث انها

حيث انها وقعت مقابلة لو كان ها اصلية لان عين الهمزة اي نفس الهمزة بل الحرف
الاصلي هو الذي وقعت مقابلة له او منقلبة عنه هي ليست باصلية فثبت ما ليس
باصلي كحرار وفي الرحبراه هو الشرح المنهج الفارسي الذي ترجم به المحقق الشريف
الفاضل الرسالة مع زيادة ايجاز انه لا يجوز ذلك لان الزام الوجهان
للمعدود المعهود سابقا هو ابقاء الهمزة وقلبها واوا ورودها الى الاصل اعم من
ان يكون واوا او يا التي قياسها ان لا تحذف لانها لو حذفت التبس مثنى المذكر
بمؤنث بمثنى المؤنث وحمل عليه الا التباس فيه كان لا يكون له مذكر كما نقضنا قوله
مستعملان فاذا كانا مستعملين خصيان واليان مثناها الا مثنى خصيه واليه بل
مثناها خصيان واليان مع خصيان واليان غير مخالف القياس وكلام
النجم الائمة صرح في هذا على جملة انما قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله
هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من الاحاد جملة
او منفردة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا هي مادة لمفرده
لان صورة المفرد غير باقية في الجمع اما بزيادة لو حال او نقصان كطلبة
في جمع طالب حقيقة مثل اسد جمع اسد او حكما مثل فلك وهجان حيث
اعتبر الضمة والكسرة في جمع عارضتين مثل الضمة والكسرة في اسد ورجال
الواحد اصليين مثل الضمة والكسرة في قفل وحمار فحصل التغيير بهذا الاعتبار
تقديرا وفرضا او بقوله وله والدال بحرف المفرد معناه انما الاحاد
في الدلالة لانها مستقل بها اذ هيئة الجمع لها دخل ليفهم في الدلالة على هذا
كرهط ونفر ورهط من الثلاثة الى العشرة والنفر جميع الناس وما دون العشرة
كثلاثة وعشرة واحد واثنين لعدم دلالتهما على الاحاد لان اقل الجمع ثلاثة
فقوله مفقودة اي تخرج عن حد بهذا القيد لئلا الاتهام على احاد غير معقودة

هذا باب الجمع

اذ المقصود بها وضعا هو الجنس والآحاد تبيت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال
فيها مجرد مقصودة اي تخرج بهذا القيد فانها وان دلت على آحاد مقصودة يعني
الاستعمال الا ان ذلك الدلالة ليست بحروف مفردة كنخل وتمر اذ ليس لها مفرد بل هما
مع نخلة وتمرة لجميع الفاظ مفردة بدليل جريان احكام المفرد منها كالتصغير على
لفظها والنسبة اليه ونحوهما اسماء الجموع والعدد اذ ليس لها مفرد يدل على
الآحاد بتوسط جمعه فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التي لها آحاد نحو
ركب وصحب فان مفرده الراكب والصاحب فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش
قيل انه ركب وان وافق الركب في الحروف لكن الركب وحده ليس بمفرد بل
مفرد بدليل جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان المفرد
ان اريد المفرد الموضوع فيصدق على الراكب انه مفرد بهذا المعنى وان اريد
كونه مفردا لاصطلاحا فلكون موقوفا على كونه جمعا فيلزم الدور كالجماعة
اي كما ان لفظ الجماعة اسم جمع فكذا تمر وركب لجامل اسم لجمع جمل وباقر اسم
لجمع بقر عن الحركة كما في احمد ان فاتته لا تنوين فيه او التنوين او هما على سبيل
الجمع كما في زيدان فان قيل اسم التفضيل اه حاصل السؤال ان الشيخ في قوله اسم
تفضيل والتقدير ان هذا الاحو يدل على ان مع المفرد اكثر منه وينبغي ان يكون
في المفرد كثرة حتى يتصف اليه الاكثر من الواو والنون وهو مفرد لا كثرة
فيه وحاصل الجواب ان تجرد اصل الفعل الذي يقتضيه اسم التفضيل اما ان
يكون محققا كما في زيد اعلم من عمرو ومقدرا كما في قولك زيد افقر من الحمار لو
فرض ثبوت الفقر له فزيد افقر منه وما نحن فيه من هذا القبيل يعني
لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في الجمع اكثر منه اي فلكونه اه اشارة الى
الى دفع اعتراض الفاضل الرضي الذي يتعلق احدهما باللفظ والآخر بالمعنى اما المتعلق

انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر خبرا لقوله شرطه لعدم وجود العائد فيهما الى الرابط
لها بالمبتدأ واما الثاني فلان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يحمل عليه المصدر ليتطابقا
معنى وحاصل ما اشار اليه من الجواب عنهما ان مذكرا بمعنى كونه مذكرا وهو خبر لشرطه
العائد والمصدر كليهما من غير حاجة الى تقدير عائد كما اجاب به الفاضل الرضي من حيث
مبني نية هذا على ان المذكر العلم هو اللفظ فيفسر بالعقل من قبيل وصف الدال بصفة
مدلول لغرض بني هلال التشبيه للاعوجيات كان لكنه فاختير سلم ثم صار
الى بني هلال واراد بالمذكر اه جواب عن اعتراض نجم الائمة حيث قال كان على المص ان يقول
بدل قوله مذكر تجرده عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى ورقاء على رأي
تعيينها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات وذلك لحضره الالف والتاء
هو التاء اي في المواضع لان وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف
غير مستو اه اشارة بهذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون في صيغة لا تستوي
فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء
بل يكون بالصيغة كما في افعل فعلى خلاف الاصل وذلك لشبه الاسم بالاسم
في ان التابع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث نفس اللفظ كالرجل والنساء والمرأة
الرجل الاسم المذكورة دفع لما اعترض به الفاضل الرضي حيث قال تصغير العبارة
سخيف لان ضمير يكون عائد الى الوصف المذكر فيكون المعنى ان لا يكون الوصف
مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى له لانه ليس له استواء استوى
الشيء في نفسه مع غيره وحاصل الجواب انه ضمير يكون راجع الى الاسم المذكور الذي
اريد جمعه وكأنه قال واذا لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا في الصيغة مع
المؤنث بناء على رجعه الى الصيغة فلم يذكره والشرط الخامس قوله يعني عن هذا
الشرط ساقط فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله التأنيث فقد

لئلا ان التاء المبالغة هي تاء التانيث فارجع اليه لونه اللبيقي فيه اذا قيل علامون
لم يرد انه جمع علام تحت قاعدة كلية لانه بعد ان ذكره في جمع السالم وهو العلم
والصفة المستجمعة للشرايط سوى ما هو منقوص من ذي التاء المحذوفة العوض عنها
بما لا يكون مجموعا هذا الجمع معربا او لم يكن او غير معرب كسنون جعلا يقولون على
الوجهين وقد تشذ نحو حرون واوزون وارضون انتهى بما معنى هذه
ان كل اسم جمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا صفة مجمع شاذ الا اذا كان اسما محذوف
العجز معتلا وليس له مذكر جمع بالواو والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ
وان لم يكن علما ولا صفة بل الثلاثي وان ابرفان مفرده سنة
سنو فيجمع هذا الجمع عوضا عما حذف من لامه حتى يكون هذا الجمع عوضا
عن محذوفه فان تغيير الواحد اي ان تغيير مفرد مصطفون الذي هو
مصطفى وهو هذا الضرب انما هو بسبب الجمع فانه لما جمع التقاء الساكنين بالالف
والواو فحذف الالف واما التغيير اه جواب عما يقال كيف جعلنا التغيير
هنا في هذا المفرد لخاص وفيما تقدم على مطلق التغيير جمع القلة افعل فالجمع
الاعم هذه الاوزان القلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها
في القلة والكثرة وكذا اما عند التسمية للكثرة اذا لم يجمع فيجمع به لا مع مثل كما جاء
ومصانع هذا واعلم ان انحصار جمع القلة في هذه الاوزان لانه تتبع مع الجمع هو
ونادر الوا افعلة كالكلم جمع الكلمة وبعضهم افعلا كاصدقاء جمع صديق والمراد
بجريانه اه اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان احدها اما ذكره وهو
جريان المصدر على الفعل اي موافقته اياه في حركاته وسكناته تمام والثاني
الصفة على شيء اي كون ذلك الشيء صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال
او موصول وكل من المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في محل لا ذكره

هذا باب المصدر

بعد اشتقاق الفعل منه اشار الى الخلاف بعد اختيار البصريين من ان الاصل
هو المصدر والفعل مشتق منه وذهب الكوفيون الى اصالة الفعل واستدلوا على
بدلايل احدها ان المصدر تابع للفعل في الاعلال وعدمه ولذا التبست الفرعية
في الاعلال تثبت في الاشتقاق لانه لا يكون فرعا في شيء واصلا في اخر وثانيها
ان المصدر يأتي موكدا للفعل فيكون تابعا له والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثها
ان الفعل قد جاء عاملا في المصدر والعامل اصل في التسبب الى المعمول ورابعها
انه قد جاءت افعال بلا مصادر فلو كان المصدر اصلا والفعل فرعا لما وجد الفعل
بدونه وخامسها ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة
الى الجزء وكل هذه الادلة مدخولة يمكن الجواب عنها اما عن الاول فلانه لا يلزم
من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشتقاق الا ترى انه اذا اعل واعد تبعية الاعلال
وليس مشتقا منه واما عن الثاني فلانه لا يلزم منه فرعيته في الاعراب لا في الاشتقاق
واما عن الثالث فلانه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان الحروف عاملة
في الاسماء وليست اصلا لها واما عن الرابع فبان المتنازع فيه الافعال التي
وجد لها مصادر واما عن الخامس فلانه جزء والجزء مقدم على الكل واصل في الوجود
فيكون اصلا في الاشتقاق وان كان الامر بالعكس لكن فعليهما من غير لفظهما
تقول الرب الله نبتا نبيلا ودعا اي عناية وهلم هنا ظهر الفرق بين
والمفعول المطلق قوله اي سماعي يعني انه اطلق السماع واراد السماع مجازا والمراد
زيادة تاء التانيث محذوفة اذ لم تثبت حذفا اثنين وثلاثين عدها الكم
في الثانية وهي قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى
وبشرى ولبان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وخنق وصعود وهدى
وغلبة وسرقة وذهاب وكتاب وسؤال وزهادة ودراية وورود

وقبول ووجيف وصهيل وسعال ومجيء وكراهية بالقطع تنبيه على حذف قوله
يعمل اي يعمل المصدر عملا مقطوعا بان العمل له اذا لم يكن مفعولا مطلقا واما اذا كان
مفعولا مطلقا بدلا من اللفظ بالفعل فيحتمل ان العمل له ويحتمل انه للفعل فليس عمله
مقطوعا به كما سيجيء لا باعتبار الشبه ولهذا كان عمله لا باستقاق ولا زمان لا
شتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهته الفعل
لفظا ومعنى وهذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال لانه كان مشابها له معنى وبالحال لفظا
ومشابها للمضارع لفظا وبالحال له معنى فيحصل بحصة المشابهة فلم يعمل عملا في واحد منهما
هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل لانه انما يعمل لكونه في تقديره
ان مع الفعل ولا يجوز هنا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت
على المضارع خلص للاستقبال اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي حقيقة واما المجازي
نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل معمول عليه مع تجنب الائمة تقديم المعمولات اذا
كان ظرفا للتوسع ولو رده نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة ومن البيت
الفراق ... ولا يأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وتقدير الفعل في مثله
تكلف وليس كلاما اولا ينبغي حكمه حكم ذلك الاخر في جميع الامور وفي نحو انا ضرب
اياه لانه حرف مصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل
الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول او يكون
الظرف والمتقدم ح ولا يقع اضمار المستتر فيه بان يقال في مثل الزيدان ضرب
ضربا على ان يكون الالف ضمير الفاعل المثنى لا ضمير المثنى اي لو اضمر في المصدر
ضمير فاعل مثنى او جمع فيلزم ح امتناع علامتي تثنية وعلامتي جمع فانك اذا قلت
اعجبني ضربان فالالف فيه علامة لتثنية المصدر فلو اضمر الفاعل فيه وجعل
الاحتياج لالف اخرى تدل على ذلك المستتر كما هي القاعدة المقررة في باب الاضمار

قوله وجهي

والمعين في التحقيق اه ولذا عد من خواص الاسم التثنية والجمع ولا يتقدم كلام مستانف
متضمن جواب عن سؤال تقريره ان الاضمار في المصدر قد وقع في مثل ضربي زيدا قائما فان
الياء ضمير المتكلم وهو مستتر في المصدر وحاصل الجواب ان المراد بالاضمار الاستتار فانه
اذا كان بارزا فيعلم انه ضمير ولا يتأتى انه مضمر في المصدر ولا في غيره في مفهوم بل
مفهوم هو الحدث المذكور في التعريف سابقا بلا منه فالنجم الائمة خلاف النحاة في
المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا اي سواء كان الحذف جائزا او واجبا وهو خلاف
قول المص فلو اضمرت اه اي لو اضمرت تلك الاحكام المصدرية بقوله ولا يتقدم معموله
المنبه عنه بقوله واعماله باللام قليل عن القسم الثاني لتوهم ان نسبة هذه الاحكام
الى الطلاق القسمين واحدة حيث انه اقتصر بعضها وبحال الباقي كذلك فان امتناع
تقديم المعمول مخصوص بالقسم الاول اي حدث وهو المصدر وذلك مبني على مذهب
سيبويه من تسمية المصدر فعلا وحدثا وحدثانا موضوعا وذا اللذات فيه
تنبيه على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع ما قام اشار الى
ان المراد من اعم من العقلاء وعلم ان المراد بمن قام به الفعل من قام به الفعل مع
الفعل فان اسم الفاعل موضوع لكليهما وعن ذلك كالالة واسم الزمان
المكان لانه يخرج اه فان اسم المفعول لمن وقع عليه فيه والالة لمن وقع بها
الفعل اي بتوسطها والظاهر ان اسم التفضيل اه اي الظاهر من قوله
المص لمن قام به يخرج ما عدا المصغر مثل لم يخرج جميع الا المصغر كما عملت ان
الاشتقاق متضمن معنى الوضع في قوله في اول التعريف اي حدث موضوعا
ذلك الاسم ونحو اثرنا الفاتيقة وان كان ماضيا اي بالنسبة الى زمان
نزول الاية فان زمان اهل الكهف متقدم على زمان انبياءهم شرط الاعتماد اه
هذا عند سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله بغير

معتمد على شيء مما ذكر فكان نحو اعمر وانفى الشبه لا عالم من غير اعتماد على صاحبه او الهمزة ان
نحوها هنا واعلم انه قال نجم الائمة ظاهر كلام النحاة انه يشترط لمعنى الحال والاستقبال
ليعمل اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام ولا دليل انه لا يشترط في ذلك لقوة معنى
الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط في التشبيه اذا دخله اللام هذا كلام النجم
وحيث الاضافة فرع العلماء على هذه المسئلة مسئلة في الضمان وهي ان القائل
اذا قال انا قاتل عبدك او سارق مالك بالاضافة كان ضامنا واذا نون الاسم
لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل في الصورة الاولى حيث انه لم يعمل كان
بمعنى الماضي فهو اخبار عن القتل والسرقة الواقعين في الزمان الماضي واما على تقدير
الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فهو نوع عدة منه بالقتل والسرقة لا
اخبار بما وقع منه فيقبل مقيدة قال الشارح الاحوط ان يقال ههنا انما نصب
اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى
المفعول الاول فالكوفي في اعمال بجاية اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال لا
يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذه الابواب لا ضرورة ولذا لم يوجد عاملا في المفعول
الاول في موضع من المواضع مع كثرة وروده في كلامهم اللام الموصولة قيد بها
احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرطه من ترادفه
العمل لعدم تطرق هذا الدليل لا يجري في جميع التكملة الا ان يقال انه حمل
على ما لحجه تغييرا طردا للباب بنفسه بنصبه على المفعولية اشارة الى ان
الملاقي العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يجوز
مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة يذكر المفعول لتفصيل الفاعل
بان يكون اسم التفضيل بمعنى الفاعل نحو زيد اضرب الناس اي اشدهم ضربا او
التفضيل المفعول بان يكون اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول نحو زيد اشهر الناس او غيرهم

اي الكثيم

هذا باب الصفة المشبهة

اي الكثير هم مشهور به ومعروف اي عمل النصب قيد به لان عمل الرفع لا يتوقف على شرط كما مر نجم
الائمة ناشرا لعلم باحد الزمانين قال النجم الائمة ليس هذا كلام المتقدمين لكن المتأخرين كالـ
علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ضامر وطالق فانهما اسما فاعل لمعنى في الحال
بمعنى الحدوث لكن غلب استعماله في الثبوت فلا يقال طالق الا من ثبت لها الطلاق لا التي
تجدد لها انا فانا من المتكن في نحو الضمير والضمير المتكن راجع الى الصيغة والتقدير صيغتها
نحو الفعل لصيغة ما لكونه صيغة الصفة كانت على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل
فان صيغته قياسية لا سماعية ليست بموصولة بالاتفاق بل هي حرف تعريف وانما لم
يكن موصولة لان من حق اللام الموصولة وان كان بحسب الصورة اسما كالفاعل
الا ان ذلك الاسم في معنى الفعل وقائم مقامه لما عرفت فلا ينافي ذلك الصفة
لانها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزء من مفهومه يدل على التجدد ولا
تقوم مقامه فلا يدخل عليها ما ينبغي ان يدخل على الفعل على التشبيه ووجه
مشابهته للمفعول كونه فضلة مثله واقعا بعد تمام الكلام عكس المعهود
اه اذا هذا في صورة اضافة المعرفة الى النكرة والمعهود اضافة المعرفة الى النكرة
كغلام زيد ونحوه في ضرورة الشعر كما قال الاقامة على ربيعها يا صاحبي
كميت الايعاد فوتنا مصطلاها فاضاف جونتا الى المصطلي المضاف الى ضمير الجانبين
فهو مثل حسن وجهه في ذلك الفعل لانه المتبادر من الاطلاق وفي هذا جواب
الاعتراض الفاضل الرضي حيث ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب فانهما دالان
على الغير وحاصل الجواب انه لم يقصد فيهما الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه
اذ لم يرد الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة بل المراد بقولنا زيد فاضل على
عمرو انه اكثر منه مالا او جاها او نحوهما ملتبسا بالباء بمعنى مع ذات مبهم
قولنا عالم يدل على ان الذات اما متصفة بالعلم ولا يدري ما هي اي ذات الذي

اسم التفضيل

الموصوف فقل نحو زيد افضل من عمرو ولا ما مر لزم الحمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان
مثلا لم يوضع لزمان موصوف بل الزمان فقط من حيث الصيغة وقد رد هذا الجمع
حمل افعل على اسم التفضيل فان اسم التفضيل هو الموزون بافعل وهي صيغة وتركه
فكانه قال اسم التفضيل صيغة افعل من الرباعي اه فانه اذا قيل ما ازهم بينه
انه ما اخوذ من زهرج او من خرج بالتخفيف الذي هو الثلاثي المجرد او من
خرج بالتشديد الذي هو الثلاثي المزيد فيه ويحتمل ان يكون مراده لزوم الالتباس
بين كل اثنين منها مثلا لو قيل ما ازهر لاحتمل ان المراد ما اشد زهرة او اشد ازهرارا
لغير التفضيل اعني افعل الصفة مقدم بالطبع لان التقدم الطبيعي على
ما عرفت هو كون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم علة لوجوده وههنا
كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل يحتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس علة لم
والا لزم من حصول الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة على هذا التقدير
اي على تقدير ان المراد العيب الظاهري ينبغي صحة احمق من فلان ونحوه مع انهم حكموا
عليه بالشذوذ فالجواب اه هذا الجواب لفاضل الهندي ولم يستحسنه لبعض ما
للتشنيع عليه بحيث وحاصل الجواب ان المراد بالحمق اثاره الظاهرة مثل تعليق
ونحوهما اه نحوه من العيوب الظاهرة والمراد بالحمق والبلادة الملكة التي هي
النفس التي هي منشا هذه الاثار ونحوه من العيوب الباطنة فهذا شايبة البقا
اما ذاتية او على نوعهم اما او تقديرها في نظم الكلام والتقدير فلما بحوب
من جواني هبنقة فنكره لسان ان اخام العطف الاين فالخبر وذو الودعات
هبنقة يزيد بن ثروان يضرب به المثل في الحمق وكان من العيوب الباطنة
وبناء افعل التفضيل منه قياسي على سبيل الشذوذ لانه يكون من العيوب
الظاهرة على خلاف القياس ورووه في كلام العرب كثير اسماؤه المحبة

اعلم

اعلم ان ناهد على مواهب للقياس والفارق القرينة الانفصال الحقيقي اعني عدم اجتماعهما
وعدم ارتفاعهما قوله بتعين الجار والمجرور متعلق بتعين والتقدير ان المفضل عليه في ضمن
استعماله باللام معين بطريق تعين المفضل عليه اذ الا في عين اللام وقوله منكورة
صفة معين لا اذا طابقت لذكر المفضل عليه لفظا واما معا فكذا اذ كان في الملك
فانه يعرفان واحدهما افضل من الاخر فيقول مثلا ان الافضل واما العرب
الكاين العرب العلية والقاسر من هو اكثر عددا في عشايره وقبايله من غيره
من بينهم وهنا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال
محمد الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بني قريش وحاصل المعنى انه بعض
قريش هو افضل من علي وفيما نحن فيه اني لست بالبعض الا كن حصني من هذه
القبيلة من كل شيء وتفرد المشهور عند المحدثين البرهان يوصف اي اعرفهما ان
زيادته اه الغرض من هذا التقدير دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقديره
المعنى على المقصود فالمعنيان اي المقصودان وان تفصيله مصدر بمعنى المفعول التقدير
ح اما المقصود بن قصد الزيادة يحمل تفسير للمصدر على المفعول وهو عن جانب وحاصل
الدفع ان قوله ان تفصيله مصدر مضاف الى الزيادة بحسب الحال وهذا المصدر بمعنى المفعول
والاضافة بيانية وفيه من التكلف ما لا يخفى والاولى في الجواب ان المضاف محذوف اي قصد
احدهما اي على ما اسيحصل فيه اعني المجهول واحد المعمول مختصر اي يحقق
المضاف اليه في ضمن من عدا المفضل والا لو قصد به الزيادة على من كان اصيف اليه من
جملته لزم تفضيل الشيء على نفسه اذا عرفت هذا فالاوضح في العبارة ان يقول لحكم
ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار بعض كان من متناول
اعلم ان المشاركة اما تحقيقا نحو زيد اعلم من عمرو او تقديرا كقولك علي عمرو لان اصحهم
بها من شعبان احب الي من افطر يوما من رمضان لان افطار يوم انك الذي على

من رمضان لان الخطاب يوم محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الى المخاطب ثم فضل صوم
شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي لكن اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال
عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اى في اعتقادهم لا في نفس الامر فانهم لم يكن فيهم
خير وابدلهم بي شرا مني اى في اعتقادهم لكن والا لم يكن فيه عليه السلام شر فهو مثل قوله تعالى
اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا افاده نجم الائمة رح اى ثانيا معتبرا هذا اشارة
الى ما ينبغي ان يعتبر عليه في المعنى الاول من ان الغرض من مثله دفع الاعتراض السابق
يوسف احب الى ابونا اى احب من كل احد من بني ابوينا اى لقد اختص بزيادة الفضيلة
لفظا او معنى اما لفظا ففى الاسم المذكورة من في لفظه واما معنى ففى النوع الاول
اى المضاف الذي قصد به الزيادة على من اضيف اليه فانه يمتنع عن التفضيل بعض باعتبار
ذكر المفضل عليه بعده كالذي معه من في اللفظ ويا بجزاى افعل المضمر فكان
افعل التفضيل واقع وسطا ولهذا لا يجوز الفصل بينه وبين من الا بمعموله الرفع
بالفاعلية وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه للظاهر بلا شرط نحو مررت
برجل افضل منه ابوه في المضمر نبه نجم الائمة بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل
هي منه وتعليل الشيخ لم يدل عليه اى وصفا سببيا بقرينة قوله وهو في المعنى
لسبب بالوصف السببي على ما عرفت هو كونه في اللفظ صفة لشيء وفي الحقيقة هو صفة لمتعلق
ذلك الشيء فليس الوصف بحال متعلق الموصوف فيه الوصف بحاله لسببه اى المتعلق كما ان
في المثال فان الكحل مسبب لقوله رجلا اى متعلق وملابس له لانه حاصل في عينه لسببه
الكلام في قولك زيد حسن الغلام من متعلقات زيد وما به حيث انه حاصل
ملكه بسببه هذا واعلم ان المشهور قوله مفضل باعتبار على الرجل في اصطلاحهم
ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولعل المصنف استعمل غير المشهور وبنبه على صحته
وتحققه كما عرفت كالصفة المشبهة في زيد حسن وجهه فانها عملت الرفع في الوجه الذي هو من

متعلقات

119

متعلقات زيد زيد ضارب عمرو وامثال ذلك من معمول اسم الفاعل التي من متعلقات
الموصوف فانهما مختلفان بالذات اى فان المفضل والمفضل عليه في فعل الكحال
مختلفان ذاتا فان الكحل الثاني لم يعبر عنه بالضمير كما في المثال المشهور حتى يقال ان
هذا الضمير مع مرجعه متحدان بل عبر عنه بالاسم الظاهر والاصل في الاسماء الظاهرة التغاير
فالكحل في هذا المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره افعل التفضيل اى ما رأيت
رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا
اى بخلاف الكحل في المثال المشهور فانه ملحوظ مطلقا اى مجردا عن التقييد
فاذن هو شيء واحد حيث انه جرد عن التقييد الا ان ذلك الشيء الملحوظ على صفة
الصفة قيل تارة يكون في عين زيد وتارة يكون في عين الرجل وتعدد القيود
لا يوجب تعدد المقيد الا ترى الى ان الانسان شيء واحد هو الحيوان الناطق
بعينه تارة يكون في ضمن زيد وتارة يكون في ضمن عمرو وهكذا فهو شيء واحد
لا يتعدد بتعدد القيود فلا يقال ان الانسان الذي في ضمن زيد غير الانسان الذي
في عمرو بل يقال ان هذا القيد اعني تخصص زيد غير ذلك القيد اعني تخصص عمرو
وكذلك الكحل في مثالنا هذا وهو التغاير فان الاصل في اسم التفضيل
الذي لا يجوز ان يكون المفضل فيه مغاير المفضل عليه مغايرة ذاتية نحو زيد
احسن من عمرو فلو كان بينهما في مثالنا هنا مغايرة ذاتية لا امتنع العمل هنا
كما امتنع هنالك ليحصل اه علة لعدم التغاير اى عدم تغايره على ما هو
الاصل لاجل ان اجرى عن معنى التفضيل فيغير معنى الفعل فيعمل الرفع في
المواد الاخرى في الامثلة الاخرى التي تشابه هذا المثال في كونها افعل التفضيل
فيهما بمعنى الفعل في معنى كل اصل هذا التعميم انما جاء من وقوع الوصف في النظم عن نحل
نكرة في سياق النفي مع النفي نحو حسن فالتقدير ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل

ذ بد بل هو اقل منه عرفًا لا لغة فان الزيادة ما خوذة فيه قطعًا لا يجوز تجريده
عنها ولا يخفى ان تجريده عن الزيادة عرفا لا ينافى جمع وجوده من التفضيلية اذ
لا يبقى لذكرها وجه او يكون دونه اى يكون من كحل عين زيد اقل من
من عين الرجل لما اقتضاه المقام اى مقام المدح ولا يبعد له هذا في تحقيق
معنى ثالث فيه للاولين حاصله انا لا نعتبر اسم التفضيل قبل تسلط النفى مجردًا
عن الزيادة كما في المعنى الثانى بل نعتبره مقترنا بها واذا اقترن بها لا ينفك
ان النفى المسلط عليه يتوجه الى قيده الذى هو الزيادة كما فى المعنى الاول بل
نفى المساوات يحصل فى ضمن هذا القصد نفى للزيادة لان للمساواة فردان
احدهما المساواة الحقيقية من غير تفاضل ثانيهما المساواة مع زيادة فى بعض
ما وقع فيه التساوى مطلقا سواء لم يكن فى ضمن الزايد ولو كان فى ضمنه
فقوله ولو كان اه عطف على مقدر من جميع ذلك اى من جميع المعانى
الثلاث او من جميع هذه الاعمال التى هى ان نقص المساواة نفى الزيادة الى اخر
الاعمال وقال الزيادة التفضيلية بالنفى اى مع النفى فالنا يجى مع لا اصله
لان هذه السؤل لا يجوز زوال الزيادة التفضيلية بالنفى بل يتوجه على
نفيها سواء كان برجوع النفى الى الزيادة او بتوجيه امر فنعم التوجيهى الثانى
على توجيهنا فتامل اذ ليس كلاه هذا التحقيق اشارة الى رد كلام الكسائى
والفراء حيث قالوا لا يلزم الفصل باجنبى لان المبتدء عندهما معمول للخبر
كما ذكرنا فى اول الكتاب وحاصل الجواب ان الكحل وان كان معمولا لاحسن
الا انه ليس معمولا له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معمول له على توهما مطلقا كقولنا
زيد قائم وقوله منه فى عين زيد معمول لاحسن من حيث انه اسم تفضيل وفيه معنى التفضيل
الا ترى انه لو لم يكن اسم تفضيل لما احتجنا الى الاتيان بعد المعمول كما سبق ولا يخرج اه

جواب

جواب سؤال تقديره ان يحض لا ابتداء على بعض المذاهب عامل فيهما فانه كان كونهما
معمولى عامل واحد فلا يكون احدهما اجنبيا من الاخر وحاصل الجواب ان العامل مع
فى الكحل معنى الابتداء كما ذكرت لا اسم التفضيل وذلك الاشتراك لا يخرج عن كلامه عنه
تعقيد ركيك وهو عود الضمير لم يذكر لفظا قبل ورده المفا من الهندى بانه
لا فساد فى رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو من كونه رتبته كما فى هذا المثال
لان الكحل المؤخر لكونه مبتدا مقدم رتبته وح فنقول انه اشارة الى التحقيق
فى قوله هذا الترطيب عنه رطبا من انه انما تعلق بعامل ذى حدثين ظرفان وكان
يلزم ان يلى كل منهما متعلقه اى حدثه وتقريره فى هذا المقام ان اسم التفضيل
هنا عامل ذو حدثين حدث المفضل عليه اى حدث التفضيل والتفضيل على الغير
تعلق به ظرفان وهو قوله فى عين زيد عنه باعتبار حدث المفضل عليه
فيلزم ان يلى كل واحد منهما متعلقه فحيث كون الكحل مفضلا باعتبار عين
رجل يلزم ايلاء ه بقوله فى عينه وحيث كونه مفضلا عليه باعتبار
عين زيد فيلزم ايلاء المتقضى لذكر المفضل عليه بقوله فى عين زيد فلو
قلنا منه لم يتق ايلاء منه بقوله فى عين زيد وايلاء الكحل بقوله فى عينه
فانه هذا المقام يلى هذا المتولد وعلى تقديره ارهما ذكره نجم الائمة
حيث قال هو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه تفضيل الكحل على
الكحل لا الكحل على العين وحاصل الرد ان محل اسم التفضيل مخصوص بما اذا كان
المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وح فهما متغايران بالذات
واما قوله ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقديره من كحل عين زيد
فلتقديره منه فى عين زيد حسن فيحور وهن وجاز العين لظهور المراد وتقديره
مما ذكره نجم الائمة وهو ان قوله كعين زيد مفعول به ايضا احسن فيها الكحل

مبلغ منزلة الكلام من الكمال لان معنى ما رايت لعين زيد مما رايت كعين زيد كلا
زايدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها مما حذف المعطوف
في الموضعين اعتمادا على وضوح المقصود ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة
لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل
فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل التي زايدة عليه
في ذلك الوصف في حالة واحدة فالثم اشارة الى انه لا مانع من جعل احسن صفة
لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما الا ان الظاهر كونها
حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف وقع التناقض اما بجعل
معنى المماثلة حاصل التكحل لا في المفضل في حسنه واما بجعل المماثلة في الفضل
فلا يلزم منه المقصود على الوجه الا ابلغ وكان اللازم على الوجه الابلغ مبني على انه
وكان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزوم التناقض
هو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي متوجها هاهنا فيكون ابلغ كذا افاد بعض
الافاضل اسم جماعة الركبان اشار الى انه ليس بجمع ليصح جعل صار صفة
ركبان لان الاسم الجمع لا يحب تانيث المسند الى ضميره ولا جمع
صفة هذا ما يتعلق بشرح الاسم كتبناه مع
تفرق البال وتشتت الحال وتعسر الناس

الله لشرح العين الاحزن قالة بلسانه
السيد الفاضل الكامل السيد

وقد وقع الفراغ من تنسيخ هذا الكتاب المستطاب في سلخ شهر ربيع الثاني من شهور
سنة الخامس من العشر السادس من مائة الثالث من الالف الثاني
من الهجرة النبوية على يد ... ملا محمد صادق الجوشاني في بلدة الصلحية الشهر بالتراب

اعلم ان الفرق بين نفس
الرحم والدم ان الرحم والدم
الذي في الثلاث القلب والدم

بالله
من جملة متملكات اقل الطلبة
واحقر الناس محمد صادق
ابن محمد الجوشاني
١٢٥٥

ز ... بكوه بلادی

١٢١٢

يا فاضل يا حليم يا كريم يا جبار
يا حنان يا قريب يا مجيب يا ارحم الراحمين
صل على محمد وآل محمد واكشف عنه من مرض
والشفاء العافية الكافية الشافية في الدنيا
والآخرة يا ملة على تمام النعمة فاذهبا
نقل اذا ... ما شاء الله لا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم

ح	ب	د	ا
ک	ه	۳	۲
...	...	...	...
۴	م	ل	د

بكيك لطف

تاريخ گشتن ... خان
در ... شوم شب چهارد
شنبه ... ماه صفر المظفر
١٣٠٢
سنه